



مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

سلسلة الدراسات الحضارية

أزمة التّمكين

دراسة في التّجربة الإسلاميّة في مصر

(2012-2013م)

محمود عبده

محمود عبده

باحث وصحفي وأديب مصري، مدير مؤسسة المعبر للثقافة والإعلام والدراسات بالقاهرة.

درس، بجانب قراءاته في التاريخ والأدب والفلسفة وعلم النفس، اللغة العربية والعلوم الإسلامية بشتّى فروعها، ودرس مناهج البحث العلمي دراسة غير أكاديمية. وتعمّق في الصراع العربي الصهيوني والعلوم السياسية.

أهم كتبه:

- محمد الغزالي: داعية النهضة الإسلامية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٩م.

- كي لا تكون صهيونية إسلامية، مركز يافا للأبحاث والدراسات، القاهرة، يوليو ٢٠١٠م.

- معذرة فقهاءنا الأجلاء الإسلام لم يحرم بناء الكنائس، دار محاكاة، دمشق، أكتوبر ٢٠١٠م.

- عبد الرزاق السنهوري: أبو القانون وابن الشريعة الإسلامية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١١م.

- أصدقاء إسرائيل في مصر: دراسة عن الشخصيات العامة المصرية المتعاونة مع الكيان الصهيوني، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٢م.

- حصان طروادة على أبواب المحروسة، بيروت، مركز باحث للدراسات، ٢٠١٣.

وله مجموعة من المؤلفات مع آخرين وعدد من المقالات في دوريات عدّة في العالم العربي.

أزمة التّمكين

دراسة في التّجربة الإسلاميّة في مصر

(2012-2013م)

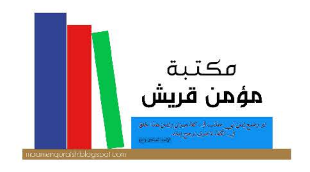
محمود عبده

أزمة التّمكين

دراسة في التّجربة الإسلاميّة في مصر

(2012-2013م)





المؤلف: محمود عبده

العنوان: أزمة التّمكين: دراسة في التّجربة الإسلاميّة في مصر (2012-2013م)

المراجعة والتقويم: فريق مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

الإخراج: كتاب للصفّ والتّحرير والإخراج الفنّي

تصميم الغلاف: Only Create

طباعة: DB UK 03 336218

الطبعة الأولى: بيروت، 2016

ISBN: 978-614-427-068-4

The Enability Crisis

A Study in Islamic Egyptian Experience (2012-2013)

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن قناعات مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي واتجاهاته»



مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

Center of Civilization
for the Development of Islamic Thought

بناية ماميا، ط5 - خلف الفانتازي وُرلد - بولفار الأسد - بئر حسن - بيروت

هاتف: 826233 (9611) - فاكس: 820378 (9611) - ص. ب 25/55

info@hadaraweb.com

www.hadaraweb.com

فهرس المحتويات

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كلمة المركز

مثّلت أحداث ما وصِف بالربيع العربيّ أو الصحوة الإسلاميّة فرصةً مهمّة وربّما نادرة للتيّارات الإسلاميّة للوصول إلى سدّة الحكم في كثير من البلاد العربية التي عصفت بها هذه الأحداث. ولم يقتصر الأمر على الفرصة والإمكانية فحسب؛ بل وصلت بعض الحركات الإسلاميّة إلى السلطة وقبضت على مفاصلها الأساس، وجرّبت العمل السياسيّ من فوق الأرض لفترة لم تَطُلْ، ثم ما لبث أن تغيّر الحال وانقلبت الأمور إلى غير المشتهى.

وتجربة الإخوان المسلمين في مصر واحدة من التجارب التي ينطبق عليها هذا الوصف أعلاه. وككلّ حركة من الحركات الاجتماعية أو السياسية كانت تحمل هذه الحركة مجموعة من المفاهيم التي تعدّ بمجموعها جزءًا من الإستراتيجيا المعتمدة في ممارسة السلطة، والتمكين واحدٌ من هذه المفاهيم التي كانت تعتمدها حركة الإخوان في فرعها الأمّ في مصر. وبغضّ النظر عن الرأي في هذه التجربة وفي الأسباب التي أدّت إلى فشلها، ومع علمنا بعظم التحدّيات التي نقدّر أنّها تنوء بها الجبال. إلّا أنّ

درس مثل هذه التجارب والنظر فيها من الأمور المفيدة للتجربة نفسها كما لمجتمعاتنا العربية والإسلاميّة.

وهذه الدراسة التي أنجزها الأستاذ محمود عبده غداة استلام الإخوان للحكم في مصر واحدة من المحاولات التي تهدف إلى بيان مكامن الخلل في المفاهيم النظرية التي انطلقت منها حركة الإخوان المسلمين المصريّة. وسواء اتّفقنا معه أو اختلفنا في أحكامه والنتائج التي انتهى إليها فإنّنا نشاطره الرأي في حاجة تجارب الإسلاميّين وغيرهم إلى الدرس. ولأجل هذا ننشر هذا الكتاب لعلّه يضيء على بعض الجوانب التي تحرّض الباحثين على المزيد موافقة أو معارضة. والله من وراء القصد.

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

بيروت، 2016

إهداء

إلى روح شقيقي الأكبر، ومعلمي الأول

«محمد عبده»

رحمه الله

المقدمة

إذا جاز لنا أن نعد إشهار «الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنّة المحمدية»، في عام 1913م، بداية رسمية لـ«الظاهرة الإسلامية» في مصر، بتجلياتها الاجتماعية والسياسية المختلفة، فإن هذه الظاهرة تكون قد خَتمت في العام الماضي (2013م)، مئة من السنين، مرت فيها بمراحل مختلفة ومتعددة، تراوحت فيها بين الأعمال الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، وشهدت حالات متعاقبة من المد والجزر، تأثرت فيها بالأوضاع السياسية، بشكل رئيس، بجانب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

ولأن ظاهرة الإسلام السياسي قامت أساسًا على فكرة «إقامة الدولة الإسلامية»، فقد كان وصول الإسلاميين للسلطة وسيلة رئيسية لتحقيق تلك الفكرة، ودليلًا في الوقت نفسه على نجاح المشروع الإسلامي وتمكنه في مصر، لذا كان حصول الإسلاميين على الغالبية في البرلمان المصري في مستهل عام 2012م حدثًا خطيرًا في مسار الحركة الإسلامية في مصر، ولم يلبثوا أن فازوا في منتصف العام نفسه بمنصب رئاسة الجمهورية، ليجمعوا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويعتلوا قمة السلطة في مصر، لأول مرة

في تاريخهم وتاريخ مصر الحديث، وليبدوا على مشارف تحقيق غايتهم الرئيسية، وإعلان نجاح مشروعهم الفكري والسياسي. ولكن المفارقة هنا أن العام الذي شهد مئوية الحركة الإسلامية، شهد أيضًا الإطاحة بها من السلطة والزج بقياداتها في السجون، بعد أن تحالف قادة الجيش مع القوى السياسية المناوئة للإسلاميين، ونجحوا جميعًا في عزل الرئيس الإسلامي المنتخب في الثالث من تموز/ يوليو 2013، مستغلين غضبًا شعبيًّا على الإسلاميين غير مسبوق، وهو ما أشعل صراعًا احتدم بين الإسلاميين وخصومهم السياسيين، ولما ينحسم حتى لحظة كتابة هذه السطور.

سبعة عشر شهرًا، هي مجمل الفترة التي قضاها الإسلاميون في البرلمان المصري، ورئاسة الجمهورية، (بين يناير/ كانون الثاني 2012 ويونيو/ حزيران 2013)، وفيها تجسدت معالم تجربة سياسية زاخرة بالدروس، والفوائد، والنتائج المؤثرة، على الرغم من قصرها الزمني، وهو ما يجعلها تستحق الدراسة والبحث، خاصة أنها التجربة الأولى للإسلاميين في بلد له مكانته، وثقله، وتاريخه، وأنها أعقبت أول ثورة شعبية مصرية تندلع منذ عهد الاحتلال البريطاني، وأنها خلفت نتائج سيكون لها تأثيرها على المسار العام للحركة الإسلامية في مصر؛ بل في العالم كله في الفترة القادمة.

ولهذا كله كانت هذه الدراسة..

محمود عبده

القاهرة، أغسطس/آب 2014

تمهيد

دون الدخول في تعقيدات وتفاصيل اصطلاحية، فإن المقصودين بـ«الإسلاميين» في هذه الدراسة هم: التيارات، والحركات، والجماعات، والأحزاب، والأفراد المستقلون، الذين يجمعهم الإيمان بوجوب إقامة الدولة الإسلامية، التي تحكمها الشريعة الإسلامية.

ولا نحتاج للتأكيد على أن الدراسة تقتصر على الإسلاميين المصريين دون غيرهم من الإسلاميين، ما لم نشر في السياق إلى غير ذلك.

وكما قلنا في المقدمة، فإنه من الجائز اعتبار إشهار «الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنّة المحمدية»، عام 1913م، بداية رسمية لـ«الظاهرة الإسلامية» في مصر، فعلى الرغم من أن الجمعية لم تعمل بالسياسة بشكل مباشر، ولم تدرج العمل السياسي ضمن أهدافها وأنشطتها، فإنها قد أسهمت في تمهيد التربة الاجتماعية والثقافية للمشاريع الإسلامية التي ظهرت في العقد التالي، مثل جماعة «أنصار السنّة المحمدية» التي تأسست في عام 1926م، وجمعية «الشبان المسلمين» (1927م)، ولم تلبث جماعة

الإخوان المسلمين أن ظهرت في عام 1928م[1] لتمثل البداية الحقيقية لظاهرة «الإسلام السياسي» المعاصر، في مصر على الأقل.

وعبر ثمانية عقود تالية، مرت الظاهرة الإسلامية بمراحل ومحطات مختلفة، تراوحت فيها بين التمدد والانقباض، والقوة والضعف، والانتشار والخفوت، وحرية الحركة والتضييق والاضطهاد، متأثرة في ذلك بالتغيرات السياسية والاجتماعية التي جرت في البلاد.

فبينما تمتعت الجماعات الإسلامية بحرية كبيرة في الحركة، على نحو علني معترف به قانونيًا تحت النظام الملكي قبل يوليو/ تموز 1952م، فقد اتسمت العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين (كبرى الحركات الإسلامية) وبين نظام «ضباط يوليو» بالوفاق والتعاون في البدايات، ولم تلبث أن تحولت إلى الصدام العنيف في بداية عام 1954م، وهو ما أدى إلى اضمحلال العمل الإسلامي في مصر طوال عهد الرئيس جمال عبد الناصر (1954-1970م).

واختلف الحال في عهد الرئيس أنور السادات الذي امتد بين عامي (1970-1981م)، فقد شهد ذلك العهد نموًّا للظاهرة الإسلامية في الجامعات المصرية، وفي المجتمع المصري عمومًا، وبدوره شجع نظام السادات ذلك النمو لتُحدث الجماعات الإسلامية توازنًا سياسيًا، ومجتمعيًا، مع خصومه من قوى اليسار الاشتراكي والقومي.

---

(1) رجّح الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه: **الإخوان المسلمون: سبعون عامًا من الدعوة والتربية والجهاد**، أن جماعة الإخوان المسلمين ظهرت رسميًا عام 1929، وليس عام 1928م.

وبعد مقتل السادات بأيدي بعض المنتمين للجماعات الإسلامية في السادس من أكتوبر/ تشرين الأول 1981م، كان خليفته حسني مبارك (1981ـ2011م)، أكثر حذرًا في التعامل مع الظاهرة الإسلامية، فقد رأى فيها خطرًا حقيقيًا على نظامه السياسي، ومنافسًا قادرًا على مزاحمته على السلطة في حال الاحتكام للشعب في انتخابات ديمقراطية نزيهة، وعلى الرغم من ذلك لم يسعَ نظام مبارك للقضاء على الإسلاميين، كما فعل جمال عبد الناصر من قبل، فقد كان مبارك يحاول الظهور بمظهر الحاكم الديمقراطي الذي يحترم القانون والحريات، ولم يكن السعي للقضاء على الإسلاميين يتفق مع تلك الصورة التي حاول الرجل ترسيخها في بدايات حكمه.

وفي الوقت نفسه كان مبارك بحاجة لتبرير بقائه في السلطة أطول فترة ممكنة، وللحصول على الدعم الأمريكي والغربي لنظامه، وقد وجد الرجل في الإسلاميين «الفزاعة» التي يخيف بها الولايات المتحدة والغرب على مصالحهم في مصر والعالم العربي، ولسان حاله يقول لحلفائه الغربيين: «إن البديل لنظامي في حال تحولت مصر إلى نظام ديمقراطي، هو الجماعات الإسلامية التي تظهر العداء للكيان الصهيوني، وتسعى لإقامة دولة إسلامية في مصر، وتعتبر الولايات المتحدة والغرب عدوًّا للعرب والمسلمين، لذا فالأفضل لكم أن تدعموا بقائي لأحمي مصالحكم ونفوذكم في مصر».

وانطلاقًا من هذه المعادلة سعى نظام مبارك لتحجيم الظاهرة الإسلامية، خاصة في تجليها السياسي، وفرّق النظام في تعامله بين

«الجماعات الجهادية» التي تنتهج العنف والعمل المسلح، وبين الأخرى التي تقوم بالدعوة السلمية، فقاوم الصنف الأول (العنيف) دون هوادة أو رحمة وسعى للقضاء على تنظيماته وجماعاته، وسمح للصنف الثاني (الدعوي السلمي) بالوجود غير القانوني، مع توجيه الضربات الإجهاضية له بين فترة وأخرى، حتى لا يتجاوز السقف المسموح به. وكانت أجهزة الأمن والاستخبارات، وعلى رأسها جهاز «مباحث أمن الدولة»، هي الموكلة بالتضييق على الجماعات الإسلامية، وبتحجيم «الظاهرة الإسلامية» في بعدها السياسي. وفي الوقت نفسه استخدم نظام حسني مبارك التيارات السلفية، والطرق الصوفية، والمشايخ الرسميين، لإنتاج خطاب دعوي مضاد للخطابين: الإخواني والجهادي.

ولم تخل العقود الثلاثة التي امتد فيها حكم حسني مبارك من بعض الفترات التي شهدت «تفاهمات» بين النظام والقوى الإسلامية، سمحت لهم بالمشاركة الواضحة في البرلمان في عقد الثمانينيات، في برلماني 1984م و1987م، وفي منتصف العقد الماضي في برلمان 2005.

وظلت الصورة على هذا النحو حتى اندلعت ثورة يناير/ كانون الثاني 2011م، وتمكن الثوار من الإطاحة بحسني مبارك بعد 18 يومًا من اندلاع الثورة، فتغيرت الأمور على النحو الذي سيتضح لاحقًا.

ويمكن أن نقول إن خريطة الإسلاميين في عهد مبارك تشكلت على النحو الآتي:

أولًا: خريطة الإسلاميين قبل «ثورة يناير»

تشكلت خريطة الإسلاميين في مصر، قبل «ثورة يناير»، من ثلاثة أقسام رئيسية، هي:

1ـ تيار الإسلام السياسي الساعي لتأسيس «الدولة الإسلامية»، وهو الذي دأبت جماعة الإخوان المسلمين على تمثيله طوال العقود الماضية، وقد لحق بها «حزب العمل الاشتراكي» في أواخر عقد الثمانينيات، فصار حزبًا إسلاميًّا ذا صبغة يسارية. وفي منتصف عقد التسعينيات انبثق من جماعة الإخوان فصيل «حزب الوسط»، الذي انتهى به المطاف للمناداة بـ«دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية».

2ـ تيار الإسلاميين المهتمين بالثقافة الشرعية والمظاهر الاجتماعية للدين، دون العمل بالسياسة أو استخدام العنف للتغيير. وهو ما مثله تيار «السلفية العلمية» حتى الإطاحة بحسني مبارك في 11 فبراير/ شباط 2011م، وعلى الرغم من ابتعاد ذلك التيار عن العمل السياسي منذ نشأته في القرن الماضي[1]، فقد ظلت «الدولة الإسلامية التي تحكم بالشريعة» حلمًا يبث إليه دعاة السلفية أشواقهم، وخيالًا يفرون إليه من الواقع السياسي الراهن، ونبوءة يبشرون بقرب تحققها.

3ـ تيار «السلفية الجهادية» الذي يرفض العمل بالسياسة، ويرى

---

(1) في عام 1913م أشهر الشيخ محمود خطاب السبكي «الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنّة المحمدية»، وفي عام 1926م أسس الشيخ محمد حامد الفقي جماعة أنصار السنّة المحمدية، ليكونا بداية الوجود السلفي المنظم في مصر.

وجوب تغيير النظام العلماني القائم إلى «نظام إسلامي»، بالقوة والعنف. وهو التيار الذي يضم «الجماعة الإسلامية» و«جماعة الجهاد»، وقد قررت قيادات الجماعة الإسلامية منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي نبذ العنف واتباع الطرق السلمية للدعوة والتغيير، وبعد عشر سنوات أصدر مُنظر تنظيم الجهاد، د.سيد إمام، «وثيقة ترشيد الجهاد» التي تدعو للأفكار نفسها.

وعلى الرغم من انضواء عدد كبير من أعضاء السلفية الجهادية تحت «مبادرة نبذ العنف» التي أطلقتها القيادات، وعلى الرغم من ترحيبهم بالمراجعات الفكرية التي أطلقها منظرو التيار، فإن ثمة جناحًا داخل ذلك التيار لا يزال يحتفظ بقناعاته الرافضة للعمل السياسي والتنظيمات السياسية الحديثة، ورافضًا مفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية، واصفًا إياها بـ«الطاغوت» و«الكفر».

ما يُسمى بـ«الإسلاميين المستقلين»، وهم أفراد مثقفون يؤمنون بالفكرة الإسلامية، ولكنهم خارج الصفوف التنظيمية للجماعات الإسلامية، ومنهم من مرَّ شبابه بتجربة الانتساب إلى تلك الجماعات، ثم استقل عنها لدواعٍ فكرية أو دوافع شخصية، أو بدأ حياته في بيئة فكرية مغايرة ثم انتهى إسلاميًا، وهم يقومون بدور التنظير للعمل الإسلامي، ويكتسبون أهميتهم من هذا الدور، ومنهم: د. محمد عمارة، والمستشار طارق البشري، ود. محمد سليم العوا (الذي صار مرجعية فكرية لحزب الوسط)، وفهمي هويدي، ود. أحمد كمال أبو المجد.

بجانب هذه التيارات الأساسية الثلاثة، نجد تيارات وجماعات تشتغل بالدعوة الدينية وتنشر الثقافة الدينية في المجتمع دون أن تعمل بالسياسة

بشكل مباشر أو تجعل «الدولة الإسلامية» هدفًا تسعى إليه، وهـذا ما يُخرجهم من عداد «الإسلاميين» بالمعنى السياسي، ويمكن أن نعد من هذه الفئة:

1ـ أعضاء جماعة التبليغ والدعوة، الذين ينشغلون بالجانب الخُلقي والتعبدي من الإسلام، دون الجوانب السياسية والاقتصادية.

2ـ الصوفيين، الذين اعتادوا ـفي أغلبهمـ التوافق مع الأنظمة كلها، وعادة ما يمثل سلوكهم السياسي مقولة: أعطِ ما لقيصر لقيصر وما لله لله.

3ـ الأزهريين غير المنتمين للجماعات، ومن يعمل منهم بالدعوة الدينية فغالبًا ما يقع تحت رقابة وزارة الأوقاف، ورقابة جهاز أمن الدولة.

4ـ الجماعات السلفية الموالية للنظام السابق، وهي تُحرِّم الخروج على الحاكم أو معارضته، وتلتمس من التراث الفقهي ما يعضد تأييدها المطلق للحاكم، لذا كانت تؤيد توريث الحكم من الرئيس السابق لنجله، وأفتى بعض رجالها قبيل الثورة بوجوب قتل المعارضين للرئيس المخلوع[1].

5ـ جماعات الشيعة المتناثرة التي تحاول الانتظام في جمعيات

(1) مثل الفتوى الشهيرة التي أصدرها الداعية السلفي محمود عامر في ديسمبر/ كانون الأول 2010م، بوجوب قتل المعارض السياسي د. محمد البرادعي لخروجه على ولي الأمر الشرعي، محمد حسني مبارك! وفي الشهر نفسه أفتى الشيخ نفسه بقتل الفقيه الشهير د. يوسف القرضاوي للعلة نفسها!

وأحزاب، تكوّن إطارًا قانونيًا وسياسيًا تطالب من خلاله باعتراف النظام المصري بها، وبمنحها الحق في الدعوة لأفكارها ومذهبها الديني.

فمن الأخطاء الشائعة لدى الباحثين، اعتبار الفئات السابقة كلها، أو بعضها، جزءًا من «الإسلاميين»، ومن ثم إدراجها تحت راية «المشروع الإسلامي»، على الرغم من أنها جميعًا لا تعمل من أجل إنشاء «الدولة الإسلامية»، ولا تسعى إليها، ولا تحمل «المحتوى الفكري» الذي يتشارك الإسلاميون ملامحه العامة.

ظلت هذه هي الملامح السياسية العامة لخريطة الإسلاميين في مصر حتى قامت «ثورة يناير». ومع بزوغ الأمل في حياة ديمقراطية في مصر، بسقوط حسني مبارك، وانهيار جهاز مباحث أمن الدولة، تمكنت جماعة الإخوان المسلمين من تأسيس حزبها السياسي تحت اسم «الحرية والعدالة»، واضطر السلفيون تحت وقع الثورة لأن يغيروا أفكارهم التي كانت تحرم العمل بالسياسة[1]، فسعوا بدورهم لتأسيس أحزابهم السياسية، فظهر حزبا: النور والأصالة، وأسست الجماعة الإسلامية حزب «البناء والتنمية»، وعاد حزب «العمل» تحت مسمى «حزب العمل الجديد». ومن قبلهم جميعًا تمكن «حزب الوسط» ذو المرجعية الإسلامية من الحصول على رخصة التأسيس، بعد 15 عامًا من الدعاوى القضائية وتعنت لجنة شؤون الأحزاب.

---

(1) في نقاشات خاصة أجريتها مع بعض شباب السلفيين عقب ثورة يناير، وجدتهم يبررون دخولهم عالم السياسة الذي كانوا يحرمون دخوله من قبل، برغبتهم في عدم ترك الساحة السياسية خالصة للعلمانيين كما كانت قبل الثورة.

وفي الوقت نفسه برزت مشاريع لأحزاب إسلامية تحت التأسيس، مثل «النهضة»، و«الريادة»، و«الإصلاح والتنمية»، و«التوحيد العربي»، بعضها خرج من رحم جماعة الإخوان المسلمين، وبعضها ينتمي إلى التيار السلفي. كما برزت على الساحة السياسية تشكيلات سلفية تمثل ظهيرًا فكريًّا للأحزاب السلفية، مثل «الجبهة السلفية»، و«الدعوة السلفية»، و«مجلس شورى العلماء».

ومع التطورات السياسية اللاحقة ظهر في بداية عام 2013م، حزب «الوطن»، بقيادة عماد عبد الغفور الرئيس السابق لحزب «النور»، وحزب «الراية» الذي أسسه الداعية حازم صلاح أبو إسماعيل.

ثانيًا: الخريطة الإسلامية عقب «ثورة يناير»

أي أن المعسكر الإسلامي بين عامي 2011ـ2013م بات يضم كلًّا من:

أـ الجمعيات والهيئات والتيارات

على رأسها، وفي مقدمتها، نجد:

1ـ جماعة الإخوان المسلمين

أسسها حسن البنا عام 1928م، لتكون جماعة إسلامية شاملة، تقوم بنشاطات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ورياضية، وهدفها إعادة الخلافة الإسلامية، عبر خطة متدرجة، تقوم على إنشاء دولة إسلامية في مصر. وقد تعرضت للحل أكثر من مرة في تاريخها، وتعاقب على رئاستها ثمانية من المرشدين، آخرهم محمد بديع، الذي اختير مرشدًا عامًّا في أوائل

عام 2010م، وقد دأبت الجماعة على المشاركة في الانتخابات البرلمانية منذ عام 1984م، وفي التسعينيات اتجهت للسيطرة على النقابات المهنية.

وفي يونيو/ حزيران 2011م حصل حزب «الحرية والعدالة» على الترخيص، ليصبح ذراعًا سياسيًّا رسميًّا للجماعة، وترأسه سعد الكتاتني.

2ـ الجماعة الإسلامية

تكونت نواتها من الجمعيات الدينية الدعوية والتثقيفية التي أسسها طلاب الجامعات المصرية في بداية السبعينيات، خاصة في صعيد مصر، حيث ثقلها وتأثيرها الأكبر، وقد اتسمت بطابع سلفي. وفي عام 1977م انشق بعض قياداتها، وانضموا لجماعة الإخـوان المسلمين مثل، عبد المنعم أبو الفتوح، وعصام العريان، وأبي العلا ماضي. وفي عام 1979 تأسس مجلس الشورى العام للجماعة الذي أقر تشكيل الجناح العسكري للجماعة، وجهاز الدعوة، والبحث العلمي، والتجنيد، وتطبيق القوانين الإسلامية، وكذلك جهاز الدعم اللازم للحركة، في مجالاته المتعددة. ومن هذه اللحظة انفصلت الجماعة عن توجهات التيار السلفي في الدعوة بشكل عام تحت مسمى «الجماعة الإسلامية»، وباتت أقرب لفكر «الجهاد» الذي يسعى لتغيير الحاكم بالقوة، ولإنشاء الدولة المسلمة التي تحكم بالشريعة، وصارت تؤمن أن الجهاد هو الدواء الناجح والعلاج الناجع لإعادة الخلافة الإسلامية للمسلمين، وترى أن إقامة الدولة الإسلامية، ومن ثم الخلافة، فرض عين، وتقول: إن حكام المسلمين الذين يرفضون تطبيق شريعة الله كفار يجب الخروج عليهم.

ولا تكفر هذه الجماعة عموم الأمة مثل جماعة التكفير والهجرة،

وتعتقد أن الجهاد هو القتال وهو قمة العبادة في الإسلام، أما الجهاد بالوسائل السلمية فقط فهو جبن وغباء.

وفي 1997م أطلقت الجماعة ما عُرف بـ«مبادرة نبذ العنف»، وبدأت في تغيير خطابها الديني والسياسي، وباتت اليوم أقرب إلى الخطاب الإخواني. وقد أنشأت بعد «ثورة يناير»، حزب «البناء والتنمية» ليكون ذراعًا سياسيًّا لها.

3ـ الجمعية الشرعية

أسسها الشيخ محمود خطاب السبكي رسميًّا عام 1913م، ويقوم منهجها على محاربة البدع والمنكرات في مجالات العبادة والعقيدة، وقد انصب نشاطها في العقدين الماضيين على المشاريع الاجتماعية، من قبيل: كفالة اليتامى والتلاميذ الفقراء، وإنشاء الوحدات الطبية التي تقدم خدماتها بالمجان أو بأسعار رمزية، وإنشاء محطات تنقية المياه.

وهي تعد رافدًا بشريًّا من روافد الأحزاب الإسلامية.

وعلى الرغم من أنها تنتهج نهجًا سلفيًّا في مظاهر اللباس، وفي مرجعياتها الفقهية والفكرية، فإن المنتمين إليها فكريًّا، يتبعون المذهب الأشعري في العقيدة، وهذا هو سبب الخلاف الرئيسي بينهم وبين مجمل المنتسبين للدعوة السلفية، وهو ما جعل جماعة أنصار السنّة المحمدية تسعى للانفصال والاستقلال بعد أن دمجتهما الدولة في كيان واحد في عام 1969م.

4- جماعة أنصار السنّة المحمدية

أسسها الشيخ محمد حامد الفقي عام 1926م، بغرض نشر العقيدة الإسلامية الصحيحة، ومحاربة البدع والمنكرات، ونشر الفكر السلفي، وقد دمجتها الدولة مع الجمعية الشرعية عام 1969م، ولكن قياداتها لم تلبث أن نجحت في إعادة إشهارها عام 1972م.

وحسبما هو مثبت على غلاف أعداد مجلة «التوحيد» التي تصدرها الجمعية، فإن أهدافها تتمثل في:

- الدعوة إلى التوحيد الخالص المطهر من جميع الشوائب، وإلى حب الله تعالى حبًّا صحيحًا صادقًا، يتمثل في طاعته وتقواه، وحب رسول الله (ص)، حبًّا صحيحًا صادقًا يتمثل في الاقتداء به واتخاذه أسوة حسنة.

- الدعوة إلى أخذ الدين من نبعيه الصافيين -القرآن والسنّة الصحيحة- ومجانبة البدع والانحرافات ومحدثات الأمور.

- الدعوة إلى ربط الدنيا بالدين بأوثق رباط، عقيدةً وعملًا وخلقًا.

- الدعوة إلى إقامة المجتمع المسلم، والحكم بما أنزل الله، فكل شرع غيره -في أي شأن من شؤون الحياة- معتدٍ عليه سبحانه منازع إياه في حقوقه.

5- الدعوة السلفية

تأسست «الدعوة السلفية» في السبعينيات في مدينة الإسكندرية، وهي عن تنظيم سلفي أسسه كل من: الدكتور محمد إسماعيل المقدم ود.

أحمد فريد ود. سعيد عبد العظيم ود. محمد عبد الفتاح أبو إدريس ود. ياسر برهامى ود. أحمد حطيبة. وهؤلاء كانوا طليعة العمل السلفي التنظيمي حيث اهتموا بالجوانب العلمية والاجتماعية والأخلاقية والتربوية، داخل المسجد وخارجه. ومن الإسكندرية انتقلت الدعوة إلى الأقاليم، وتعتبر أكثر التيارات السلفية حضورًا في الشارع المصري. ومنها خرج مؤسسو حزب النور السلفي، وهي تمثل المرجعية الفكرية له.

6ـ الجبهة السلفية

تعرف «الجبهة السلفية» نفسها على صفحتها على موقع الفيس بوك بأنها: «رابطة تضم رموزًا إسلامية وسلفية مستقلة عدّة؛ كما تضم تكتلات دعوية عدة من الاتجاه نفسه ينتمون إلى محافظات مختلفة في جمهورية مصر العربية، وهي كما يعبر عنها اسمها ليست حزبًا سياسيًّا ولا جماعة تنظيمية؛ فليست لها إمارة ولا بيعة ولا تشترط الذوبان الكامل ولا الاتفاق على الخيارات كلها وإنما يحتفظ الجميع بخياراتهم المستقلة داخل الصف الإسلامي ويجتمعون على أهداف هذه الجبهة ومبادئها». وتتمثل مبادئها في:

ـ زيادة حيز الشرعية الإسلامية في الواقع والمجتمع المصري ومواجهة القوانين المضادة للشريعة وتمرير أخرى موالية لها.

ـ الدفاع عن الحقوق المشروعة للمسلمين عامة والإسلاميين خاصة، من خلال الفعاليات الحقوقية والإعلامية والشعبية كافة المتاحة على أرض الواقع.

ـ تقديم خطاب إسلامي سلفي وتجديدي متميز عن ذلك الخطاب الإعلامي السائد في الفترات السابقة بحيث يحافظ على الثوابت الشرعية ويتماشى مع الواقع المصري ليعيش آلام الناس وآمالهم ولا ينفصل عنهم أو يستعلي عليهم.

ـ تقويم الخط الإسلامي ذاته بتقديم رؤية شرعية جديدة وخلخلة بعض الرؤى القديمة غير المنضبطة والتي تم تكريسها في العقود الماضية ومازال لها ولرموزها امتداد قوي حتى اليوم.

ـ التصدي للهجمات الإعلامية ضد الإسلاميين عامة والسلفيين خاصة، والتي يقصد بها الصد عن سبيل الله وشريعته، ومقاومة استغلال العلمانيين لخطابات سلفية يشوبها الخلل الحقيقي.

ـ إحياء قضايا الأمة الإسلامية وإرساء مفهوم الأمة الواحدة. بما يتجاوز متاجرة بعض القطاعات النفعية، كما يتجاوز الانغلاقات الحزبية الضيقة، كما يتناسب مع الوجه الجديد لمصر ما بعد «ثورة 25 يناير».

7ـ مجلس شورى العلماء

مجلس يتكون من عشرة من الدعاة السلفيين، هم: الدكتور عبد الله شاكر، الشيخ محمد حسان، الشيخ أبو إسحاق الحويني، الشيخ محمد حسين يعقوب، الدكتور سعيد عبد العظيم، الشيخ مصطفى العدوي، الشيخ جمال المراكبي، الشيخ وحيد عبد السلام بالي، الشيخ أبو بكر الحنبلي، الشيخ جمال عبد الرحمن. وهو محاولة لتكوين مرجعية سلفية في القضايا الشرعية والعامة.

8ـ الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح

كيان يضم أطياف العمل الإسلامي كافة: أعضاء إخوانيين، وسلفيين، وأزهريين، ومستقلين، وهي تُعرف نفسها على موقعها الإلكتروني بأنها: «هيئة علمية إسلامية وسطية مستقلة، هدفها البحث في القضايا والمستجدات المعاصرة، بما يساعد على حماية الحريات والحقوق المشروعة وتحقيق العدالة الاجتماعية». أي أنها هيئة علمية مهمتها تقديم الفتاوى والآراء في القضايا المطروحة على الساحة، وقد جاءت كمحاولة من الإخوان المسلمين لصنع ائتلاف من علماء الشرع يواجه التغيرات السياسية بعد «ثورة يناير».

9ـ أنصار حازم أبو إسماعيل

وهم مزيج من السلفيين، وعناصر الجماعات الجهادية، وعموم الشباب المتدين الذين التفوا حول الداعية حازم صلاح أبي إسماعيل، واجتذبهم خطابه الراديكالي، المنادي بتطبيق الشريعة الإسلامية، والصريح في معاداة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي تولى إدارة البلاد منذ تنحي حسني مبارك عن رئاسة الجمهورية في 11 فبراير/ شباط 2011م.

وقد انتظم هؤلاء تحت أكثر من مسمى حركي، مثل: «حازمون» و«لازم حازم»، و«حازمات»، و«طلاب الشريعة».

10ـ عناصر السلفية الجهادية

وهم عناصر من «الجماعة» الإسلامية، وتنظيم «الجهاد»، أصروا على أفكارهم رافضين المراجعات الفكرية التي تخلت عن إقامة الدولة

الإسلامية والخلافة بالقوة والعنف، ولا يزالون يرفضون الديمقراطية والمشاركة في البرلمانات والأحزاب. وهم يدينون بالامتنان لـ«ثورة يناير»، التي أخرجتهم من المعتقلات ورفعت عنهم اضطهاد جهاز «أمن الدولة»، ويعادون الدولة ومؤسساتها التقليدية في الوقت نفسه، لذا شاركوا الثوار في أحداث شارع محمد محمود في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011م، وفي أحداث العباسية في مايو/ أيار 2012م، وجزء منهم التف حول الداعية حازم أبو إسماعيل، وانخرط بين مؤيديه، باعتباره السياسي الأكثر جذرية ووضوحًا في مواقفه من تطبيق الشريعة وإقامة الدولة الإسلامية.

11ـ الإسلاميون المستقلون

وهم نفر من المفكرين الإسلاميين، الذين لم ينتموا تنظيميًّا لأي من الجماعات الإسلامية قبل الثورة، ومثلوا في الوقت نفسه رافدًا رئيسًا للفكر الإسلامي المعاصر، وأشهر هؤلاء الرباعي: أحمد كمال أبو المجد، وطارق البشري، ومحمد سليم العوا، وفهمي هويدي.

والملاحظ أن الثلاثة الأوائل هم من رجال القانون الذين حاولوا الجمع بين العلم بالقانون والشريعة الإسلامية، وإنتاج فكر يوازن بين ثوابت التراث ومقتضيات العصر، بينما ظل الرابع في دائرة التلقي، والكتابة الصحفية.

ب ـ الأحزاب السياسية

قبل أن نورد الأحزاب الإسلامية، لا بدّ من الإشارة إلى ملحوظة مهمة، وهي استبعاد أحزاب: «التيار المصري»، و«مصر القوية»، و«مصر

المستقبل»، من عداد الأحـزاب الإسلامية، على الرغم من أن الأحزاب الثلاثة أسسها ورأسها شخصيات ذات خلفية إسلامية، وكانت تنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، فـ«التيار المصري» يرأسه إخواني سابق هو إسـلام لطفي، و«مصر القوية» يرأسه إخواني سابق هو عبد المنعم أبو الفتوح، و«مصر المستقبل» أسسه داعية إسلامي هو عمرو خالد كان عضوًا بجماعة الإخـوان المسلمين في فترة من حياته، وسبب الاستبعاد هو أن برامج الأحزاب الثلاثة لا تدعو للدولة الإسلامية؛ بل تنحو منحًى وطنيًا عامًّا يقوم على المكونات العامة للهوية المصرية، وبعضها يركز على التنمية المحلية، مثل حزب عمرو خالد، ومن ثم فمعيار الإسلامية لا ينطبق عليها.

كذلك لا بدّ من الإشارة إلى أن الأحزاب الإسلامية تحت التأسيس، قد مرت بحالة من السيولة والتغير منذ قيام «ثورة يناير» وحتى الآن، فمنها ما أعلن عن سعيه للاندماج مع أحزاب أخرى تحت التأسيس، ومنها ما توقف عن إجراءات التأسيس، ومنها ما اختفى إعلاميًّا، وهو ما يتعذر معه حصرها وتتبع مساراتها.

1ـ حزب الحرية والعدالة

حصل على الترخيص في يونيو/ حزيران 2011م، ليكون الـذراع السياسية لجماعة الإخـوان المسلمين، وترأسه محمد مرسي حتى نجح في انتخابات رئاسة الجمهورية في يونيو/ حزيران 2012، فانتُخب سعد الكتاتني رئيسًا للحزب.

2ـ حزب النور

تأسس عقب «ثورة 25 يناير». ويعد أول حزب سلفي يتقدم بأوراقه. وتصفه الدعوة السلفية بأنه الذراع السياسية الوحيدة لها. ويهدف الحزب للدفاع عن تطبيق الشريعة الإسلامية، ويرأسه حاليًا يونس مخيون.

برز الحزب كثاني أكبر القوى الحزبية في مصر بعد الفوز بنحو 22 ٪ من مقاعد مجلس الشعب في أول انتخابات برلمانية بعد الإطاحة بحسني مبارك، وكانت أول انتخابات تشريعية يخوضها. ثم مر الحزب بأزمة حادة انتهت بانشقاق رئيس الحزب عماد عبد الغفور وعدد من القيادات في ديسمبر/ كانون الأول 2012، وأسسوا حزبًا جديدًا باسم «حزب الوطن».

3ـ حزب الأصالة

أُعلن عن تأسيسه في يوليو/ تموز 2011م، وترأسه اللواء عادل عبد المقصود، الذي كان رئيسًا لحزب «الفضيلة» السلفي، وانشق عنه ومعه بعض أعضاء المكتب التنفيذي، ليؤسسوا «حزب الأصالة» بمرجعية سلفية، معلنين أن هدفهم هو نشر قيم العدالة والمساواة، وإعادة الصدارة لمصر في مختلف الميادين بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وأن الحزب يعتمد على الإصلاح الفكري والنفسي أولًا، ثم الإصلاح العلمي والتربوي، ثم الإصلاح السياسي، مع ضرورة التخلص من الاستبداد والظلم، والوصول إلى تطبيق الشورى والتداول السلمي للسلطات.

وقد حظي الحزب بتأييد دعاة سلفيين منهم د. محمد عبد المقصود

عفيفي، والشيخ محمد حسان، ود. محمد عبد السلام والشيخ مصطفى محمد والشيخ ممدوح جابر.

وفي سبتمبر/ أيلول 2011م، أعلن ممدوح إسماعيل، وكيل مؤسسي «حزب النهضة»، ذو الاتجاه السلفي، اندماج حزبه مع «حزب الأصالة» وأصبح إسماعيل نائبًا لرئيس الحزب.

4- حزب الوسط

ترأسه أبو العلا ماضي، ونائبه عصام سلطان. وهما عضوان سابقان بجماعة الإخوان المسلمين، تقدما بأوراق الحزب أول مرة عام 1996م بتكليف من جماعة الإخوان المسلمين، وحين تراجعت الجماعة عن الفكرة، انشقا عن الجماعة، وواصلا مشروع تأسيس الحزب، وتقدما خلال 15 سنة للجنة شؤون الأحزاب بأوراق الحزب أكثر من مرة، حتى حصلا على الترخيص في فبراير/ شباط 2011م عقب خلع حسني مبارك.

5- حزب العمل الجديد

هو امتداد لحزب العمل الذي جمده نظام حسني مبارك في منتصف سنة 2000م. يرأسه مجدي حسين الذي كان أمينًا عامًّا للحزب وقت تجميده. والحزب يدعو لتطبيق الشريعة، وربط مصر بدوائرها العربية والإسلامية والإفريقية، وفي المجال الاقتصادي يبدو أنه تخلى بعد «ثورة يناير» عن صبغته الاشتراكية القديمة ونحا نحو الرأسمالية الإسلامية.

ومؤخرًا أسّس مجدي حسين حزب «الاستقلال» ليكون بديلًا لحزب «العمل»، ووفق المبادئ والأفكار ذاتها، التي قام عليها حزب «العمل».

6ـ حزب التوحيد العربي

لم يحصل على رخصة التأسيس حتى كتابة هذه السطور، وقد ظهر مشروعه في أواخر مايو/ أيار 2011م، ووكيل مؤسسيه هو عمر عزام، وهو يضم عددًا من الأعضاء السابقين بحزب العمل، ويعلن أن أهدافه تتمثل في توحيد الأمّتين العربية والإسلامية، ومقاومة الحلف الأمريكي البريطاني، وإقامة دولة العدل في مصر، واستكمال ثورتها. وهو يطالب بتطبيق الشريعة، وإلغاء معاهدة الصلح مع الدولة الصهيونية.

ينظر بعض المحللين إلى الحزب على أنه محاولة من بعض القيادات السابقة في حزب العمل لتأسيس حزب جديد، وأيًّا كان الأمر فالحزب يحاول أن يجد له مكانًا وسط جماهير الإسلاميين، واصطف في معسكر الإخوان والرئيس محمد مرسي في مواجهة القوى المعارضة للإسلاميين، وقد اختير أحد أعضائه، وهو علاء عبد العزيز، وزيرًا للثقافة في الأشهر الأخيرة من حكم محمد مرسي.

7ـ حزب الوطن

كيان سلفي جديد أسسه عماد عبد الغفور، الرئيس السابق لحزب النور، في بداية عام 2013م هو ومجموعة من المنشقين على حزب «النور»، وصار يسري حماد المتحدث السابق باسم «النور» نائبًا لعبد الغفور في الحزب الجديد.

وقد نزعت «الدعوة السلفية» غطاءها عن عماد عبد الغفور ومجموعته وأعلنت أن حزب النور هو ممثلها السياسي الوحيد، بينما حاول «الوطن»

أن يجد لنفسه جمهورًا في الساحة السلفية، في الوقت الذي رأى فيه بعض المحللين، أن عبد الغفور ومجموعته حظوا بتشجيع الإخوان المسلمين، في سعي من الجماعة لشق الصف السلفي وتفتيته والهيمنة على أجنحة منه، لتظل هي في مقدمة الصف الإسلامي.

8ـ حزب الراية

في مساء 26 فبراير/ شباط 2013م، أعلن الداعية حازم صلاح أبو إسماعيل عن تدشين حزب «الراية» رسميًا، في محاولة من أبي إسماعيل لبلورة حركته وأنصاره في كيان سياسي جامع، خاصة بعد أن أزال قانون مباشرة الحقوق السياسية شرط عدم ازدواج جنسية الوالدين، الذي حرم أبا إسماعيل من خوض الانتخابات الرئاسية في يونيو 2012م.

دار الحزب في برنامجه حول شخصية أبي إسماعيل، وأفكاره، التي تتسم بالأصولية والدعوة صراحة للدولة الإسلامية ولتطبيق الشريعة.

ثالثًا: طريق الإسلاميين إلى السلطة

ظلت مصر تغلي طوال السنوات العشر الأخيرة من حكم حسني مبارك (2000ـ2010م)، والأسباب كثيرة:

خارجيًا: اندلعت انتفاضة الأقصى في فلسطين (2000ـ2004م)، وخلالها ظهر عجز النظام المصري، وباقي الأنظمة العربية، عن التصدي للوحشية الإسرائيلية في مواجهة الفلسطينيين، ثم غزا الأمريكيون أفغانستان في سنة 2002م فانكشفت أكثر عورات النظام المصري وباقي النظم العربية والإسلامية، ثم جاء غزو العراق في عام 2003م ليكشف ما تبقى من

عوراتهم، وتكرر الأمر في العدوان الإسرائيلي على لبنان في يوليو/ تموز 2006م، وعلى غزة في ديسمبر/ كانون الأول من عام 2008م، وفي كل مرة كان المصريون يخرجون في تظاهرات منددة بالعدوان على إخوانهم العرب والمسلمين، ورافضة لاستكانة النظم العربية وعجزها؛ بل إن عام 2002م شهد خروج طلاب المدارس الابتدائية والإعدادية المصرية في تظاهرات ضد الدولة الصهيونية، في ظاهرة لم تحدث منذ ظهرت تلك الدولة في عام 1948م.

وداخليًا: أسرع نظام مبارك في اتباع السياسات الاقتصادية المفقرة للمصريين، فزادت وتيرة بيع ممتلكات الدولة (القطاع العام)، وفاحت روائح الصفقات المشبوهة التي عقدها رجال النظام مع المشترين، وتسببت سياسة تحرير الجنيه المصري في انخفاض قيمته لما يقرب من النصف في دولة تعتمد في شراء أغلب احتياجاتها من الخارج على الدولار، فارتفعت الأسعار بين عامي 2002-2004 ارتفاعًا غير مسبوق.

وفي الوقت نفسه بدأ المصريون يتأكدون من أن الرئيس المصري يسعى لتوريث الحكم لنجله الأصغر، ومع تزايد الحركات المعارضة والاحتجاجات العمالية والفئوية منذ أواخر عام 2004م، زادت أجهزة النظام في قمعها للمصريين، ولم يسلم القضاة أنفسهم من الإهانة والعنف والتنكيل، وتمادت الشرطة في احتقار الشعب وإذلاله، وصار قتل المصريين وتعذيبهم في أقسام الشرطة والمعتقلات ظاهرة عادية، بعد أن كانت تتم على استحياء في الفترة السابقة.

وبدأت مصر تدفع فاتورة «مشروع التوريث»، داخليًا بهيمنة رجال

جمال مبارك على السياسة والاقتصاد، وخارجيًّا بسعي النظام لنيل الرضا الأمريكي عن «الوريث» بكل السبل، وكان إبرام اتفاقية «الكويز»[1] مع الدولة الصهيونية، في ديسمبر/ كانون الأول من عام 2004م، وتصدير الغاز المصري للصهاينة بسعر بخس في الفترة نفسها، جزءًا من هذا المسعى، وقد حاول النظام التغطية على أزماته باصطناع الأزمات والأوبئة[2] التي تشغل الشعب وتعيشه في خوف وقلق، فزادت الأحوال سوءًا، وجعلت المصريين على وشك الانفجار.

وبدا أن «أرض الفراعنة على شفا الثورة»، كما تنبأ الكاتب البريطاني جون برادلي في كتابه الذي حمل هذا الاسم، وصدرت طبعته الأولى في الولايات المتحدة في مايو/ أيار 2008م. والطريف أن نظام مبارك وضع هذا الكتاب على قائمة الكتب الممنوعة من دخول مصر آنذاك.

كان الغليان يحمل نذر ثورة شعبية، بعد أن بلغ الظلم والاستبداد والفساد الذروة، وكان تزوير انتخابات مجلس الشعب بشكل كلي في أواخر عام 2010م لصالح مرشحي الحزب الحاكم، إعلانًا عن انغلاق منافذ الإصلاح كلها أو حتى التنفيس عن الغضب الشعبي، ثم جاءت ثورة تونس

---

(1) هي اتفاقية تضم الأردن والسلطة الفلسطينية والدولة الصهيونية ومصر والولايات المتحدة، وغرضها إنشاء صناعات مشتركة بين الدول العربية المذكورة والدولة الصهيونية، في مجالات مثل المنسوجات، والأغذية والأثاث، بتشجيع وحوافز أمريكية، والغرض من هذا الاتفاقية هو رفع التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والدولة الصهيونية.

(2) في أواخر عام 2005م ثار فزعٌ عامٌّ في أنحاء مصر من فيروس إنفلونزا الطيور، وتولى الإعلام تضخيم الأزمة، وإشغال الناس بها. وبعد سنوات قليلة أثير فزع مشابه من فيروس إنفلونزا الخنازير.

على نظام الرئيس زين العابدين بن علي في ختام ذلك العام لتكون شرارة للثورة المصرية، وإنذارًا للجميع في مصر، نظامًا ومعارضة، بأن الشعب قادر على التغيير، إن أراد، وأن مصر على وشك استقبال أحداث عظيمة.. وهو ما قابله النظام باستهتار، فماذا عن الإسلاميين؟ هل كانوا على استعداد للثورة التي بدأت أحداثها يوم 25يناير/ كانون الثاني 2011م؟

الإسلاميون وثورة «25 يناير»

لم يكن تغيير نظام مبارك بثورة سلمية مطروحًا على الأجندة الإسلامية قبل 25 يناير/ كانون الثاني 2011م، فقد دأب السلفيون ـ مثل جماعة أنصار السنّة والدعوة السلفية ـ على اعتزال العمل السياسي، واكتفوا بالدعوة إلى تنقية عقيدة الجماهير من النواقص والشوائب، وتنقية العبادات والعادات والمعاملات من البدع، وجعلوا همهم الرئيس الدخول في معارك فكرية مع الفرق العقدية والمذهبية المختلفة معهم، مثل الصوفية والشيعة والمعتزلة، وإن تطرقوا للسياسة فبالحديث العمومي عن مجد الأمة المفقود، وعن تاريخها العظيم الذي ضاع نتيجة الابتعاد عن أحكام الإسلام، وإن سئلوا عن كيفية استعادة ذلك المجد المفقود، قالوا إن تربية الأجيال على العقيدة السليمة وعلى فهم الدين بفهم السلف، ستصنع جيل التمكين الذي يسترد للأمة مجدها وعظمتها، ويمزجون ذلك بتشويق الناس للمستقبل وتبشيرهم باقتراب تحقق النبوءات التي تعيد للأمة قوتها ومجدها.

أما العمل بالسياسة، وممارسة الأنشطة السياسية، مثل: المشاركة في الانتخابات بالتصويت أو الترشح، ودخول الأحزاب السياسية، فكلها أمور

مرفوضة ومحرمة، لأنها ترتبط بالنظام الوضعي الذي نحّى الشريعة جانبًا، واستبدل بها القوانين والنظم الوضعية.

أما «الجمعية الشرعية» -التي اعتبرت نفسها ممثلة لأهل السنّة والجماعة، بينما حسبها باقي السلفيين ضمن الفرقة الأشعرية- فقد ركزت منذ الثمانينيات على المشاريع الخيرية، مثل كفالة الأيتام وبناء المستشفيات، وتوسعت في ذلك النشاط في التسعينيات وما بعدها، ولم يؤثر عنها أي نشاط سياسي أو أي دعوة للثورة والتغيير السياسي؛ بل من المحللين من اعتبرها تعمل في صالح النظام، إذ ظلت تخفف مشاريعها الخيرية الضخمة من أزمات المصريين، وهو ما كان يخفف من الاحتقان الاجتماعي، ويؤجل الانفجار الشعبي على تدهور الأوضاع الاجتماعية والمعيشية.

كان التيار السلفي العام متجنبًا العمل السياسي رافضًا المشاركة به، ويرى الغالبية العظمى من دعاته أن المجتمع سيتغير تلقائيًا حين يعتنق غالبية أفراده العقيدة الإسلامية الصحيحة ويلتزمون بشعائر الإسلام وأحكامه.

وحتى أكثر التيارات الإسلامية اتصالًا بالعمل السياسي، ونعني بها جماعة الإخوان المسلمين، فقد غابت عنها فكرة الثورة، وأعلنت الجماعة عن نهجها الإصلاحي منذ عهد مؤسسها حسن البنا الذي قال في «رسالة المؤتمر الخامس»:

«وأما الثورة فلا يفكر الإخوان المسلمون فيها، ولا يعتمدون عليها، ولا يؤمنون بنفعها ونتائجها، وإن كانوا يصارحون كل حكومة في مصر بأن الحال إذا دامت على هذا المنوال ولم يفكر أولو الأمر في إصلاح عاجل

وعلاج سريع لهذه المشاكل، فسيؤدى ذلك حتمًا إلى ثورة ليست من عمل الإخوان المسلمين ولا من دعوتهم، ولكن من ضغط الظروف ومقتضيات الأحـوال، وإهمال مرافق الإصـلاح. وليست هذه المشاكل التي تتعقد بمرور الزمن ويستفحل أمرها بمضي الأيام إلا نذيرًا من هذه النذر، فليسرع المنفذون بالأعمال».

وقد تجذر ذلك المنهج الرافض للثورة في فكر الإخوان المسلمين ونهجهم الحركي، لذا لم ينادوا يومًا بالثورة على النظام المصري، على الرغم من إصرارهم على الاعتراض على استبداده وفساده وبعده عن الحكم الشرعي، وعلى الرغم من أنهم أيدوا الثورة الإيرانية في نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي، وظلوا يدافعون عنها باعتبارها نموذجًا للثورة الإسلامية. وبدلًا من أن تتبنى الجماعة منهج الثورة على نظام مبارك وضعت خطتها المتدرجة للوصول إلى السلطة، وحرصت على المشاركة في الانتخابات البرلمانية كلها، وسعت للهيمنة على النقابات المهنية، والمشاركة في ما تستطيع المشاركة فيه من انتخابات في المؤسسات العامة.

وكذلك كانت الجماعات الجهادية بعيدة عن فكرة الثورة الشعبية، وقد ارتضت التغيير المسلح وسيلة لتغيير النظام، ونجحت في اغتيال الرئيس الأسبق محمد أنور السادات بالفعل عام 1981م، وحين أجرت مراجعاتها الفكرية في نهاية عقد التسعينيات الماضي، أعلنت رجوعها عن منهجها الذي نشأت عليه، وهو منهج قلب نظام الحكم وتغييره بالعنف وبقوة السلاح، وباتت قيادات تلك الجماعات تدعو لاتباع آليات الدعوة السلمية التي تميل أكثر لمسامحة النظام، ومسالمته، والتكيف معه، وهكذا

ظلت هي الأخرى بعيدة عن فكرة «الثورة» وأقرب إلى منهج التغيير التدريجي طويل المدى الذي ارتضته جماعة الإخوان المسلمين.

أما الأحزاب الإسلامية القليلة التي ظهرت على الساحة قبل «ثورة يناير»[1]، فقد انشغل بعضها بمعاركه القانونية مع النظام للحصول على الرخصة، مثل حزب الوسط، الذي كان يطرح نفسه كبديل سياسي وديني «معتدل» لجماعة الإخوان المسلمين، وبدت رغبته في تكرار تجربة حزب العدالة والتنمية التركي في مصر، ومعروف أن هذه التجربة قامت على المنهج الإصلاحي وعلى التدرج، بعيدًا عن فكرة «الثورة» الشعبية التي تغير النظام جذريًّا.

أما «حزب العمل» الذي اعتنق الفكرة الإسلامية في النصف الثاني من عقد الثمانينيات، فقد انشغل هو الآخر طوال عقد التسعينيات بمعاركه مع وزراء النظام، بداية بوزير الداخلية محمد حسن الألفي[2]، ثم وزير الزراعة يوسف والي[3]، ووزير الثقافة فاروق حسني[4]، وأضاع الحزب فرصة أن يكون حزبًا جماهيريًّا منافسًا للحزب الوطني الحاكم في الشارع السياسي

(1) في انتخابات برلمان 1987م ظهر التحالف الإسلامي الذي دخل الانتخابات بقائمة موحدة، ونجح في الفوز بـ 56 مقعدًا، وضم التحالف: جماعة الإخوان المسلمين وحزبي «العمل» و«الأحرار»، ومن يومها بات حزبا العمل والأحرار محسوبين على الأحزاب الإسلامية، رغم أن برنامج التأسيس للأول قام على الأفكار اليسارية، بينما قام برنامج تأسيس الآخر على الأفكار الليبرالية، وفي التسعينيات ظهر مشروع «حزب الوسط» لينضم للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية.

(2) تولى وزارة الداخلية بداية من إبريل/ نيسان 1993م وحتى نوفمبر/ تشرين الثاني 1997م.

(3) تولى وزارة الزراعة من يناير/ كانون الأول 1983م، وحتى يوليو/ تموز 2004م.

(4) تولى وزارة الثقافة من عام 1987م وحتى قيام ثورة يناير.

المصري، على الرغم من أنه كان الحزب الوحيد المؤهل لذلك، نظرًا إلى برنامجه السياسي الذي يستوعب الفكر السياسي الحديث، ويمزج في الوقت نفسه بين القيم الإسلامية وبين قيم الاستقلال السياسي والاقتصادي والتوحد العربي والعدالة الاجتماعية.

حتى الشخصيات المستقلة، التي عُـدَّت من المرجعيات الفكرية للحركة الإسلامية المعتدلة، أمثال سليم العوا وطارق البشري وفهمي هويدي، فإن أحدها لم يكن يومًا من دعاة الثورة؛ بل إن رجلًا أصبح بعد 28 يناير/ كانون الثاني 2011م من المتحدثين باسم الثورة المصرية، وهو د. محمد سليم العوا، قد صرح أكثر من مرة خلال العام السابق على ثورة «25 يناير»، أنه ضد فكرة الثورة وأنه لا بدّ من الصبر الطويل على النظم المستبدة الفاسدة، فقال في محاضرة له بجمعية الثقافة والحوار بالقاهرة، مساء 6 فبراير/ شباط 2010م، إنه ضد الدعوة للثورة على الحكام الظلمة، وإن جور سنة خير من فتنة ساعة، وإن الحل في نشر الوعي وتعليم الناس[1]، وحين سئل الرجل في ديسمبر/ كانون الأول 2010م عن الحل في ما يحدث في مصر من تزوير للانتخابات البرلمانية للتمهيد للتوريث، قال: علينا بصبر نوح! وما إن قامت الثورة ونجحت في كسر قوات الشرطة في 28 يناير/ كانون الثاني 2011م حتى ظهر سليم العوا في ميدان التحرير، وبدأ يتحدث عن الثورة وأهدافها.

وعلى الرغم من تواتر نذر الثورة القادمة في الاحتجاجات العمالية

---

(1) فيديو هذه المحاضرة موجود على في أكثر من قناة على موقع اليوتيوب على شبكة الإنترنت.

والإضـرابـات والوقفات الاحتجاجية التي بلغت مـدًى غير مسبوق في السنوات الثـلاث الأخـيـرة مـن حكم مـبـارك (2008ـ2011م)، حتى غدت أشبه بالظاهرة اليومية، فيبدو أن تلك الإشارات لم تستطع أن تقنع الإسلاميين بتغيير مناهجهم الحركية، أو لعلهم التقطوا تلك الإشارات ولكنهم فضلوا أن يسيروا على نهجهم المقرر دون أي تعديل للمسار.

وحتى حين ظهر محمد البرادعي[1] في المشهد السياسي المصري في أوائل عام 2010م، ممثلًا أملًا جديدًا في التغيير السياسي الجذري في مصر، فقد نأى السلفيون والجهاديون عن الأمر برمته، بينما تعاملت جماعة الإخوان المسلمين مع الحدث الخطير بمنهجها المعتاد، فاكتفت بتأييد الرجل في جمع التوقيعات الشعبية المطالبة بتغيير شروط الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية، ولزمت نهجها الإصلاحي في الوقت نفسه، لذا لم يكن غريبًا أن نجد مرشد الجماعة الجديد (د. محمد بديع)، يصرح في لقاء تلفزيوني عقب توليه منصبه في يناير/ كانون الثاني 2010م، أنه سيؤيد الرئيس حسني مبارك إن جنح لاتخاذ قرار إصلاحي، مثل تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر، وكأن اتخاذ حسني مبارك تلك الخطوة كفيل بتأييده، وتناسي جرائمه في حق المصريين ومظالمه طوال 30 سنة[2]!

ولـم يكن غريبًا أيضًا أن تقرر الجماعة المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في خريف 2010م، أي قبل أسابيع من اندلاع «ثورة

---

(1) دبلوماسي وسياسي مصري، تولى رئاسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بين عامي 1997ـ 2009، وحصل على جائزة نوبل بسبب عمله بالوكالة عام 2005م، وفي فبراير/ شباط 2010م عاد إلى مصر، داعيًا لتغيير النظام السياسي فيها.

(2) في برنامج «لقاء اليوم» على شاشة قناة الجزيرة الفضائية، بتاريخ: 23/ 1/ 2010م.

يناير» 2011م، على الرغم من أن أغلب القوى السياسية المعارضة أعلنت عن عزمها مقاطعة الانتخابات حتى لا تمنح النظام القائم شرعية بدا أنه بات يفتقدها مع تواصل الاحتجاجات والمطالبات برحيله، فقد اتسقت تلك المشاركة مع استراتيجية الجماعة القائمة على الإصلاح التدريجي، وعلى مزاحمة الحزب الحاكم في الانتخابات مهما كانت الظروف، وعلى الرغم من أن الجماعة اضطرت لإعلان سحب مرشحيها في جولة الإعادة بعد أن تيقنت من أن النظام لن يسمح للمعارضة بالفوز بنسبة ذات قيمة في المجلس، فلم يبدُ أن الجماعة -أو سواها من الإسلاميين- قد فكروا في تغيير استراتيجياتهم تجاه نظام مبارك، أو جنحوا للثورة عليه.

وهذا الموقف الإسلامي العام المتجنب لـ«نهج الثورة»، يمكن أن نرده إلى أسباب بنيوية في الفكر الإسلامي المعاصر، فمن سمات الحركة الإسلامية المعاصرة أنها ذات صبغة فقهية، بمعنى أنها تنطلق من أحكام الفقه في مناهجها وأساليبها، ولأن الفقه السياسي الإسلامي المعاصر لم يستطع تجاوز التراث الفقهي المتحفظ تجاه الثورات، فقد أخذت الحركة الإسلامية الموقف نفسه، وبدت رافضة عمليًّا لفكرة «الثورة» كخيار للتغيير، وهو ما أدى إلى عدم تجذر فكرة الثورة في الفكر السياسي للتيارات والجماعات الإسلامية المعاصرة، ودعم ذلك فشل تجربة الجماعات الإسلامية المسلحة بعد خوضها صراعًا منهكًا مع الأنظمة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الميلادي الماضي.

وقد استفادت الأنظمة المستبدة من التحفظ الإسلامي تجاه «الثورة»، حتى إن النظام المصري حين بدأت ثورة «25 يناير» لجأ إلى بعض مشاهير

الدعاة السلفيين، وأظهرهم على شاشات التلفزيون الحكومي لأول مرة في تاريخهم، بغرض أن يقنعوا الشباب بأن يعودوا من ميدان التحرير لبيوتهم، ويتوقفوا عن الثورة على النظام!

إذن يمكن أن نقول إجمالًا إن فكرة الثورة على النظام المصري، من أجل القضاء على الفساد والاستبداد والتبعية للغرب، أو حتى من أجل إقامة دولة إسلامية وتحقيق المشروع الإسلامي، لم تكن حاضرة في مجمل الفكر الإسلامي قبل 25 يناير/ كانون الثاني 2011م.

لذا لم يكن غريبًا ألا يشارك الإخوان المسلمون في الثورة في يومها الأول (25 يناير/ كانون الثاني 2011م)، ووقعت مشاركة فردية من بعض شباب الإخوان في ذلك اليوم، ولكن سرعان ما أدركت قيادات الجماعة أن الاحتجاجات تطورت وفي طريقها إلى ثورة شعبية شاملة، على غرار ما حدث في تونس منذ أسابيع، فكان القرار أنه لا ينبغي للإخوان أن يتخلفوا عن الثورة، ولحقوا بها بالفعل منذ يوم 28 يناير/ كانون الثاني 2011م، المسمى «جمعة الغضب».

وحتى بعد أن شارك الإخوان المسلمون في أحداث «ثورة يناير» بقوة ملموسة ومؤثرة، رافعين مطالبها الجذرية، فإنهم لم يترددوا في الاجتماع برجال النظام الحاكم والتباحث معهم في مطالب إصلاحية، بينما شبابهم في الميدان يهتفون مع باقي الثوار بسقوط النظام! وهذا ما كشف عنه القيادي بالجماعة، سعد الكتاتني، في لقاء على فضائية «المحور» المصرية، مساء الجمعة 4 فبراير/ شباط 2011م، مؤكدًا أنهم توصلوا مع اللواء عمر

سليمان (نائب حسني مبارك حينها) إلى اتفاق جيد، وأنهم بصدد إقناع الشباب بذلك الاتفاق لإنهاء الأحداث الجارية، حسب كلماته!

أما السلفيون فقد غابوا عن ميدان التحرير وعن فعاليات الثورة، بوجه عام، باستثناء بعض الشخصيات المعدودة على السلفية الحركية[1] مثل الشيخ محمد عبد المقصود، كما غاب الجهاديون، في الوقت الذي حضرت فيه الأحزاب الإسلامية في الميدان متمثلة في قياداتها، مثل قيادات حزب العمل، وقيادات حزب الوسط، وظهر بعض الإسلاميين المستقلين في الميدان، مثل محمد سليم العوا، في الوقت الذي فضل فيه إسلاميون آخرون، مثل أحمد كمال أبو المجد، المشاركة في «لجان الحكماء» التي سعت للوصول إلى حل وسط بين النظام والثوار.

في البرلمان والرئاسة

بالإطاحة بحسني مبارك مساء 11 فبراير/ شباط 2011م، دخلت مصر فترة انتقالية كلف فيها مبارك قادة جيشه بقيادة البلاد، (وذلك تحت مسمى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والمجلس العسكري اختصارًا) وقبل مجمل الإسلاميين ذلك القرار، وأخلوا الميدان من قواعدهم، وبدأوا التواصل مع قادة الجيش من أجل الترتيب لمرحلة ما بعد مبارك، خاصة مع إدراك الإسلاميين (وفي القلب منهم جماعة الإخوان المسلمين) أنهم يمثلون القوة السياسية والشعبية الأكبر في البلاد، بجانب القوة التي يمثلها الجيش.

---

(1) هي جناح داخل التيار السلفي العام، يهتم بالعمل السياسي على أساس الحكم بالشريعة وإقامة الدولة الإسلامية.

في تلك الفترة التي استمرت 17 شهرًا، لم يتوقف الإخوان عن النهج الإصلاحي الرافض للاصطدام بالمجلس العسكري الحاكم، واعتمدوا على الانتخابات كآلية رئيسية للتغيير، وعلى حشد المليونيات في ميدان التحرير كآلية وحيدة للضغط على المجلس العسكري. وقد رفض الإخوان النزول مع الثوار في أحداث شارع محمد محمود (نوفمبر/ تشرين الثاني 2011م)، وأحداث مجلس الوزراء (ديسمبر/ كانون الأول 2011م) وميدان العباسية (مايو/ أيار 2012م)، على الرغم من أنه كان يمكنهم في تلك الأحداث أن يتعاونوا مع الثوار للخلاص من المجلس العسكري الذي يقود الثورة المضادة.

في تلك الأحداث كلها أثبت الإخوان وفاءهم لمنهجهم الإصلاحي، وبدا أنهم اعتبروا أن الثورة نجحت وانتهت بالخلاص من حسني مبارك يوم 11 فبراير/ شباط 2011م، وأن المرحلة التالية هي مرحلة تثبيت أقدامهم في النظام الجديد وقيادته لتحقيق مشروعهم!

أما باقي الإسلاميين، فقد سارع أغلبهم إلى المشاركة في المعترك السياسي، فشكل السلفيون أكثر من حزب سياسي، مثل «النور»، و«الأصالة»، كما أسست «الجماعة الإسلامية»، التي كانت قد تراجعت في عهد مبارك عن الخط الجهادي، حزبها «البناء والتنمية»، وحصل حزب «الوسط» على الترخيص القانوني، كما شارك المفكر الإسلامي المستقل طارق البشري في لجنة التعديلات الدستورية التي شكلها المجلس العسكري في فبراير/ شباط 2011م.

وفي الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذي جرى في 19 مارس/

آذار 2011م، كان الإسلاميون حاضرين بقوة، على الرغم من أن أغلب أحزابهم لم يكن قد ظهر بعد، فدعموا خيار الموافقة على التعديلات، وصوروا الموافقة على أنها انتصار للشريعة الإسلامية، مخوفين البسطاء من إلغاء المادة الثانية من دستور 1971م، التي كانت تنص على جعل الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع، وذلك بحجة أن رافضي التعديلات، يدعون لسن دستور جديد ليست به هذه المادة.

والحقيقة أن الإسلاميين، كانوا راغبين في إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية قبل سن الدستور الجديد، وذلك حتى يتم وضع الدستور تحت إشرافهم، أو في حضورهم القوي، لإدراكهم أنهم سينالون نصيبًا كبيرًا في الانتخابات، وهذا ما جعلهم يوافقون على خطوات المجلس العسكري، باعتبارها طريقًا واضحًا لهم نحو السلطة.

وبالفعل، جرت الانتخابات البرلمانية في نهاية عام 2011م، واستطاعت فيها الأحزاب الإسلامية أن تشكل الأغلبية في مجلسي الشعب والشورى، وأن تهيمن على السلطة التشريعية، رسميًّا، محققة الخطوة الأولى من خطوات الوصول للسلطة، وبذلك صار بوسعهم التأثير الكبير في تشكيل لجنة وضع الدستور، التي أوكل الإعلان الدستور الذي أصدره المجلس العسكري، للبرلمان تشكيلها.

وعلى الرغم من أن المحكمة الدستورية العليا أصدرت في منتصف يونيو/ حزيران 2012م، حكمًا ببطلان انتخابات مجلس الشعب، وهو ما دفع بالمجلس العسكري لحل المجلس عقب إصدار الحكم، وهو ما كان يعني فقدان الإسلاميين السلطة التشريعية بعد 5 أشهر فقط من انعقاد

المجلس، فقد احتفظوا بالأغلبية في مجلس الشورى، كما دفعوا بأكثر من مرشح للانتخابات الرئاسية التي جرت في الشهر نفسه، وبالفعل تمكن مرشح جماعة الإخوان المسلمين، محمد مرسي، من الفوز بمنصب رئيس الجمهورية، كأول رئيس مدني منتخب لمصر، وفي عهده القصير تمكن الإسلاميون من وضع الدستور الجديد، الذي أوكل لمجلس الشورى مهمة التشريع، لحين انتخاب مجلس النواب، وبهذا هيمن الإسلاميون على السلطتين التنفيذية والتشريعية، وباتت مصر تحت سلطتهم على نحو رسمي، حتى يوليو/ تموز 2013م، حين أعلن وزير الدفاع تجميد الدستور، وتعيين رئيس جمهورية مؤقت للبلاد، وحل مجلس الشورى، تمهيدًا لانتخاب رئيس وبرلمان جديدين، وبذلك انتهى وجود الإسلاميين فعليًّا في السلطة، بعد 17 شهرًا قضوها في البرلمان، ورئاسة الجمهورية، وتبوؤوا فيها عرش الحكم في مصر، رسميًّا.

الفصل الأول
الأداء السياسي

بداية لا بدّ من أن نقرر أن الإسلاميين قبيل 25 يناير/ كانون الثاني 2011م لم يكونوا مستعدين، أو لم يتوقعوا أن يصلوا إلى السلطة في مصر، فقد كانت أغلب التيارات الإسلامية بعيدة عن الساحة السياسية، بينما كانت جماعة الإخوان المسلمين في عهد حسني مبارك قد قسمت استراتيجيتها إلى 5 مراحل متتالية: مرحلة بناء الفرد المسلم، فالأسرة المسلمة، فالمجتمع المسلم، فالدولة المسلمة، فالخلافة الإسلامية. وكانت الجماعة على ما يبدو، تتراوح بين المرحلتين الثالثة والرابعة، ولم يكن يدور في حسبانها حتى يوم 25 يناير/ كانون الثاني 2011م، أنه من الممكن أن تنفتح الساحة لها لتتولى السلطة في مصر؛ بل كانت أقصى أمانيها أن تنال اعتراف النظام بها، وأن يُسمح لها بالعمل العلني، بعيدًا عن التضييق الأمني، وعن وصفها بـ«الجماعة المحظورة».

ولعل هذه المقدمة تصلح أساسًا لتكون من تفسيرات، لا تبريرات، كثير من الأخطاء التي وقع فيها الإسلاميون وهم في السلطة.

تمثل وجود الإسلاميين في السلطة، في حيازتهم الأغلبية في البرلمان

بمجلسيه (الشعب والشورى) منذ أوائل عام 2012م، وحتى حل مجلس الشورى في يوليو/ تموز 2013م، وفي تولي محمد مرسي رئاسة الجمهورية منذ 30 يونيو/ حزيران 2012م، وحتى 3 يوليو/ تموز 2013. أي أن الإسلاميين خلال ما يقرب من عام ونصف جمعوا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ما منحهم فرصة غير مسبوقة للهيمنة على النظام السياسي المصري، فكيف تعاملوا مع هذه الفرصة؟ وكيف تصرفوا وهم في السلطة؟

أولًا: وضع الدستور

في 15 ديسمبر/ كانون الأول 2012 صوّت الشعب بالموافقة على مشروع الدستور الذي أعده الإسلاميون، الذين كانوا قد هيمنوا على الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، بهيمنتهم على الأغلبية في البرلمان. وقد وصفت الجمعية التأسيسية في بيان أصدرته يوم 14 ديسمبر/ كانون الأول، دستورها بأنه «أعظم دستور في تاريخ مصر»؛ بل وصفه بعضٌ بأنه أعظم دستور في العالم كله.

وعلى الرغم من هذه المبالغات والمقولات، فقد حوى الدستور العديد من المساوئ والعيوب، كان أبرزها:

1- إلغاء العلاج المجاني، على نحو لا يتفق مع مبدإ العدالة الاجتماعية الذي دعت إليه ثورة «25 يناير».

2- منح المؤسسة العسكرية مزايا خاصة جعلتها دولة داخل الدولة، والإبقاء على المحاكمات العسكرية للمدنيين[1].

(1) سيتم تفصيل ذلك في الجزء الخاص بعلاقة الإسلاميين بالمؤسسة العسكرية.

3- غياب النص في ما يخصّ بعض الحقوق الأساسية للإنسان، مثل التزام الدولة بتوفير المسكن اللائق لكل مواطن، على الرغم من سكن ملايين المصريين في المقابر، والعشوائيات، وتشرد الملايين من الأطفال في الشوارع.

4- غياب النص بخصوص رقابة القضاء الإداري على القرارات الخاصة بمرافق الدولة، مثل زيادة أسعار المواصلات العامة ورسومها، أو المياه، أو الكهرباء، بما يمنع الحكومة من رفعها دون مبرر حقيقي.

5- تفسير المقصود من الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع، في المادة 219 تفسيرًا مذهبيًّا، «مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة، في مذاهب أهل السنّة والجماعة)؛ حيث قصر هذا النص التشريع على مذاهب أهل السنّة والجماعة دون باقي المذاهب الفقهية، على الرغم من أن التشريع المصري العادي استمد بعض قواعده في مجال الأحوال الشخصية من المذهب الجعفري، المعتمد لدى الشيعة الاثني عشرية.

6- كثرة الإحالات إلى القانون في مواد حساسة ومهمة (مثل المادة 32 التي تقول: الجنسية المصرية حق، وينظمه القانون)، وهو ما يعني أن يتدخل المشرع البرلماني في تنظيم تلك الأمور الحساسة المتعلقة بأولى الحقوق الإنسانية، وهو حق الجنسية، وذلك وفق رأي الأغلبية في البرلمان ورغبتها، وقد تكررت تلك الإحالات في أكثر من 70 موضعًا من مواضع الدستور.

7- أجازت المادة 35 في مجال الحريات، وهي المطلب الثاني من مطالب «ثورة يناير»، للشرطة وسلطات الضبط القضائي أن تحتجز المواطن 12 ساعة دون أن تخبره بسبب القبض عليه، ولم يكن ثمة مبرر لتلك المدة الطويلة نسبيًّا.

8- تحظر المادة 234 الطعن على كل ما ترتب على الإعلانات الدستورية الصادرة من المجلس العسكري والرئيس منذ 11 فبراير/ شباط 2011، وهو ما يتنافى مع القاعدة القانونية التي تحظر تحصين أعمال الإدارة وقراراتها من الطعن القضائي.

9- كذلك جاءت الصياغة اللغوية للمواد ركيكة في كثير من المواضع، وبدا أن واضعيه كانوا في عجلة من أمرهم.

وهذا بجانب الخلاف الذي نشب بين القوى الإسلامية والعلمانية داخل لجنة الدستور منذ بداية تأسيسها في النصف الأول من عام 2012م، وهو ما أدى إلى انسحاب القوى العلمانية من اللجنة، وانسحاب ممثل الكنيسة؛ بل سحب الأزهر ممثله في اللجنة أيضًا. وقد كانت تلك الانسحابات سببًا في الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012م، بهدف تحصين اللجنة من الحل القضائي، من أجل ألا تعوقها الدعاوى القضائية عن إنجاز مهمتها.

ثانيًا: الإسلاميون في البرلمان

حاز الإسلاميون في الانتخابات البرلمانية التي بدأت في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2011م وانتهت في فبراير/ شباط من عام 2012م،

الأغلبية من مقاعد مجلس الشعب بنسبة 72 ٪، وأغلبية مقاعد مجلس الشورى بنسبة 83 ٪، وبذلك باتوا مهيمنين على البرلمان الذي من المفترض أن يمثل السلطة التشريعية والرقابية في البلاد.

مجلس الشعب

كان افتتاح أولى جلسات مجلس الشعب في الثالث والعشرين من يناير/ كانون الثاني 2012م. وصدر في منتصف يونيو/ حزيران التالي حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان قانون انتخاب المجلس، وهو ما فُسِّر ببطلان المجلس ذاته، ووجوب حله، ونُفذ الحكم بالفعل على الفور. وتوقع في تلك المدة الثوار وعموم المصريين من المجلس أن يسعى لإصدار التشريعات التي تحقق أهداف الثورة، وأن يكون سندًا لهم في مواجهة المجلس العسكري، الحاكم الفعلي للبلاد، خاصة أن وصول الإسلاميين إلى البرلمان، وتشكيلهم الأغلبية فيه، كان من الثمار التي جناها الإسلاميون من «ثورة 25 يناير». ولكن ما حدث فعليًا هو أن أداء المجلس خيب آمال أغلبية الشعب، وخذل الثوار في مواقف مصيرية حاسمة. وكانت البداية حين توجه بعض شباب الثوار إلى مقر المجلس يوم 31/ 1/ 2012م، بغرض تسليم السلطة التنفيذية لرئيس المجلس، باعتباره رئيسًا للسلطة الوحيدة المنتخبة، ولكن جماعة الإخوان حشدت شبابها حول المجلس ومنعت المسيرة من الوصول إليه، بدعوى أن المسيرة تهدف لحرق مقر المجلس.

ووقعت في اليوم نفسه مذبحة استاد بورسعيد التي قُتل فيها 73 مشجعًا كرويًا وُجرح المئات، ولأن شعورًا ساد بمسؤولية وزارة الداخلية وتواطئها على وقوع المذبحة، فقد ترقب ملايين المصريين اجتماع مجلس

الشعب في اليوم التالي، لعله يتخذ قرارًا حاسمًا تجاه الحكومة والمجلس العسكري، يخفف عن أهالي القتلى، ولكن المجلس بعد جلسة استهزأ فيها رئيس الوزراء بالنواب وهاجمهم بقوة، كان قراره هو تشكيل لجنة لتقصي حقيقة ما جرى، وإزاء هذا القرار الذي رآه الناس غير ذي جدوى، توجه أهالي القتلى ومؤيدون لهم نحو مقر وزارة الداخلية معبرين عن غضبهم، فتلقاهم جنود الشرطة بالرصاص الحي والخرطوش، وبدلًا من أن يبدي المجلس تفهمه لغضب الجماهير، فوجئ الناس برئيس مجلس الشعب يُعلن من مقعده في البرلمان أنّ وزير الداخلية أخبره أن قواته لا تستخدم الخرطوش في التصدي للغاضبين، وبأحد النواب السلفيين يتهم المتظاهرين الغاضبين بأنهم بلطجية يتعاطون المخدرات ومأجورون من أجل التخريب، وجاء ذلك على الرغم من أن مقر المجلس يبتعد أمتارًا قليلة عن موقع الأحداث!

وهذه القرارات المخيبة لآمال الجماهير، جعلت اهتمام الناس بمتابعة جلسات المجلس يفتر سريعًا، وساهمت مواقف ووقائع أخرى في تقليل هيبة المجلس في نفوس العامة، وفي استهانتهم به، وفي قلة ثقتهم بنوابه، فبينما شهدت الجلسات الأولى مواقف طريفة، مثل رفض بعض النواب السلفيين الالتزام بصيغة اليمين القانونية في الجلسة الافتتاحية، وزادوا في آخرها جملة «بما لا يخالف شرع الله»، فقد وقف نائب آخر يؤذن للصلاة أثناء حديث النواب في إحدى الجلسات، وبجانب هذه المواقف التي أذيعت على الهواء وتندر عليها المشاهدون، فقد اتهمت الشرطة في يونيو/ حزيران 2012م أحد نواب حزب النور السلفي بممارسة فعل فاضح في الطريق العام، ومن قبلها في مارس/ آذار 2012م اتضح أن نائبًا سلفيًا آخر

أجرى عملية تجميل لأنفه سرًّا، وأراد التمويه على ذلك فادعى كذبًا أن لصوصًا اعتدوا على سيارته وسلبوه أمواله!

وفي مجال التشريع، لم يصدر عن المجلس أيّ تشريعات تخدم أهداف الثورة، ربما باستثناء قانون العزل السياسي لرموز نظام مبارك، الذي بادر المجلس لإقراره في إبريل/ نيسان 2012م، خشية أن يتمكن رجال حسني مبارك من المشاركة في انتخابات رئاسة الجمهورية، وعلى الرغم من ذلك فقد تمكن اثنان من رجال نظام حسني مبارك من خوض الانتخابات(1)، وتمكن أحدهما ـأحمد شفيقـ من المنافسة على المنصب في الجولة الأخيرة، وخسر بفارق ضئيل عن مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي.

وقد أرجع محللون هذا الأداء المخيب للمجلس إلى أكثر من سبب، منها: انعدام الخبرة السياسية لكثير من النواب، خاصة نواب الأحزاب السلفية حديثي العهد بالحياة السياسية، وإلى استجابة الأحزاب الإسلامية

---

(1) هما: عمرو موسى الذي كان وزير خارجية لمبارك في التسعينيات، ثم عُيِّن أمينًا عامًّا لجامعة الدول العربية في العقد التالي، وظل بالمنصب حتى استقال بعد ثورة يناير. والآخر هو: أحمد شفيق، الذي كان وزيرًا للطيران في عهد مبارك، ثم اختاره الأخير رئيسًا للوزراء أثناء الثورة.

وقد نجا عمرو موسى من العزل السياسي، لأنه لم ينطبق عليه نص مادة العزل في القانون، التي استهدفت «كل من عمل خلال العشر سنوات السابقة على 11 فبراير سنة 2011 رئيسًا للجمهورية أو نائبًا لرئيس الجمهورية أو رئيسًا للوزراء أو رئيسًا للحزب الوطني الديمقراطي المنحل أو أمينًا عامًّا له أو كان عضوًا بمكتبه السياسي أو أمانته العامة وذلك لمدة عشر سنوات ابتداء من التاريخ المشار إليه».

أما أحمد شفيق، فرغم انطباق المادة عليه، فقد قررت لجنة الانتخابات قبول أوراقه، ولم يستطع الإسلاميون، أو غيرهم تغيير ذلك الوضع المخالف للقانون.

لضغوط المجلس العسكري، ورغبتهم في مهادنة قادة الجيش حتى تجري الانتخابات الرئاسية ويسلم المجلس العسكري السلطة للسلطات المنتخبة، وربما يكون السبب الأهم هو أن الأغلبية الإسلامية لم تمتلك أجندة ثورية واضحة؛ بل مالت لنهجها الإصلاحي المعتاد، فلم تسع لإحداث ثورة حقيقية في المجال التشريعي؛ بل كانت أميل لمواصلة نظام مبارك مع تعديله وتحسينه، وكان باديًا أيضًا تأثر نواب جماعة الإخوان المسلمين بتجاربهم السابقة في مجلس الشعب في عهد مبارك، فقد تمسك رئيس المجلس (عضو جماعة الإخوان سعد الكتاتني)، بلائحة المجلس التي وضعت في عهد مبارك، وحتى عبارة (وبناءً عليه) التي اشتهر الكتاتني بترديدها في جلسات المجلس كانت من العبارات التي اعتاد أن يرددها فتحي سرور، رئيس مجلس الشعب في عهد حسني مبارك. وهذا النهج الإصلاحي الذي انتهجه المجلس كان طبيعيًّا أن يصاحبه مهادنة للمجلس العسكري، ورغبة عن استفزازه أو الدخول معه في صدام.

مجلس الشورى

ظل إلغاء مجلس الشورى مطلبًا ثوريًّا دائمًا منذ خلع حسني مبارك، لإدراك الثوار أنه مجلس شكلي، لا قيمة عملية له؛ بل أنشأه الرئيس الراحل أنور السادات عام 1980م، ليجامل بمقاعده حلفاءه السياسيين الذين لم يجدوا مكانًا في مجلس الشعب، وعلى الرغم من ذلك فلم يبدِ الإسلاميون قبل وصولهم للسلطة أو بعدها أي رغبة في إلغاء مجلس الشورى؛ بل سعوا في دستور 2012م لمنح المجلس جزءًا من الصلاحيات التشريعية لمجلس النواب، وأوكلوا إليه أن يقوم بمهمة التشريع، مؤقتًا، لحين انتخاب مجلس

النواب، وهو ما عنى أن يتولى المجلس مهمة التشريع منذ ديسمبر/ كانون الأول 2012م وحتى يونيو/ حزيران 2013م.

وإذا قيّمنا أداء المجلس في تلك الفترة، فسنجد استمرار غياب التشريعات الثورية عن أجندة المجلس؛ بل نجد تشريعات تسير في الاتجاه المضاد للحريات والعدالة الاجتماعية، منها قانون التظاهر الذي أعدته وزارة العدل وناقشه المجلس في مارس/ آذار 2013م، فقد وضع القانون قيودًا على حق التظاهر لقيت معارضة قوية أجبرت المجلس على تأجيل إصدار القانون، كما أعدت لجنة الإسكان بالمجلس مشروع قانون برفع قيمة الإيجارات السكنية المبرمة قبل عام 1995م بنسبة 26 ضعفًا، تمهيدًا لتصفية قانون «الإيجار القديم» خلال 5 سنوات انتقالية، وهو تشريع يضع في حال تطبيقه أعباء مالية كبيرة على ملايين من المصريين الفقراء ويزيد من معاناتهم، بذريعة إنصاف ملاك العقارات من الاستغلال، على الرغم من أن أغلب ملّاك تلك العقارات تقاضوا قيمة عقاراتهم من المستأجرين على مدار عقود، وكان الأولى بالحكومة أن تسعى لتعويض الملاك، إن شاءت، دون أن تهدد ملايين المستأجرين بالطرد من بيوتهم، إن لم يستطيعوا دفع الإيجارات بعد رفعها.

كما لقي الدور التشريعي للمجلس رفضًا كبيرًا من قوى المعارضة، وتشكيكًا في شرعية قوانينه، بحجة أن المجلس لم يُنتخب من الشعب للقيام بدور تشريعي، في الأساس؛ لذا لم تزد نسبة من صوتوا في انتخاباته عن 10 ٪ من المقيدين في جداول الانتخاب، ولا يحق لمجلس انتخب ليكون رأيه استشاريًا، ولم ينتخبه إلا عشر المصريين أن يقوم بدور

المجالس التشريعية المنتخبة، وهـذه الاعتراضات حجمت بدرجة ما من الـدور التشريعي للمجلس، وجعلت السلطة الحاكمة ترجئ بعض التشريعات حتى انتخاب مجلس النواب.

في المجمل ظل البرلمان بمجلسيه يدور في الدائرة الإصلاحية التي اتخذها الإسلاميون منهجًا عامًّا في السلطة، وبدا من توسيع صلاحيات مجلس الـنـواب في الدستور، ومـن منح مجلس الـشـورى صلاحيات تشريعية، أن الإسلاميين يحاولون توسيع دائرة سلطة البرلمان، خاصة أنهم أكثر القوى تنظيمًا وشعبية ما يسمح لهذه القوى بالفوز بعدد كبير من مقاعد البرلمان في المرحلة المقبلة، ويتأكد ذلك حين نجد الدستور ينص صراحة على نظام الانتخاب بالقائمة لثلثي أعضاء البرلمان، فنظام القوائم تكون فيه الدوائر أوسع في المساحة الجغرافية، ويعتمد على سمعة الأحزاب وبرامجها بأكثر مما يعتمد على شعبية الأفراد، ومن ثم فلا يتفوق فيه سوى الكيانات والأحزاب القوية ذات الانتشار الواسع والشعبية الكبيرة، وهذا ما كان يميز الأحزاب الإسلامية عن باقي الأحزاب.

وهـذه الـدائـرة الإصـلاحـيـة، ربما كانت ملائمة فـي حـال وصـول الإسلاميين إلى الحكم بطريق متدرج، ولكنها لم تكن تناسب حال الثورة التي كانت تمر بها مصر، ولا تستطيع أن تلبي مطالب الثوار وتوقعاتهم، لهذا كانت التجربة دون المستوى المنشود.

ثالثًا: الإسلاميون في السلطة التنفيذية

تولى الإسلاميون رئاسة الجمهورية، من خلال الرئيس الإخواني

محمد مرسي، حولًا كاملًا يمتد بين يونيو/ حزيران 2012 وبين يوليو/ تموز 2013م، وأسند مرسي رئاسة الوزراء لهشام قنديل القريب من الإسلاميين في الفكر، وبذلك بات الإسلاميون على رأس السلطة التنفيذية.

أـ العلاقة مع القوى السياسية

امتلك الإسلاميون في تلك الفترة فرصة قلما تتاح، وهي جمع رئيس الجمهورية، محمد مرسي، للسلطتين التنفيذية والتشريعية في الأشهر الأولى من حكمه، إثر حل مجلس الشعب قبيل الانتخابات الرئاسية. وكان بوسع الرجل في تلك الأشهر أن يستخدم تلك السلطة في إصدار القوانين التي تحقق أهداف «ثورة يناير» وتقضي على الثورة المضادة، خاصة قوانين العدالة الاجتماعية، وقوانين إعادة توزيع الثروة على المصريين، ومحاكمة الفاسدين، وتطهير قطاعات الدولة من رجال النظام السابق، خاصة الأجهزة الأمنية والسيادية، ولكن الرجل أعلن أنه جاء ليحكم وفق «الشرعية الدستورية» وأنه لن يستخدم صلاحياته التشريعية إلا في أضيق الحدود، كي لا يكون متعديًا على صلاحيات السلطة التشريعية.

ومع هذا فقد أدخل الرجل البلاد في صراع سياسي حاد، حين أصدر يوم 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012، إعلانًا دستوريًّا يحصن فيه قراراته من الطعن عليها منذ توليه الرئاسة وحتى إقرار دستور جديد وانتخاب مجلس شعب جديد، كما يحصن مجلس الشورى ولجنة وضع الدستور من الحل، ويغير القانون الخاص بتعيين النائب العام، مع مجموعة أخرى من القرارات، فقد أدت هذه الخطوة لاستنفار القوى السياسية ضده، وتأسيس «جبهة الإنقاذ» التي باتت الغطاء السياسي لرافضي حكم الإسلاميين طوال

الأشهر التالية، وانبرى الإعلام الموالي لنظام ومبارك وللمعارضة في الهجوم على الرئيس وجماعته منذ تلك اللحظات، كما انتهز وزير الدفاع الفرصة للظهور على الساحة السياسية حكمًا بين الرئيس والمعارضة، فدعا القوى السياسية ورئيس الجمهورية للاجتماع بدار الدفاع الجوي، يوم 12/ 12/ 2012م للحوار من أجل الخروج من الأزمة السياسية التي بدأت آنذاك، بسبب الإعلان الدستوري. وعلى الرغم من أن الرئيس وافق على الحضور ثم اعتذر عنه، فقد كانت تلك الدعوة مؤشرًا للموقع الذي يطمع قادة الجيش في احتلاله في الحياة السياسية المصرية.

إجمالًا، فشل الرئيس وجماعته وحلفاؤه الإسلاميون في التعامل مع القوى السياسية غير الإسلامية، على نحو يستوعبونهم في النظام السياسي الجديد ويحتوونهم، ويمكن إرجاع ذلك الفشل إلى عوامل مختلفة، على رأسها تخوف القوى السياسية من ابتلاع المشروع الإسلامي للدولة المصرية، وصبغها بالصبغة الإسلامية، وهو ما يعني حرمان غير الإسلاميين من المشاركة الفعالة في العمل السياسي في ما بعد، وقد بدا ذلك في مسألة تعيين رئيس للوزراء، فقد تعهدت جماعة الإخوان المسلمين للقوى السياسية قبيل إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية، بأنه في حال فوز مرشحها محمد مرسي بالمنصب الرئاسي، فإنه سيختار رئيس وزراء من الشخصيات الوطنية المستقلة، وسيشكل مجلسًا رئاسيًّا. وبعد 24 يومًا من حلفه اليمين الرئاسية، عيّن مرسي هشام قنديل، وزير الري في حكومة كمال الجنزوري الانتقالية، رئيسًا للوزراء! وذلك على الرغم ممّا أثير عن عضوية قنديل السابقة في لجنة سياسات الحزب الوطني المنحل، وعن فشله في إدارة ملف أزمة مياه النيل، وعلى الرغم من أن وصف «الشخصية الوطنية

المستقلة» لا ينطبق عليه! وفي الوقت نفسه أخلف مرسي في تعهده بشأن المجلس الرئاسي الذي تعهد بتشكيله فور نجاحه في الانتخابات.

وكان تبرير اختيار مرسي لرئيس وزرائه غير ذي التاريخ السياسي أو الوطني المعروف، بأن «اختيار شخصية مثل الدكتور هشام قنديل التي كانت خارج التوقعات والمشاورات أيضًا جاء بسبب رفض الذين تم الاتفاق معهم بسبب أزمة الصلاحيات والمشروع»، وأن «كل الشخصيات كانت ترغب في صلاحيات كاملة وتطبيق مشروعها وبرنامجها وليس مشروع النهضة»[1]. أي أن أغلب الشخصيات الوطنية المستقلة رفضت تطبيق مشروع الإخوان السياسي، وخشيت من أن تكون أداة تستغلها الجماعة في مشروع التمكين السياسي لها.

وقد استغلت الثورة المضادة، هذا التخوف لدى القوى السياسية، وسعت للتحالف معها ضد جماعة الإخوان المسلمين وضد عموم الإسلاميين، فعلى الرغم من أن الجماعة جنحت من فترة مبكرة من عمر الثورة لعقد الصفقات والتفاهمات مع نظام مبارك، حين التقى ممثلوها مع عمر سليمان، نائب مبارك، سرًّا وعلانية في أوائل فبراير/ شباط 2011م، وعقدوا معه اتفاقًا وعدهم فيه باعتراف النظام بالجماعة، وبمنحها حق تشكيل حزب سياسي، وعلى الرغم من أن الجماعة خذلت الثوار في أكثر من موقف وأكثر من مرحلة من مراحل الثورة، ولم تنضم إليهم في مواجهاتهم الدموية مع المجلس العسكري، وعلى الرغم من أن الجماعة اعتبرت مجرد الإطاحة بمبارك نجاحًا للثورة، ولم تسع إلى إسقاط باقي

---

(1) حسبما ذكر موقع «البديل» الإلكتروني القاهري، بتاريخ: 24/ 7/ 2012م.

النظام؛ بل سعت لأن ترثه عبر صناديق الانتخابات، على الرغم من ذلك كله فإن نظام مبارك لم يغفر للجماعة انضمامها للثوار يوم 28 فبراير/ شباط، بما منح التظاهرات ثقلًا ومزيدًا من القوة، ولم يغفر لشبابها الدور الكبير الذي قاموا به في تنظيم الاعتصام في ميدان التحرير في الفترة بين (28 يناير/ كانون الثاني و11 فبراير/ شباط)، خاصة اليوم المعروف بـ«موقعة الجمل»، الذي كان من أحرج فترات الاعتصام، وأشدها تأثيرًا في مساره.

كما لم ينس النظام للجماعة أنها نقضت اتفاقها مع عمر سليمان، الذي تعهدت فيه ألا تنافس في الانتخابات البرلمانية على أكثر من ثلث المقاعد، وألا تقدم مرشحًا للانتخابات الرئاسية. كما لم ينس النظام أن الجماعة هي القوة السياسية الوحيدة القادرة على منافسته، والحلول محله في السلطة، في وقت لم يتمكن فيه الثوار من بلورة تنظيم ثوري قادر على إقناع الجماهير به وعلى تسلم السلطة. ولهذا كله، كان مخطط الثورة المضادة لإسقاط الإسلاميين بعد هيمنتهم على مجلس الشعب ووصولهم إلى منصب رئاسة الجمهورية، وقد قام المخطط على تكتيكات ووسائل عدّة، منها: تشويه صورة الإسلاميين، عبر إبراز أخطائهم، وتضخيم بعضها، ونشر الشائعات عنهم، وإثارة غضب الجماهير على الرئيس وحكومته، بافتعال الأزمات الاقتصادية، أو زيادة الأزمات الموجودة بالفعل، ودعم خصوم الإسلاميين للضغط السياسي عليهم، تمهيدًا لإسقاط حكمهم، فتخلو الساحة لنظام مبارك دون منافس حقيقي.

وكان الخطأ الثاني لمرسي، هو أنه نقض تعهده الذي قطعه على نفسه أثناء الدعاية الانتخابية، بأنه سيعيد تشكيل لجنة وضع الدستور، بما يُرضي

باقي القوى السياسية، فقد تسبب ذلك النقض في فقدانه مصداقيته لدى القوى السياسية، وزاد من الفجوة بينه وبينهم، وجعلهم يتهمونه بالكذب وخلف العهود.

ب- العلاقة مع السلطة القضائية

السلطة القضائية هي ثالث سلطات الدولة وفق التنظيم السياسي الحديث، ومن المفترض أن تتمتع بالاستقلال عن باقي سلطات الدولة في إطار عملها، وأن يتمتع أفرادها بالنزاهة والالتزام بتطبيق القانون بحيادية وشفافية.

كانت مشكلة السلطة الجديدة مع القضاء أكبر وأكثر تعقيدًا، فقد نجح عهد حسني مبارك في إفساد السلطة القضائية على نحو ملحوظ، عبر تعيين رجال الشرطة في السلك القضائي، وبأن أصبحت الرشوة والوساطة شرطًا غير رسمي لالتحاق خريجي كلية الحقوق بالقضاء، وبأن بات لأبناء القضاة نصيب سنوي ثابت في التعيين في الهيئات القضائية، وبأقل تقدير جامعي، وبدا واضحًا عقب «ثورة يناير» أن عموم القضاة يقفون في خندق الثورة المضادة، خوفًا على امتيازاتهم، وخوفًا من سياسات التطهير التي نادت بها الثورة، لذا بات واجبًا على السلطة الجديدة أن تطهر السلطة القضائية من الفساد الموجود، وأن تغلق الأبواب التي يتسلل منها الفساد، وأن تسن التشريعات التي تجعل الكفاءة والأمانة الخلقية شرطًا وحيدًا للالتحاق بالسلك القضائي، والتشريعات التي تضمن استقلال السلطة القضائية، وقدرتها على إنجاز العدالة.

ولكن الذي جرى فعليًا أن السلطة الإسلامية دخلت في صراع شرس

غير محسوب مع السلطة القضائية، بدأته بإصدار الرئيس مرسي إعلانًا دستوريًّا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012م يُقيل النائب العام من موقعه، ويعين أحد القضاة القريبين من الإسلاميين محله، وهو ما نتج عنه استنفار عام بين القضاة، فدعوا لتعليق العمل بالمحاكم والنيابات، احتجاجًا على تدخل السلطة التنفيذية في عملهم.

ومع الوقت زاد شعور القضاة برغبة جماعة الإخوان المسلمين في الهيمنة على السلطة القضائية، خاصة حين صدرت في بداية إبريل/ نيسان 2013م تصريحات من المرشد السابق للجماعة، مهدي عاكف، بأن الجماعة تخطط لعزل ثلاثة آلاف من القضاة[1].

وسرعان ما تطورت الأمور بين الإسلاميين والقضاة بعد هذه التصريحات، إلى حصار المتظاهرين الإسلاميين لمبنى محكمة النقض المصرية يوم 19 أبريل/ نيسان 2013م، في إطار ما سُمي «مليونية تطهير القضاء»، وشهد الحصار تطاولًا على وزير العدل المحسوب على الإخوان، المستشار أحمد مكي، وهو ما أحرج الرجل ودفعه للاستقالة من منصبه بعد يومين.

وفي تلك الفترة زاد الهجوم غير المسبوق من الإسلاميين على القضاء؛ بل وصل الأمر لهجوم الرئيس نفسه على القضاة، والتشهير ببعضهم في خطابه مساء 26 يونيو/ حزيران 2013م.

في الوقت نفسه عجز مجلس الشورى عن إصدار قانون السلطة

---

(1) في حوار نشرته صحيفة «الجريدة» الكويتية بتاريخ: 3/ 4/ 2013م.

القضائية، (باعتباره خطوة نحو إصلاح السلطة القضائية أيًّا كانت الملاحظات عليه)، وذلك في غمرة تتابع الأحداث في تلك الأسابيع الأخيرة من حكم مرسي، وفي ظل هجوم نادي القضاة على مشروع القانون ورفضه إياه، وظل السجال بشأن القانون حتى جرى عزل مرسي، وحل مجلس الشورى.

وقد بدت آثار الخصومة بين الإسلاميين والقضاء، في التعسف الذي بدا من كثير من القضاة في محاكمات الإسلاميين بعد الإطاحة بمرسي، فقد صدر كثير من الأحكام المشددة، والمبالغ فيها، وغير المسبوقة بحق الإسلاميين المتهمين في قضايا «الإرهاب» و«قطع الطرق» و«التحريض على القتل»، ويكفي أن مرشد جماعة الإخوان المسلمين صدرت بحقه 4 أحكام إعدام حتى لحظة كتابة هذه السطور، وفي مثال آخر أصدرت محكمة جنايات المنيا في إبريل/ نيسان 2014 حكمًا بإعدام 683 متهمًا إسلاميًّا في تهمة واحدة، وهي سابقة لم تحدث في تاريخ القضاء المصري، ونحسبها لم تحدث على مستوى العالم في التاريخ الحديث على الأقل.

هذا بخلاف التهم الغريبة والمضحكة التي وجهت إلى بعض المقبوض عليهم، والتي عكست رغبة من بعض وكلاء النيابة والقضاة في الانتقام من الإسلاميين، والتنكيل بهم.

ج- العلاقة مع المؤسسة العسكرية

لم تبرز مشكلة علاقة القيادة السياسية بقيادات المؤسسة العسكرية قبل «ثورة يناير»، فرؤساء مصر الذين تعاقبوا على حكمها منذ عام 1952م وحتى فبراير/ شباط 2011م، كانوا جميعًا ضباطًا سابقين في الجيش

المصري، ووصل بعضهم إلى رتبة «الفريق»، لذا كانت علاقتهم بالجيش جيدة، ولم يجدوا صعوبة في الفوز بولاء قيادات الجيش، خاصة في عهد حسني مبارك، الذي تضخمت في عهده مكتسبات المؤسسة العسكرية، وثروات كبار قياداتها، وزاد حضور أبنائها في المناصب المدنية والسياسية، حتى ظن البسطاء أن الدستور المصري يُلزم أن يكون حاكم مصر عسكريًّا.

وقد بدأت «مسألة الجيش» فعليًّا منذ اليوم الذي تخلى فيه حسني مبارك عن الحكم، فقد كلف الرجل قيادات الجيش بتولي الحكم في البلاد، وصار المجلس العسكري «رئيسًا» مؤقتًا للبلاد ومكلفًا بإدارتها في الفترة الانتقالية، لحين انتخاب برلمان للبلاد ورئيس ووضع دستور جديد، وبات على جميع القوى السياسية، وفي مقدمتها القوى الإسلامية التعامل مع المجلس العسكري ومراقبة أدائه، لحين تسليم السلطة لسلطة منتخبة.

كان من المفترض حسب وعد المجلس العسكري والتعديلات الدستورية التي أجراها، أن تكون الفترة الانتقالية 6 أشهر، يتسلم بعدها المدنيون المنتخبون السلطة، ولكن المجلس العسكري قضى 17 شهرًا في السلطة، بدا خلالها تخبطه وارتباكه في إدارة البلاد، ووقعت في تلك الأشهر مذابح وصدامات عدّة استهدفت الثوار وعموم المصريين، مثل أحداث شارع ماسبيرو في أكتوبر/ تشرين الأول 2011م، التي قُتل فيها ما يقرب من 30 مسيحيًّا مصريًّا كانوا يندددون بحوادث الاعتداء على الكنائس، وأحداث شارع محمد محمود التي بدأت يوم 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011م، وقتلت فيها الشرطة وقوات الجيش عشرات من الثوار، وألقت بجثث بعضهم في أكوام القمامة، وأحداث مجلس الوزراء في ديسمبر/

كانون الأول 2011م، التي تكرر فيها استهداف الشرطة للثوار بالقتل والإصابة، ثم مذبحة استاد بورسعيد في الأول من فبراير/ شباط 2012 التي قتل فيها 73 مشجعًا كرويًّا وُجرح المئات، ثم أحداث العباسية يوم 2 مايو/ أيار 2012م التي تظاهر فيها الآلاف بالقرب من مقر وزارة الدفاع مطالبين بتسليم السلطة للمدنيين، وقُتل فيها 11 من المتظاهرين وجرح العشرات.

وبجانب المذابح واستهداف الثوار بالقتل والاعتقال، فقد استمر الانفلات الأمني في البلاد طوال تلك الفترة، وساءت الأوضاع الاقتصادية، وبدت علاقات المجلس العسكري برموز نظام مبارك مريبة، خاصة مع أحكام البراءة التي بدأت تتوالى للمتهمين في قضايا قتل الثوار أثناء أحداث الثورة الأولى، وسرعان ما بدأ الثوار يتشككون في نية المجلس العسكري تسليم السلطة، فنادوا بـ«سقوط حكم العسكر»، وتوالت فعالياتهم وتظاهراتهم المطالبة بذلك.

ويمكن أن نقول إن العلاقة بين مجمل الإسلاميين والمجلس العسكري قبل أن يتولى محمد مرسي الرئاسة، بدأت بالود والتعاون، وتجلى ذلك في اختيار عضو جماعة الإخوان المسلمين صبحي صالح والمفكر الإسلامي المستقل طارق البشري، عضوين في لجنة التعديلات الدستورية التي شكلها المجلس العسكري في فبراير/ شباط 2011م، وكان ذلك مؤشرًا على اعتراف المجلس العسكري بالإسلاميين كقوة سياسية رئيسية على الساحة، وعلى سعيه لإشراكهم في الحياة السياسية، على خلاف نهج حسني مبارك، وبدورهم حشد الإسلاميون جماهيرهم للموافقة على التعديلات التي قامت بها اللجنة، في موافقة ضمنية منهم

على الخطوات التي يخطوها المجلس العسكري. وفي 29 يوليو/ تموز 2011م، احتشد الإسلاميون بميدان التحرير ومعهم قوى سياسية أخرى، في مليونية حملت أهدافًا وشعارات عدّة، كان منها «تطبيق الشريعة» و«لمّ شمل الثوار»، ويومها انطلقت هتافات بعض المحتشدين في الميدان باسم المشير حسين طنطاوي، رئيس المجلس العسكري، قائلة: يا مشير يا مشير.. أنت الأمير.. وكأنهم يدعون المشير للحكم بالإسلام وتطبيق الشريعة، ويعبرون له عن تأييدهم.

وكان أول خلاف معلن بين الإسلاميين وقيادات المجلس العسكري يوم 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، حين احتشد الإسلاميون وقوى سياسية أخرى في ميدان التحرير لإعلان رفضهم لما سمي «وثيقة السلمي» التي اقترحها نائب رئيس الوزراء آنذاك، د. علي السلمي، كوثيقة تتضمن مبادئ تكون فوق مواد الدستور، وقد اكتفى الإسلاميون بالتظاهر حتى مساء ذلك اليوم، وفضوا المليونية وانصرفوا من الميدان، معتبرين رسالتهم قد وصلت إلى المجلس العسكري، وفي اليوم التالي شهد بداية أحداث شارع محمد محمود في ميدان التحرير، ولكن مجمل القوى الإسلامية، امتنعت عن النزول للميدان ومساندة الثوار المعتصمين الذين تعتدي عليهم قوات الشرطة، وكان المبرر أن الأحداث مفتعلة لتعطيل انتخابات مجلس الشعب التي كانت على الأبواب آنذاك، وأن ثمة فخًّا مصنوعًا للإسلاميين من قبل بعض دوائر السلطة وأن عليهم تجنبه، ولم يخالف في ذلك الموقف سوى بعض السلفيين الذين أرادوا تدارك غيابهم عن ميدان التحرير في أحداث الثورة الأولى، فنزلوا الميدان مع الثوار.

بدا في تلك الفترة أن الإسلاميين راغبون عن الاصطدام بالمجلس العسكري بشكل مباشر أو حاد، وأنهم يسايرونه حتى تنتهي الفترة الانتقالية بإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية ونقل السلطة إلى المدنيين، وتأكد ذلك النهج في أكثر من واقعة ومناسبة، فحين تكررت الاعتداءات على المعتصمين والثوار في أحداث مجلس الوزراء في الشهر التالي، فإن رد الفعل الإسلامي العام لم يخرج عن الشجب والتنديد، دون اتخاذ موقف مصادم للمجلس العسكري.

فعلى الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين، مثلًا، قد أصدرت أثناء أحداث شارع مجلس الوزراء بيانًا بتاريخ: 16/ 12/ 2011م، اتهمت فيه المجلس العسكري صراحة أنه يقتل المصريين، فإن موقفها من المجلس العسكري، ومن مجمل الأحداث، لم يتجاوز ذلك البيان، واستمرت الجماعة في جهودها من أجل الفوز بالانتخابات البرلمانية، وحين اتضح فوزها بالأغلبية في الانتخابات، خرج المتحدث باسمها، محمود غزلان، ليطرح على أهالي شهداء أحداث محمد محمود ومجلس الوزراء الدية والتعويضات عن قتلاهم ومصابيهم، مقترحًا في الوقت نفسه منح قيادات المجلس العسكري حصانة من المساءلة والمحاسبة عن الجرائم التي ارتكبت في حق الشعب والثوار في الفترة الانتقالية.

وحين توجه مئات الثوار يوم 31/ 1/ 2012م إلى مبنى مجلس الشعب، ذي الأغلبية الإسلامية، مطالبين بتسليم رئيسه سلطة إدارة البلاد، بدلًا من المجلس العسكري، باعتبار البرلمان ممثلًا لإرادة الشعب، وسلطة منتخبة

من الأغلبية، فقد كلفت جماعة الإخوان المسلمين شبابها بمنع المتظاهرين من الوصول إلى أبواب مبنى مجلس الشعب، وبرروا حشود شبابهم حول مبنى المجلس بأنهم يجهضون مؤامرة لحرق المبنى والاعتداء على النواب. وبدا أن الجماعة ترفض تسليم السلطة لمجلس الشعب الذي يرأسه أحد أعضائها، وأنها تفضل الصبر على المجلس العسكري حتى عقد الانتخابات الرئاسية في يونيو/ حزيران التالي.

وعلى الرغم من وقوع أحداث عدّة في نهاية الفترة الانتقالية كانت تنذر بمماطلة من المجلس العسكري في تسليم السلطة، وبرغبته في تطويق الرئيس القادم وانتقاص صلاحياته، فقد حافظ الإسلاميون، بقيادة جماعة الإخـوان، على سياسة عدم الاصطدام الجذري بالمجلس العسكري، فسلموا بحل مجلس الشعب ذي الأغلبية الإسلامية، بموجب الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية العليا يوم 14 يونيو/ حزيران، أي قبل أيام من إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية، واكتفى الإسلاميون يومها بالتنديد بالحكم، والتحسر على حل المجلس، على الرغم ممّا تردد من أن المحكمة أصـدرت حكمها بالتنسيق مع المجلس العسكري، رغبة في منع هيمنة الإسلاميين على مجلس الشعب في حال نجاح مرشحهم محمد مرسي في انتخابات الرئاسة.

وبعد حل مجلس الشعب بثلاثة أيـام، أي بتاريخ: 17/ 6/ 2012م، أصدر المجلس العسكري إعلانًا دستوريًّا، أعطى رئيس المجلس العسكري صلاحيات خطيرة في مواجهة رئيس الجمهورية المنتخب، منها: ممارسة المجلس العسكري صلاحيات مجلس الشعب «المتعلقة بالتشريع وإقرار

الموازنة لحين انتخاب مجلس شعب جديد ومباشرته اختصاصاته». وحق المجلس العسكري في تشكيل جمعية تأسيسية لوضع الدستور «إذا تم مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها»، كما تضمن الإعلان أن يكون إعلان رئيس الجمهورية الحرب مقيدًا بموافقة المجلس العسكري، وأن «يختص المجلس العسكرى بتقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة ويكون لرئيسه لحين إقرار الدستور الجديد، جميع السلطات المقررة في القوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع».

كان الإعلان الدستوري إعلانًا صريحًا من المجلس العسكري عن رغبته في مشاركة الرئيس المنتخب بعد أيام السلطة في البلاد، ورغبته في البقاء في السلطة وتوجيه المسار السياسي، وعلى الرغم من أن الإسلاميين، وعموم الثوار، قد استقبلوا ذلك الإعلان بالرفض والتنديد، ونظموا المظاهرات الرافضة في ميدان التحرير والمحافظات، فإن جماعة الإخوان حافظت على نهجها المهادن للمجلس العسكري، وقبلت أن يقسم محمد مرسي اليمين الدستورية كرئيس للبلاد أمام المحكمة الدستورية العليا، بموجب الإعلان الدستوري، وهو ما وقع فعليًّا يوم 30/ 6/ 2012م، وصار مرسي رسميًّا وقانونيًّا رئيسًا للجمهورية. فهل تغير مسار علاقة جماعة الإخوان بقيادات القوات المسلحة.

تغيير قيادات المجلس العسكري

في بداية حكمه حرص مرسي على التأكيد على دور الجيش المصري ومكانته لدى رئاسة الجمهورية، وحرص في الوقت نفسه على تأكيد أنه القائد الأعلى للجيش بموجب الدستور والقانون، وفي هذا الإطار حرص

على حضور عدد من الاحتفالات المتعاقبة بتخريج دفعات من الضباط في أفرع الجيش المختلفة، وفيها تلقى التحية العسكرية من وزير الدفاع ونوابه ومساعديه وقادة الأفرع باعتباره القائد الأعلى للجيش، وظلت العلاقة ملتبسة بين القائد الأعلى (رئيس الجمهورية) والقائد العام (وزير الدفاع)، وظل الشعور بازدواجية السلطة بين الرئيس المنتخب والمجلس العسكري، واستمرت التظاهرات المطالبة بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، حتى جاء يوم 12/ 8/ 2012م، الذي فوجئ فيه المصريون بمرسي يصدر إعلانًا دستوريًا يلغي الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري في يونيو/ حزيران، ويصدر قرارًا بإحالة كل من رئيس المجلس العسكري (وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة)، ونائبه (رئيس الأركان) وقادة أفرع الجيش، إلى التقاعد، وتعيين اللواء عبد الفتاح السيسي قائدًا عامًّا للقوات المسلحة ووزيرًا للدفاع والإنتاج الحربي، بعد ترقيته لرتبة فريق أول.

وبدا من هذه القرارات أن الرئيس، ومن خلفه جماعته، قضوا على نفوذ المجلس العسكري، وأنهوا الازدواجية في السلطة، وضمنوا ولاء الجيش، خاصة بعد ما تردد من شائعات عن انتماء الفريق السيسي لجماعة الإخوان، وأنه ينتمي لعائلة السيسي التي كان أحد أبنائها الراحلين (عباس السيسي) من قيادات الجماعة، وبعد ما نُشر عن أن رئيس الأركان الجديد، الفريق صبحي صالح، ذهب في رسالته للماجستير في كلية الحرب الأمريكية عام 2005، إلى أن أي عملية لنشر الديمقراطية في الدول العربية

والإسلامية يجب أن تنبع من الداخل وأن تكون لها شرعية دينية[1]، وهو ما توقع منه المراقبون أن يكون رئيس الأركان مؤمنًا ومخلصًا للشرعية السياسية والدينية للرئيس مرسي. فكيف سارت العلاقة بين الرئيس ومن خلفه جماعته بالقيادة التي اختارها خلفًا لوزير دفاع حسني مبارك؟ وكيف كانت الملامح العامة لعلاقة السلطة الإسلامية بالمؤسسة العسكرية؟

سياسة الإخوان تجاه المؤسسة العسكرية

لوحظ لدى جماعة الإخوان المسلمين خلال الفترة التالية لـ«ثورة يناير» ولع بتجربة حزب «التنمية والعدالة» الحاكم في تركيا، ورغبة في تكرارها في مصر، باعتبارها نموذجًا إسلاميًّا ناجحًا، وقد ظهر ذلك في خطابات الجماعة وحزبها، وفي حرصهم على استقبال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في القاهرة، بالترحاب والتكريم في سبتمبر/ أيلول 2011م وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2012م. وقد بدا في سياسات جماعة الإخوان المسلمين تجاه المؤسسة العسكرية تأثر كبير بتجربة الحزب التركي الحاكم، فقد خاض أردوغان وخلفه حزبه صراع نفوذ شرس مع المؤسسة العسكرية التركية، منذ وصول الحزب للحكم في تركيا عام 2002م، وبعد معاناة خلال سنوات عشر نجح الرجل في تقليم أظافر تلك المؤسسة، والخلاص من قياداتها المعادية لمشروعه السياسي، ويبدو أن التجربة التركية كانت ماثلة في الوجدان الإخواني في تعاملهم مع المؤسسة العسكرية المصرية، لذا فقد سعوا لاسترضاء تلك المؤسسة ومهادنتها،

---

(1) انظر: تفاصيل الرسالة على موقع جريدة «الوطن» المصرية، بتاريخ: 30/ 8/ 2012م.

على أمل أن يتمكنوا عبر الوقت من احتوائها والسيطرة عليها، وتبدت تلك السياسة في أمور عدة:

1- على الرغم من أن مرسي قد أقال رئيس المجلس العسكري المشير طنطاوي ونائبه الفريق سامي عنان، فإنه قد كرمهما ومنحهما الأوسمة، وأطلق اسم طنطاوي على أحد المحاور المرورية بمنطقة مدينة نصر شرق القاهرة، ولم تجرؤ جهة قضائية مدنية أو عسكرية على توجيه أي اتهام لأي من الرجلين، بشأن ما جرى في الفترة الانتقالية من جرائم ومذابح بحق الثوار وعموم المصريين، بصفتهما كانا على قمة المجلس العسكري الحاكم، ما فُسِّر بأن الرئيس يخشى إغضاب الجيش بمحاكمة قائده السابق، وأنه تم تنفيذ مقترح متحدث جماعة الإخوان المسلمين، محمود غزلان، بمنح قيادة المجلس العسكري حصانة ضد المحاكمة أو المساءلة.

2- بدا من ملابسات إقالة طنطاوي وعنان، أن المجلس العسكري هو من اقترح تعيين اللواء عبد الفتاح السيسي وزيرًا للدفاع، واللواء صبحي صدقي رئيسًا للأركان، وأن مرسي قبل الترشيحين وأمضاهما، دون تدخل منه أو من الجماعة، وذلك في إطار صفقة جرت للإطاحة بطنطاوي وعنان، رأى فيها الإخوان مكسبًا تمثل في القضاء على ازدواجية السلطة.

3- مُنحت المؤسسة العسكرية في الدستور الذي أقر في نوفمبر/ تشرين 2012م، مزايا غير مسبوقة، فقد أقرت المادة 194 من الدستور وجود «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» كأحد المؤسسات الرسمية، وورد في نصها «ويكون للقوات المسلحة مجلس أعلى على النحو الذي ينظمه القانون». وبجانب المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أقر الدستور

وجود مجلسين آخرين، أحدهما هو مجلس الأمن القومي، الذي وضحت المادة 193 تشكيله ومهامه، بأنه «يختص بإقرار استراتيجيات تحقيق أمن البلاد، ومواجهة حالات الكوارث والأزمات بشتى أنواعها، واتخاذ ما يلزم لاحتوائها، وتحديد مصادر الأخطار على الأمن القومي المصري في الداخل والخارج، والإجراءات اللازمة للتصدي لها على المستويين الرسمي والشعبي».

وأوضحت المادة أيضًا أن المجلس يضم في عضويته: وزير الدفاع، ورئيس المخابرات العامة، ورئيسي لجنتي الدفاع والأمن القومي بمجلسي النواب والشورى، ومن المعتاد أن يكون رئيس المخابرات العامة ورؤساء لجان الدفاع والأمن القومي في البرلمان من العسكريين السابقين، أي أن العسكريين ممثلون بأربعة ممثلين في هذا المجلس.

والمجلس الآخر، هو مجلس الدفاع الوطني، ويختص بثلاثة من أخطر المهام، وهي:إعلان الحرب، ومناقشة ميزانية القوات المسلحة، ومناقشة القوانين الخاصة بالقوات المسلحة. وقد أوجب الدستور على رئيس الجمهورية في المادة 146 ألا يعلن الحرب، ولا يرسل القوات المسلحة إلى خارج الدولة، إلا بعد أخذ رأي مجلس الدفاع الوطني، الذي يتكون حسب المادة 197م من «يتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويضم في عضويته رئيس مجلس الوزراء، ورئيسي مجلسي النواب والشورى، ووزراء الدفاع والخارجية والمالية والداخلية ورئيس المخابرات العامة ورئيس أركان حرب القوات المسلحة وقادة القوات البحرية والجوية والدفاع الجوى ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ومدير إدارة

المخابرات الحربية والاستطلاع». أي أن قادة القوات المسلحة هم الأغلبية في المجلس. وتوجب المادة نفسها أن يؤخذ رأي المجلس في القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة. وهكذا فإن قرار الحرب، صار رهنًا بموافقة قيادات القوات المسلحة، في وضع شاذ يندر وجوده في أي دولة ديمقراطية، إذ المستقر أن قرار الحرب هو في النهاية قرار سياسي يتحمل مسؤوليته السياسيون كونهم يعبرون عن إرادة الشعب، ويلتزم به العسكريون انطلاقًا من طبيعة عملهم ومن واجبهم.

ويبدو أن لجنة وضع الدستور أرادت أن تطمئن قيادات القوات المسلحة الراغبة عن الدخول في أي صراعات، بأن الإسلاميين لن يعلنوا الحرب على الدولة الصهيونية (إسرائيل)، ولن يتدخلوا في الصراع الدائر في سورية إلا بموافقة قيادات الجيش، وهي مخاوف كانت موجودة لدى قيادات الجيش فعلًا.

كما قصرت المادة 195 اختيار وزير الدفاع على ضباط القوات المسلحة، وهو ما يعني أنه لا يمكن تعيين وزير مدني لهذا المنصب.

شرع الدستور كذلك المحاكمات العسكرية للمدنيين، ووسع من مساحة الجرائم التي يمكن إحالة مرتكبها للمحاكمات العسكرية، حين أجاز في المادة 198 إحالة المدنيين للقضاء العسكري في الجرائم التي تضر القوات المسلحة، على أن يحدد القانون تلك الجرائم، وكان الدستور كما ذكرنا جعل للعسكريين يدًا طولى في القوانين الخاصة بهم، بما يعني أنهم من المفترض أن يضعوا القانون الذي يفسر تلك المادة.

4- لم يقترب الإخوان المسلمون من أحد الملفات الشائكة التي

طرحتها «ثورة 25 يناير»، وهو ملف اقتصاد المؤسسة العسكرية، فتقديرات الخبراء للنسبة التي يملكها الجيش المصري من الاقتصاد المصري، تتراوح بين 25 ٪ و40 ٪، وتتنوع المجالات الاقتصادية التي تعمل بها القوات المسلحة فمن المصانع الحربية التي تنتج: عبوات الغاز والملابس والأبـواب والمايكروسكوبات والمكرونة والمياه المعدنية والمفارش البلاستيكية للموائد، إلى أعمال المقاولات، إلى أعمال الخدمات (كتنظيف المنازل)، وإدارة الكافتيريات ومحطات البنزين، إلى إنشاء المزارع وتربية الدواجن والمواشي.

ويضاف إلى ذلك كله التجارة في أراضي الدولة، فالقانون يجيز للقوات المسلحة وضع اليد على أيّ أراضٍ مملوكة للدولة «تنفيذًا لخطة الدفاع عن الدولة»، لكن قيادات الجيش تستخدم هذا الحق لاستخدام الأراضي العامة في أغراض تجارية بغرض الربح وليس لأغراض أمنية! وثمة «جهاز مشاريع أراضي القوات المسلحة» الذي يمتلك أراضي بمدينة نصر يبني عليها وحدات سكنية، وفي الساحل الشمالي يبني عليها قرى سياحية وفنادق، مثل قرية سيدي كرير. والمتابع لإعلانات بيع أراضي الساحل الشمالي في الصحف يجد أن القوات المسلحة تقوم ببيع تجاري لمساحات شاسعة تابعة لها لأجل بناء منتجعات سياحية ومنازل! وهذه الأنشطة التي تدر المليارات سنويًّا، يقع عائدها في النهاية في أيدي القيادات الكبرى للجيش، ولا تخضع للضرائب، ويتم استغلال المجندين في العمل بها دون أجر، كما إن عمال المصانع الحربية، والمجندين العاملين بها لا يتمتعون بأي حقوق نقابية أو عمالية، ويُحوَّلون لمحاكمات عسكرية

إن نظّموا إضرابات أو اعتصامات للمطالبة بحقوقهم[1]، كما إن الجيش يحتكر بعض المنتجات والمواد الخام ويتحكم في أسعارها في السوق المحلية.

هذه الإمبراطورية الاقتصادية الواسعة، التي لا يعلم أحد كيف تدار، ولا أين تذهب عوائدها، تمثل دولة داخل الدولة، وتنافس القطاعات الحكومية الأخرى والمدنية في فرص استثمارية كبيرة، وهي حتى الآن منطقة محرمة على الرقابة المدنية؛ بل يعتبرها قادة الجيش «عرقهم وتعبهم»، ويرفضون خضوعها لرقابة البرلمان. وفي مارس/ آذار 2012م أكد أحد أعضاء المجلس العسكري هذه الفكرة، وهو اللواء محمود نصر مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية، الذي صرح في ندوة عامة: «سنقاتل على مشاريعنا وهذه معركة لن نتركها. العرق الذي ظلّلنا 30 سنة لن نتركه لأحد آخر يدمره، ولن نسمح للغير أيًا كان بالاقتراب من مشاريع القوات المسلحة».

واللافت هنا أن مجمل الإسلاميين لم يتعرضوا لهذه القضية في خطابهم السياسي، ولم يتعرضوا لها في برامج أحزابهم، كما لم يتعرض لها

---

(1) في 30 أغسطس 2010م، مثلًا، حوكم 8 من عمال مصنع 99 الحربي بالقاهرة أمام إحدى المحاكم العسكرية، بعد أن أضربوا عن العمل احتجاجًا على انفجار أسطوانة نيتروجين داخل المصنع أدى إلى وفاة أحد زملائهم، وإصابة عامل آخر بإصابات خطيرة في عينيه وذراعه، وكانت الحادثة نفسها تكررت قبلها بعشرة أيام وأدت إلى إصابة ستة عمال آخرين، إلا أنه لم يهتم باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية العمال، حاول العمال مقابلة رئيس مجلس إدارة المصنع، وهو أحد لواءات الجيش كما هي العادة في المصانع الحربية، فرد عليهم بعنجهية، وقررت المؤسسة العسكرية إحالة خمسة عمال للمحاكمة العسكرية.

الإخوان المسلمون في الفترة التي قضوها في السلطة، والسر كما قلنا هو الرغبة في استرضاء قيادات المؤسسة العسكرية.

إجمالًا، يمكن أن نقول إن الحسبة السياسية للإخوان المسلمين قامت، قياسًا على الوضع التركي، على استرضاء قادة القوات المسلحة، وعلى منحهم المزايا الدستورية والقانونية، على خلاف مطالب «ثورة 25 يناير»، التي تمثلت في تحديد دور القوات المسلحة، وفي وضعها في حجمها القانوني والدستوري المعتاد في الدول الديمقراطية، وفي الرقابة التفصيلية على موازنتها، وفي إقصاء العسكريين عن وظائف الإدارة المدنية، وقد أمل الإخوان أن يتمكنوا مع الوقت من أن يعيدوا المؤسسة العسكرية إلى حجمها الطبيعي، واعتبروا ذلك من ضمن الضريبة التي يدفعونها من أجل «التمكين» السياسي لهم. وقد أثبتت الأحداث الخطأ الفادح لهذه السياسة، فالحالة المصرية لا يمكن قياسها على الحالة التركية، من جهة قوة التيار العلماني في الدولة والجيش، فهو في تركيا أقوى كثيرًا، ومن جهة درجة العلمانية نفسها، فالعلمانية المصرية هي أخف كثيرًا في موقفها من علاقة الدين بالدولة مقارنة بالعلمانية التركية، ومن جهة تركيبة الجيش المصري مقارنة بالجيش التركي، كما إن مصر كانت خارجة من ثورة شعبية قوية، وكان يمكن للإخوان أن يستفيدوا من الزخم الثوري في تحديد وضع القوات المسلحة في حجمها ودورها المفترض، والاستناد للجماهير في ذلك؛ ولكنهم ساروا عكس اتجاه الثوار، ودفعوا ثمن ذلك في 3 يوليو/ تموز، حين قاد وزير الدفاع جهود الإطاحة بمرسي وعزله عن الحكم.

د- العلاقة مع الثوار

من الأخطاء الإستراتيجية التي وقع فيها الإسلاميون في الفترة الانتقالية، خسارة العلاقة الطيبة مع «ثوار يناير»، وذلك بعد أن انفصل أغلب الإسلاميين عن الخط الثوري العام، وفضلوا مهادنة المجلس العسكري، والسير في المسار الانتخابي الذي رسمه، من أجل الوصول إلى السلة عبر انتخابات البرلمان والرئاسة.

وقد بدأ ذلك الانفصال عمليًا منذ استفتاء 19 مارس/آذار 2011 على التعديلات الدستورية، حين أيد الإسلاميون التعديلات وروجوا لها، واعتبرها أحد دعاتهم «غزوة» ينبغي الفوز فيها[1] بينما وقف أغلب الثوار في معسكر الرفض للتعديلات. ثم توالت المواقف والأحداث التي خذل فيها أغلب الإسلاميين الثوار في المواجهة مع المجلس العسكري والثورة المضادة، مثل أحداث شارع محمد محمود التي بدأت يوم 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2011م، حين وقف الثوار في ميدان التحرير يحمون أهالي شهداء الثورة المعتصمين، ويواجهون بطش قوات الشرطة والجيش، ويقدمون عشرات القتلى ومئات الجرحى من بين صفوفهم. وقد غابت أغلب القوى الإسلامية عن الميدان في تلك الفترة، انشغالًا بالتحضير للانتخابات البرلمانية؛ بل إن جماعة الإخوان المسلمين، مثلًا، اعتبرت ما يجري في الميدان مؤامرة من الثورة المضادة من أجل إفشال الانتخابات وتعويقها عن الفوز بها.

---

(1) هو الداعية السلفي محمد حسين يعقوب، الذي سمى الاستفتاء «غزوة الصناديق»، وهنأ الإسلاميين على الانتصار بها.

وتكرر الأمر في أحداث شارع محمد محمود في الشهر التالي، وفي أحداث العباسية (1) و(2)[1]، وكما ذكرنا في موضع سابق، فقد خذلت جماعة الإخـوان المسلمين شباب الثوار حين توجهوا إلى مقر مجلس الشعب بالقاهرة يوم 31/ 1/ 2012م، بغرض تسليم السلطة التنفيذية لرئيس المجلس، باعتباره رئيسًا للسلطة الوحيدة المنتخبة، ولكن جماعة الإخوان حشدت شبابها حول المجلس ومنعت المسيرة من الوصول إليه، بدعوى أن المسيرة تهدف لحرق مقر المجلس.

وفي معرض الصراع الإسلامي-العلماني الذي اندلع بعد استفتاء 19 مـارس/ آذار 2011م، شـارك بعض الإسلاميين في حملات التشويه التي شنتها الثورة المضادة على الثوار والنشطاء، فرأينا الداعية صفوت حجازي يهاجم في أكتوبر/ تشرين الأول 2011م، بعض نشطاء الثورة، ويهدد بفضح سلوكياتهم الشخصية، ورأينا الداعية السلفي حازم شومان في مارس/ آذار 2011م، يهاجم محمد البرادعي ويتهمه بمعاداة الحجاب، ورأينا الداعية خالد عبد الله يصف حركة (6 إبريل) بأنها «6 إبليس». ورأينا جريدة حزب الحرية والعدالة في عدد 21/ 1/ 2012م، تهاجم الاشتراكيين الثوريين وتصفهم بالأناركيين[2] الفوضويين، ورأينا أعضاء إسلاميين في مجلس الشعب المنتخب بعد الثورة، يهاجمون الثوار الغاضبين حول وزارة

---

(1) اشتباكات وقعت بين الثوار وبين رجال الجيش والشرطة والبلطجية، بحي العباسية القاهري، في يوليو/ تموز 2011م، ومايو/ أيار 2012م، خلال مسيرات نظمها الثوار لمطالبة المجلس العسكري بتسليم السلطة.

(2) الأناركية (أو اللا سلطوية) هي فلسفة سياسية ترفض وجود «الدولة» كنظام سياسي، وتدعو إلى التحرر من سلطاتها، وإلى بناء مجتمعات تقوم على جمعيات تطوعية غير هرمية.

الداخلية عقب مذبحة بورسعيد، في بداية فبراير 2012م، ويتهمونهم بأنهم بلطجية ومرتزقة يتعاطون المخدرات.

ويمكن تفسير تدهور العلاقة بين عموم الإسلاميين، والثوار في تلك الفترة، بحرص الإسلاميين على مسايرة المجلس العسكري، لينهي المرحلة الانتقالية بانتخاب البرلمان ورئيس الجمهورية، ويسلم السلطة للسلطات المنتخبة من الشعب. وكان الإسلاميون واثقين بأنهم القوة السياسية الوحيدة القادرة على الفوز في تلك الانتخابات، وهو ما حدث فعلًا في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، لذا فقد «هادنوا» المجلس العسكري، وغضوا طرفهم عن اعتداءاته على الثوار، بحجة أن المصلحة العليا للثورة تحتم ذلك، وبأنهم بوصولهم إلى السلطة سيتمكنون من محاسبة المجلس عما اقترفه من جرائم في حق الثورة والثوار؛ بل اعتبر الإسلاميون أن ما يقوم به الثوار من صدامات مع المجلس العسكري يفسد المسار الديمقراطي في البلاد، ويعطي للمجلس ذريعة لإطالة الفترة الانتقالية، والنكوص عن تعهداته بحجة عدم استقرار الأوضاع.

وعلى الرغم من المواقف السابقة كلها، فقد تضامن أغلب الثوار مع مرشح جماعة الإخوان المسلمين، محمد مرسي، في مواجهة مرشح الثورة المضادة، أحمد شفيق، في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت في يونيو/ حزيران 2012م، وكان ذلك التضامن عاملًا مهمًّا من عوامل نجاح المرشح الإسلامي بفارق طفيف عن منافسه. ولكن الإسلاميين لم ينجحوا في الاحتفاظ بتأييد الثوار للرئيس المنتخب طوال الفترة التالية لأسباب عدة: فقد أخلف الرئيس المنتخب وعوده وتعهداته التي قطعها على نفسه

خلال فترة الدعاية الانتخابية، خاصة في ما يخص إعادة تشكيل لجنة وضع الدستور وتشكيل الوزارة. وفي ما يخص التعامل مع المجلس العسكري الذي أجرم في حق الثوار والثورة خلال الفترة الانتقالية، وجد الثوار الرئيس المنتخب يُكرم قادة المجلس، ويمنحهم الأوسمة، كما سمعوه يثني على الشرطة ويعتبرها شريكًا في ثورة « 25 يناير »[1].

كما تسبب الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012م في إثارة غضب الثوار، لما حواه من ميول استبدادية. وزاد غضب الثوار بمقتل بعض شبابهم، وتعذيبهم على أيدي وزارة الداخلية في عهد مرسي[2]. كما تسببت الأخطاء التي وقعت فيها الحكومة، وعجزها عن تحقيق أهداف الثورة في شعور الثوار بالإحباط، والسخط على السلطة الجديدة، وندم بعضهم على اختيار مرسي، وهو ما دفع كثيرًا منهم للمشاركة في حملة «تمرد» التي جمعت التوقيعات الشعبية لعزل محمد مرسي، ودعت للخروج يوم 30 يونيو/ حزيران 2013 للمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

كانت «الطبيعة الإصلاحية» الغالبة على القوى الإسلامية عاملًا

---

(1) وذلك في خطبته في معسكر الأمن المركزي بمنطقة الدراسة بالقاهرة، يوم 15 مارس/ آذار 2013م.

(2) مثل الشاب محمد نبيل الجندي، عضو التيار الشعبي، الذي اعتقل في أحد معسكرات الأمن في الذكرى الثانية لثورة يناير (2013م)، ولقي مصرعه جراء التعذيب.
وقد بلغ غضب الشباب الثائر من ممارسات وزارة الداخلية، أن تظاهرات جماعة 6 إبريل، يوم 29 مارس/ آذار 2013م، أمام منزل وزير الداخلية، رفعوا خلالها الملابس الداخلية، رمزًا لتواطؤ الوزارة مع الحاكم، كما قال منسق الحركة، أحمد ماهر، في حينه.

أساسيًا لفقدانهم تأييد الثوار، فقد كان طبيعيًا أن يصطدم مشروع التغيير الجذري الحاسم الذي تبناه الثوار، بمشروع الإصلاح المتدرج الذي آمن به الإسلاميون، وكان طبيعيًا بعد الإطاحة بحسني مبارك، أن ينفصل الطرفان، ويسير كل في مساره الذي ارتضاه، وكانت المحصلة لهذا الانفصال في غير صالح الثورة ولا البلاد.

هـ- مواجهة الثورة المضادة

حين تولى الإسلاميون السلطة في البرلمان في بدايات عام 2012م، كانت الثورة المضادة لـ«ثورة 25 يناير»، تمر بالمرحلة الثانية لها، وقد تمثلت استراتيجيتها في تلك المرحلة في حماية نظام مبارك من الانهيار واستعادته، ولو بالتضحية ببعض رؤوسه، وتصفية الثورة بطريقة تدريجية، باحتوائها وتفريغها من معناها[1].

وكانت أولويات الثورة المضادة في تلك المرحلة: حماية تبعية النظام للولايات المتحدة، وحماية الثروة غير المشروعة لرجال النظام ومؤسساته، وحماية ممتلكات النخبة العسكرية وشركائهم، وحماية الشريحة العليا من الطبقة الوسطى، وإقصاء الثوار عن الحكم[2].

وكان على الإسلاميين في تلك المرحلة، وقد قدموا أنفسهم للجماهير باعتبارهم ممثلين للثورة، ومسؤولين عنها، أن يقاوموا مخططات الثورة المضادة، وأن يسعوا لإفشالها، ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك للأسف، فقد

---

(1) خليل كلفت، **ثورة 25 يناير: الثورة والثورة المضادة في مصر**، ص44.

(2) جيمس بيتراس، **الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع**، ص 32-33.

تمثل أكبر همّ لهم في تلك المرحلة في الوصول إلى الأغلبية في البرلمان، الذي أسقطته الثورة المضادة سريعًا، كما لم يستطيعوا التصدي للحملة الإعلامية التي كانت تستهدفهم مع غيرهم ممن شاركوا في «ثورة يناير».

كان الخطأ الأول الذي وقع فيه الثوار، واستفادت منه الثورة المضادة، هو إخلاء ميدان التحرير، وباقي الميادين من الثوار يوم الثاني عشر من فبراير/ شباط 2011، أي عقب إعلان الرئيس عن تنحيه وتكليفه المجلس العسكري بإدارة شؤون البلاد، فقد افترض بعضٌ أن عزل مبارك يمثل نجاحًا للثورة، وأن قيادات المؤسسة العسكرية سينفذون أهداف الثورة التي لخصتها شعاراتها الثلاثة: «تغيير-حرية-عدالة اجتماعية»، على الرغم من الحقيقة البديهية التي تقول إن مباركًا هو من اختار هؤلاء القيادات لتولي مناصبهم في الأصل وفق معايير الولاء لنظامه، وهو من اختارهم ليقودوا البلاد عقب تنحيه وليس الثوار.

كان ما فعله المجلس العسكري «انقلاب قصر» ضد القيادات السياسية للنظام من داخل النظام، من أجل إنقاذ النظام وحمايته وإجبار مبارك على تحديد من سيخلفه في السلطة من داخل النظام نفسه[1].

وتولى الإعلام بدوره تضخيم دور قوات الجيش في الثورة، مفترضًا أنه «حمى الثورة» من بطش نظام مبارك، على الرغم من أن قوات الجيش لم تنزل الشوارع يوم 28 يناير/ كانون الثاني 2011 إلا بأمر من مبارك، ومن أجل حماية المواقع الحيوية من الوقوع بأيدي الثوار، وفي مقدمتها مبنى الإذاعة

(1) خليل كلفت، **ثورة 25 يناير: الثورة والثورة المضادة في مصر**، ص 45.

والتلفزيون، وهذا ما أطال بقاء مبارك على رأس النظام 15 يومًا إضافية حتى يوم تنحيه، وأطال من عمر نظامه حتى لحظة كتابة هذه السطور.

وكان لجماعة الإخوان المسلمين دور في ذلك الخطإ، فتلك الجماعة الإصلاحية، التي لم تؤمن طوال تاريخها بالثورة، ولم تتخذها أسلوبًا للتغيير، رأت في مجرد عزل مبارك عن الحكم (وإن بقي نظامه كما هو) انتصارًا كبيرًا لها، فهي القوة السياسية الوحيدة المنظمة، والقادرة على الفوز بأي انتخابات قادمة، وعلى وراثة نظام مبارك، لذا كانت حريصة على إخلاء الميدان، والتعاون مع المجلس العسكري على إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة.

وقد وقع الإسلاميون في عدد من الفخاخ التي نصبها لهم المجلس العسكري خلال الفترة الانتقالية، مثل فخ استفتاء 19 مارس/ آذار 2011م، الذي أحدث انشطارًا إسلاميًّا-علمانيًّا في مصر، خاصة بين قوى الثورة، وأدخل جميع قوى الثورة في دوامات الصراع والاختلاف.

كما وقع الإسلاميون في فخ تشويه بعض قوى الثورة الأخرى، كما أوضحنا آنفًا.

وكما أكدنا مرارًا فقد رغبت الجماعة -وعموم الإسلاميين- عن الاصطدام بالمجلس العسكري وظلت تلاينه، طوال الفترة الانتقالية، حتى نجح مرشح الجماعة في الفوز بمنصب رئاسة الجمهورية في يونيو/ حزيران 2012م.

وفي الفترة التي تولى فيها الإخواني محمد مرسي منصب رئيس الجمهورية، دخلت الثورة المضادة مرحلتها الثالثة، وبدا واضحًا في تلك الفترة أنها جعلت هدفها الأساسي هو: الإطاحة بجماعة الإخوان وحلفائها الإسلاميين من الحكم، والقضاء على شعبيتهم في الشارع المصري، وذلك خوفًا من نجاح الجماعة في السيطرة على نظام مبارك، وابتلاعه، وفي ترسيخ أقدامهم في الحكم في مصر. وفي الوقت نفسه لن يكون أمام المصريين، والقوى الدولية، بديل بعد إسقاط الإسلاميين سوى القبول بعودة نظام مبارك للحكم، وذلك مع عجز الثوار عن بلورة بديل سياسي للإسلاميين والعسكر، يستطيع تولي السلطة وقيادة البلاد.

وقد لاقت تلك الرغبة في إسقاط الإسلاميين، قبولًا من كثير من القوى الإقليمية (خاصة الدول الخليجية) التي تتخوف من هيمنة الجماعة على نظم الحكم في المنطقة، خاصة مع وجود أعضاء للجماعة، ومؤيدين لها في أكثر الدول العربية، وهو القبول الذي منح الثورة المضادة في خصومتها مع جماعة الإخوان، ظهيرًا إقليميًّا كبيرًا.

أما الولايات المتحدة، التي دعمت الحكم الإسلامي في بدايته (لأسباب معقدة)، ثم فوجئت بعجزه عن السيطرة على الأوضاع، فانطلاقًا من استراتيجيتها البراغماتية التي تقوم على الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، والبحث عمّن يحقق لها ذلك، أيًّا كان انتماؤه السياسي، فلم تمانع كثيرًا في استهداف الثورة المضادة حلفاءها الإسلاميين، ما دام النظام

الذي ستقيمه الثورة المضادة خلفًا للإسلاميين، سيلتزم بمصالح الولايات المتحدة في مصر وفي المنطقة العربية عمومًا.

استفادت الثورة المضادة من الطبيعة الإصلاحية الانتهازية لجماعة الإخوان المسلمين، ومن الأخطاء الاستراتيجية والسياسية التي وقعت فيها الجماعة وحلفاؤها، ومن انعدام الرؤية الشاملة لديهم للحكم، ومن افتقار الإسلاميين الكوادر المؤهلة للحكم وإدارة العمل السياسي، ومن اتساع الهوة بين الثوار وبين الجماعة وعموم الإسلاميين، فانتهجت الثورة المضادة استراتيجية مرحلية، تقوم على:

1- إبراز أخطاء جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها إعلاميًّا وتضخيمها، والهجوم الشديد على الجماعة، وكسر هيبة الرئيس وحكومته إعلاميًّا، عبر السخرية منهم وإهانتهم، وتشجيع البرامج التلفزيونية الساخرة من الرئيس وحكومته.

لذا لم يكن مستغربًا أن تستضيف إحدى القنوات الموالية لنظام مبارك، برنامج الإعلامي الساخر المحسوب على الثورة، باسم يوسف، وأن تتحمل سخريته من القناة نفسها ومالكها ومذيعيها، نظرًا إلى ما يقوم به باسم من إثارة الجماهير ضد الرئيس الإخواني وحكومته وجماعته.

2- التحالف مع الأحزاب والتيارات المعارضة للرئيس الإخواني وحكومته وجماعته، وعلى رأس تلك التيارات المعارضة: «جبهة الإنقاذ» التي تشكلت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012، و«التيار الشعبي» الذي تأسس في سبتمبر/ أيلول من العام نفسه.

3- الترحيب بفكرة حركة «تمرد» الداعية لجمع توقيعات شعبية لإسقاط حكم محمد مرسي، وتشجيعها وتقديم التسهيلات لها.

4- تعويق النظام التابع لجماعة الإخوان المسلمين عن إحراز أي إنجاز سياسي أو اقتصادي يُحسب له شعبيًّا، وتشويه المشاريع والإجراءات التي يعلن عنها، حتى لو كانت تصب في الصالح العام.

5- محاولة منع سيطرة الإسلاميين على الجهاز الإداري في الدولة، وعلى المؤسسات الأمنية والسيادية، خاصة القوات المسلحة والشرطة، وذلك تحت شعار مقاومة «أخونة الدولة».

6- تشجيع خصوم الجماعة على محاصرة مقرات جماعة الإخوان المسلمين، وحزبها السياسي، تمهيدًا لاستهداف الجماعة في مرحلة ما بعد 30 يونيو/ حزيران 2013، وهو التشجيع الذي أدى إلى حرق المقر العام للجماعة في المقطم في ديسمبر/ كانون الأول 2012م.

7- الدعاية للمظاهرات المقررة في 30 يونيو/ حزيران 2013 من أجل إسقاط محمد مرسي، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

وفي تلك المرحلة، توارى عداء الثورة المضادة لـ«ثورة يناير»، وخفت صوته، في خضم المعركة مع الإسلاميين؛ بل سعى أنصار النظام السابق لاستقطاب الثوار والتحالف معهم ضد الإسلاميين، وبدا أن الثورة المضادة أجلت ظاهريًّا معركتها مع الثوار، لتتفرغ لمعركتها الحاسمة مع القوى الإسلامية.

على الرغم من وضوح خطوات الثورة المضادة، وعلى الرغم من شعور الإسلاميين بتعويق خطواتهم من مؤسسات الدولة، فقد استمروا على نهجهم المعتاد في العمل السياسي، وفي أخطائهم، دون أن يبالوا بتزايد السخط الشعبي عليهم، ودون أن يدخلوا في مواجهة حقيقية مع الثورة المضادة، ودون أن يحققوا إنجازات سريعة على الأرض تخرس منتقديهم؛ بل انشغلوا بالصراعات السياسية مع المعارضة، وبتقسيم المغانم على طوائف المعسكر الإسلامي، وتصوروا أن السلطة دانت لهم، وأنهم مع الوقت سينجحون في احتواء نظام مبارك، والفوز بولاء مؤسساته وأجهزته؛ بل وجدنا الرئيس الإخواني في خطبته في جنود الأمن المركزي يوم 15 مارس/ آذار 2013، يداهن جهاز الشرطة، ويقول إن أفراده من شركاء «ثورة 25 يناير»، على الرغم من أن ممارسات الشرطة المخالفة للقوانين ولحقوق الإنسان، طوال عقد التسعينيات، وما تلاه من حكم حسني مبارك، كانت من الأسباب الرئيسية لاندلاع الثورة، وعلى الرغم من أن الشرطة ما فتئت أحد الأضلاع الرئيسية للثورة المضادة! وقد تسبب تقاعسها المتعمد عن حفظ الأمن طوال الفترة الانتقالية في الانفلات الأمني، وانتشار الجرائم، وضجر المواطنين من ذلك، واعتباره من نتائج الثورة وثمارها.

كان على الإسلاميين، وهم في السلطة، تطهير وزارة الداخلية من الأشخاص الفاسدين، وتغيير هيكلها وفلسفتها في العمل، على نحو يحترم حقوق الإنسان ويُعلي من شأن القانون، ويُعيد المؤسسة الأمنية لعملها الجاد في حفظ الأمن، ولكن أيًّا من ذلك لم يحدث طوال 17 شهرًا قضاها

الإسلاميون في البرلمان ورئاسة الجمهورية، وظلت الشرطة على سلبيتها تجاه حفظ الأمن، وتجاه القضاء على الانفلات الأمني الذي عانته البلاد منذ بدء أحداث «ثورة يناير»، ولم يتوقف كثير من ضباط وجنود وزارة الداخلية عن ممارساتهم في انتهاك حقوق الإنسان، ولم يتورعوا عن استهداف شباب الثورة بالقتل، والاعتقال، والتعذيب، حتى في عهد الرئيس الإسلامي المنتخب[1].

وقد بدا أن السلطة الإسلامية كان أكثر ما يهمها في تلك الفترة هو تثبيت وجودها في الحكم، لذا كانت معركة إقرار الدستور، والتجهيز للانتخابات البرلمانية على رأس أولوياتها، وقد ارتضت بإعلان وزير الداخلية الولاء لها، وظنت أنها مع الوقت ستتمكن من الهيمنة على الأجهزة الأمنية، ومن إحداث التغيير الذي ترغبه داخلها.

الإعلام

كذلك كان الإعلام، بوسائله المرئية والمسموعة والمقروءة، من الأسلحة الفعالة التي وجهتها الثورة المضادة نحو الإسلاميين، فقد نجح الإعلام الخاص بوسائله المختلفة، في تشويه الإسلاميين، وإبراز أخطائهم، وصنع حالة من الكراهية والحقد الشعبي عليهم.

وفي الوقت نفسه فشل الإسلاميون، على الرغم من إمكانياتهم المالية المتيسرة، في صنع إعلام مؤثر، يقدمهم للناس، ويبرز أفكارهم ورؤاهم

---

(1) مثل الشاب جابر صلاح (الشهير بلقب: جيكا)، الذي قُتل برصاص الشرطة أثناء إحياء الذكرى الأولى لأحداث شارع محمد محمود في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012م.

بشكل موضوعي، ويواجه الحملة الإعلامية الشرسة التي تعرضوا لها من أغلب وسائل الإعلام؛ بل إن الإعلام الحكومي، المرئي والمسموع والمقروء، الذي ظل طوال تاريخه في خدمة السلطة والنظام، اشترك هو الآخر في حملات الهجوم على الإسلاميين، على الرغم من وجود عضو تابع لجماعة الإخوان المسلمين على رأس وزارة الإعلام.

وكان مرد ذلك إلى «عقدة التنظيم»[1]، والدوران في دائرة الأيديولوجيا، الذي جعل التيارات والأحزاب الإسلامية تعتمد على «أهل الثقة» في إدارة الوسائل الإعلامية التابعة لهم، وإن كان هؤلاء يفتقرون للقدرات المهنية والفنية اللازمة للعمل الإعلامي المؤثر، ولم يبادر الإسلاميون للاستعانة في وسائلهم الإعلامية بالكفاءات الإعلامية المعروفة من غير الإسلاميين؛ بل اعتمدوا على الإعلاميين المحسوبين على الإسلاميين، وذلك خوفًا من أن يبث «غير الإسلاميين» أفكارهم عبر «الوسائل الإسلامية»، وحرصًا على إرضاء الإعلاميين من أبناء التيارات الإسلامية، باستيعابهم في تلك الوسائل، على الرغم من أن التيارات الإسلامية عُرفت بافتقارها للكوادر الإعلامية المتميزة خلال عهد مبارك، وبالنقص الكبير الذي تعانيه في هذا المجال.

وبالفعل خرج الملايين للشوارع بالعاصمة، القاهرة، والمحافظات، يوم 30 يونيو/ حزيران 2013م، مطالبين بانتخابات رئاسية مبكرة، وقد ضمت صفوف المحتجين خليطًا من الثوار، وأنصار نظام مبارك، الذين اجتمعوا على الخلاص من حكم جماعة الإخوان المسلمين، وانتهزت

---

(1) انظر تفصيل ذلك: في الحديث عن «أزمة التنظيم» لدى الإسلاميين في الفصل الأخير.

الثورة المضادة الأحـداث، وسعت لتصدر المشهد وتوجيه الأحـداث لصالحها، خاصة بعد أن أدركت أن النسبة الأكبر من المحتجين هي من الجماهير البسيطة التي تخرج للشارع للمرة الأولى، والتي قد لا تستطيع البقاء به طويلًا، وقد لا تملك القدرة على الضغط على رئيس الجمهورية لترك منصبه، فسارع المجلس العسكري من اليوم الثاني للتظاهرات للتدخل، وتطورت الأمور لإعلان وزير الدفاع، مساء 3 يوليو/ تموز 2013م، تنصيب رئيس مؤقت للجمهورية، والسير في انتخابات رئاسية جديدة، وفق ما سُمي بـ«خارطة الطريق».

وكان بوسع الرئيس الإخواني وجماعته القضاء على ذلك المسار، أو حتى إرباكه وتعويقه بالإعلان قبيل 30 يونيو/ حزيران، أو حتى يومها، عن انتخابات رئاسية مبكرة، والاعتذار للشعب المصري عن أخطاء العام الذي تولى فيه الإسلاميون رئاسة الجمهورية، ولكن الجماعة واصلت نهجها المتخبط، وتحدت الانتفاضة الشعبية ضدها، وسمحت للثورة المضادة بتوجيه تلك الانتفاضة الشعبية لصالحها.

الفصل الثاني
الأداء الاقتصادي

لم يشعر المصريون طوال السنة التي حكم فيها محمد مرسي بتحسن ملموس في الأوضاع الاقتصادية مقارنة بالفترة الانتقالية التي حكم فيها المجلس العسكري، أو بفترة حكم حسني مبارك؛ بل انخفضت قيمة الجنيه المصري بنسبة تتجاوز 15 ٪ رسميًّا، وتراوحت فعليًّا في أسواق المضاربة بين 15 ٪ و33 ٪، ما أدى لارتفاع أسعار أغلب السلع، لاعتماد الاقتصاد المصري على الاستيراد بالدولار، وزاد حجم التضخم، وزادت ديون البلاد عما كانت عليه في عهد حسني مبارك.

وبحسب الخبير الاقتصادي د.أحمد النجار، فإن ديون مصر في عهد مبارك بلغت 962 مليار جنيه، وفي عهد المجلس العسكري بلغت 1238 مليار جنيه وفى نهاية عام 2012م، وصلت 1350 مليار جنيه وهو ما يعني أن مرسي اقترض 112 مليار جنيه في الأشهر الستة الأولى من حكمه[1].

(1) في تقرير نشره موقع « اليوم السابع» القاهري، بتاريخ: 9/ 1/ 2013م، تحت عنوان: «مقارنة عن الفقراء في عهد مرسي ومبارك».

ومع زيادة الدين العام، فشلت الحكومة في إقرار حد أدنى وأقصى للأجور في الدولة، بما يضمن الحياة الكريمة لصغار العاملين، ويحد من التفاوت الكبير بين أجورهم وأجور كبار الموظفين في الدولة، فبينما قد يتقاضى الموظف البسيط 500 جنيه مصري شهريًّا (حوالي 70 دولارًا)، نجد من الوزراء ورؤساء الشركات العامة والجامعات من يتجاوز راتبه الشهري مليون جنيه مصري، أي بأكثر من ألفي ضعف مرتب الموظف البسيط المشار إليه.

وقد كشف تقرير صدر في يوليو/ تموز 2013 عن مركز «اقتصاد بلدنا» الاقتصادي القاهري، أن فترة حكم مرسي شهدت تزايد نسبة البطالة في مصر من 12.5 ٪ إلى 13.2 ٪ أي دخل نحو 1.1 مليون شاب إلى سوق البطالة، وقال التقرير إن معدل الفقر ارتفع من 23.5 ٪ إلى 25.5 ٪، وبلغ معدل التضخم أكثر من 17.5 ٪ مقابل 14.5 ٪ قبل عام واحد.

وارتفعت الديون الخارجية بنحو 11 مليار دولار من نحو 34.5 مليار دولار إلى 45.5 مليار دولار. كما ارتفعت الديون الداخلية بنحو 278 مليار جنيه من 1238 مليار جنيه إلى 1516 مليار جنيه. وفي هذا الوضع تراجع الاحتياطي النقدي لمصر إلى نحو 15.5 مليار دولار. وانخفضت كذلك الاستثمارات الأجنبية والعربية المباشرة، من نحو 13 مليار دولار قبل ثورة «25 يناير» إلى أقل من مليار دولار فقط خلال عام 2013».

أما مدونة «ريبل إيكونومي» المختصة باقتصادات دول الربيع العربي، فقد رصدت الأخطاء الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة التي تولى فيها محمد مرسي الحكم، ومما رصدته: ارتفاع معدل التضخم في شهر مايو/

أيار 2013 إلى 8.2 ٪، من 8.1 ٪ في أبريل/ نيسان، و7.6 ٪ في مارس/ آذار، وذلك لارتفاع أسعار الغذاء الأساسية.

وارتفع معدل البطالة ليبلغ 13.2 ٪، بعد أن كان 12.5 ٪ في العام السابق، وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وارتفع العجز في الموازنة العامة من 11 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عند تولي الرئيس مرسي الحكم إلى أكثر من 14 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية حكمه.

ويقول التقرير نفسه، إن موقف الديون في مصر وضعها في فئة الأكثر خطرًا، وإن إجمالي تكلفة تأمين 10 ملايين دولار من الديون المصرية سنويًّا يبلغ 887.500 دولار لمدة خمس سنوات، وتعتبر مصر خامس أعلى نسبة في العالم بعد دولة باكستان.

ومع ارتفاع الأسعار لأغلب السلع، فقد استمرت الأزمات المعيشية للمصريين، بسبب الانقطاع اليومي المتكرر للكهرباء في أنحاء مصر، وبسبب اختفاء وقود السيارات «السولار» من المحطات، والعناء اليومي في الحصول عليه، كذلك عانى المصريون يوميًّا في الحصول على عبوات الغاز التي تستخدم للطهو والتدفئة في المنازل، بعد أن اختفت من المستودعات الحكومية، وتضاعف سعرها في السوق السوداء.

ولم يحدث أي تقدم في الملفات التي يعاني منها المصريون، وعلى رأسها أزمة الإسكان؛ بل إن الحكومة فرضت في إبريل/ نيسان 2013

ضرائب جديدة على صناعات الحديد والإسمنت، وهو ما أدى إلى زيادة أسعارها، وأدى إلى ارتفاع أثمان المباني وإيجاراتها.

وفي المجال الصحي لم يحدث أي تقدم ملموس؛ بل إن الدستور الذي وضعه الإسلاميون وبدأ السريان من ديسمبر/ كانون الأول 2012م، ألغى العلاج المجاني لعموم المصريين، وجعله قاصرًا على غير القادرين، دون أن يضع معايير لتحديد «غير القادرين»، ودون أن يراعي أن النظام في عهد حسني مبارك كان مسؤولًا عن التدهور العام في صحة الشعب، وأن على النظام الذي خلفه أن يتحمل المسؤولية في إصلاح الأحوال الاقتصادية للمصريين دون تفرقة بين غني وفقير.

وكانت الأوضاع الاقتصادية السيئة أحد الأسباب الرئيسية التي دعت الناس للخروج يوم 30/ 6/ 2013 في تظاهرات تطالب بإسقاط النظام وعزل محمد مرسي.

أين الخلل؟

يعيد المدافعون عن الإسلاميين إخفاقهم في المجال الاقتصادي، إلى أن المدة التي قضاها مرسي في الحكم لم تكن كافية لإحراز تقدم ملموس في المجال الاقتصادي، وإلى عدم تعاون مؤسسات الدولة مع الرئيس الإسلامي، نكاية في «ثورة يناير»، وفي جماعة الإخوان المسلمين؛ بل يؤكد هؤلاء المدافعون أن مؤسسات الدولة سعت إلى إفشال تجربة الإخوان المسلمين في الحكم، وأن فلول نظام مبارك تعاونوا مع الأجنحة الموالية لهم في الدولة في افتعال الأزمات، مثل انقطاع الكهرباء، واختفاء

وقود السيارات وعبوات الغاز من الأسواق، بغرض تهييج الجماهير وإثارة حنقهم على الرئيس وحكومته.

وعلى الرغم من أن تلك الأسباب لا تخلو من وجاهة، فإن الرئيس مرسي كان يتمتع بميزة لم تتوفر لسابقيه من الرؤساء، وهي أنه كان يجمع بين سلطتي التشريع والتنفيذ، وكان بإمكانه أن يُفشل مخططات خصومه الرامية لإثارة الجماهير عليه، وذلك بأن يُصدر التشريعات التي تحسن من مستوى معيشة المصريين، ومن ثم ترفع شعبيته في الشارع، وتمكنه من التغلب على مكايد مناوئيه، فكان بإمكانه مثلًا أن يرفع الحد الأدنى للأجور ويُخفض الحد الأقصى، ويؤمم الصناعات الاستراتيجية، مثل الحديد والإسمنت، للقضاء على احتكارها، ومن ثم تنخفض أسعارها، وهي إجراءات لا تكلف ميزانية الدولة شيئًا، وأثرها سريع الظهور في الوقت نفسه؛ ولكنه آثر أن يعمل بشكل تقليدي، متصورًا أن نظافة اليد وحدها، مع السير في المسارات الاقتصادية التقليدية، كفيلة بأن تحقق الإنجازات، وتجعل الناس يشعرون بها، دون أن يدرك أن خصومه لن يدعوا له الفرصة للنجاح في ذلك المسار، بفرض أنه حل سليم وناجع لمشكلات الاقتصاد المصري.

يعود الإخفاق الاقتصادي للرئيس الإسلامي وحكومته -في تقديرنا- لسببين رئيسيين، أحدهما يتصل بطبيعة المشروع الاقتصادي لجماعة الإخوان المسلمين؛ بل لمجمل الإسلاميين، والآخر يرتبط بأداء الرئيس الإخواني وحكومته طوال العام الذي قضوه في الحكم.

أولًا: الرؤية الاقتصادية للإسلاميين

بالنظر إلى البرنامج الاقتصادي الذي ترشح على أساسه محمد مرسي لرئاسة الجمهورية، وإلى الرؤى الاقتصادية في برامج الأحزاب الإسلامية عمومًا، نجد أن ثمة أزمات بنيوية في مجمل الرؤى الاقتصادية للإسلاميين، يتمثل أبرزها في:

1- انتهاج رأسمالية إسلامية

على الرغم من تأكيد الإسلاميين الدائم على تميز فكرهم الاقتصادي الإسلامي عن الفكرين: الرأسمالي، والاشتراكي، فإن أفكارهم ومواقفهم تدل على توجههم الرأسمالي مع محاولة صبغه بصبغة اجتماعية دينية، والناظر مثلًا إلى البرنامج الرئاسي الذي ترشح به الرئيس الإخواني محمد مرسي، يجد السياسات الاقتصادية به تقوم على:

* جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع مجالاتها، وعدم تركيزها في مجالات معينة كما كان حدث في عهد حسني مبارك.

* الاعتماد على القطاع الخاص في الصناعات الاستراتيجية، وفي تطوير البنية التحتية للدولة، وفي ذلك ينص البرنامج[1]:

«ويعتمد برنامجنا في تنمية القطاع الخاص على مجموعة من المحاور الرئيسة أهمها:

---

(1) انظر: ص41-42 من نسخة البرنامج المذكور الموجودة على شبكة الإنترنت. والبرنامج نفسه هو مشروع النهضة الذي بشر به «الإخوان المسلمون» المصريين ثم تراجعوا ونفوا وجوده.

ـ الاستغلال الأمثل لوفرة الأيـدي العاملة في اجتذاب الصناعات كثيفة العمالة وذات القيمة المضافة للموارد المحلية: المنسوجات ـ الصناعات الغذائية ـ التعدين.

ـ التوسع في الصناعات والخدمات ذات الميزة التنافسية (السياحة ـ الاتصالات ـ الخدمات اللوجيستية ـ المراكز المالية ـ الخدمات العلاجية.

ـ تنفيذ مجموعة من المشاريع التنموية الكبيرة متوسط قيمة المشروع 3.5 مليار دولار في مجالات البنية التحتية والطرق والجسور والسكك الحديدية ومشاريع الطاقة بأنواعها.

ـ تطوير مجموعة من الصناعات التي تهدف إلى تحقيق القيم المضافة إلى الموارد، كصناعات الأسمدة والبتروكيماويات».

هذه هي المجالات التي توكل في البرنامج للقطاع الخاص، وإذا لاحظنا أن الناتج المحلي للدولة عام 2023م، حسبما ورد في المشروع سيعتمد على الصناعة بنسبة 20 ٪، وعلى تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 12 ٪، وعلى السياحة بنسبة 9 ٪، وعلى التشييد والبناء بنسبة 7 ٪، وعلى خدمات الأعمال بنسبة 7 ٪، وعلى تكنولوجيا الأعمال والاتصالات بنسبة 6 ٪، وعلى التعدين بنسبة 6 ٪، وعلى الزراعة بنسبة 5 ٪، فإن أكثر من ثلثي الناتج المحلي سيكون بيد القطاع الخاص بشكل واضح وصريح، بينما سيشارك الحكومة في المجالات الباقية، مثل قطاع النقل والتخزين الذي سيظفر وحده بـ14 ٪ من الناتج المحلي.

ولا ندري سر تهميش الزراعة في المشروع.

أما مصادر التمويل التي كانت مقترحة لمشروع النهضة، فهي مصادر رأسمالية وإسلامية، حددها البرنامج في[1]:

(البنوك ـ المؤسسات المالية غير المصرفية ـ المؤسسات المالية الإسلامية ـ مؤسسات تمويل التنمية الدولية ـ الزكاة وإحياء الوقف ـ صناديق الاستثمار المباشر الإسلامية ـ مؤسسات التمويل الإسلامي متناهية الصغر ـ الضرائب والإتاوات ـ قناة السويس والتعدين ـ القروض المحلية والأجنبية ـ الأفراد ـ الأفراد والقطاع الأهلي ـ رؤوس الأموال الخاصة).

أما حزب النور ذو المرجعية السلفية فيشير برنامجه[2] إلى ضرورة «التوسع في صيغ التمويل الإسلامية المبنية على المشاركة في الأرباح وفي الإنتاج، بدلًا من النظام الربوي القائم على الفائدة، التي تتعامل بها معظم البنوك التجارية والمتخصصة التي تعمل في مصر، على أن يتم ذلك بصورة متدرجة وعلى سنوات عدّة، حتى لا تحدث آثار سلبية على الاقتصاد.

تشتمل صيغ التمويل الإسلامية على صيغ الشركة والمضاربة بين الأفـراد بعضهم مع بعضهم الآخر وبينهم وبين الدولة، وأيضًا صيغ بيع المرابحة والمزارعة والاستصناع والسلم والقروض الحسنة... وغيرها. ويمكن لهذا التوسع أن يحقق نموًّا غير مسبوق في الاقتصاد الوطني، يضاف

(1) انظر: ص 68 من البرنامج.

(2) انظر:برنامج الحزب على موقعه الإلكتروني.

إلى ذلك أن الشعور بالمشاركة المجتمعية من جانب قطاع كبير من أبناء المجتمع يحرك الموارد البشرية ويعظم من مشاركتها في النمو الاقتصادي لمصر».

ويؤكد حزب البناء والتنمية التابع للجماعة الإسلامية، بشكل صريح وواضح، أن «مبدأ الحرية الاقتصادية هو المبدأ الأنسب للاقتصاد المصري، في ظل دور قوي للدولة من خلال رسم الاستراتيجية الاقتصادية، ودور رقابي فعال لمنع الاحتكار وحماية المنافسة، ومن خلال ضمان التوزيع العادل لثمار التنمية وحماية الفئات الفقيرة»[1].

كما يؤكد برنامج الحزب على ضرورة زيادة معدلات الاستثمار وتوفير الحوافز المتنوعة لجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية، للاستثمار خاصة في المشاريع كثيفة العمالة القادرة على جذب أكبر عدد من العاملين للمساهمة في حل مشكلة البطالة.

وفي الوقت نفسه دعا البرنامج إلى تطوير التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي والائتمان بحيث يتم التوسع التدريجي في تطبيق الآليات الإسلامية، مثل صيغ المشاركة والمرابحة والمضاربة والمزارعة والاستصناع والسلم وغيرها، لتكون هي أساس العمل المصرفي لكونها القادرة على جذب المدخرات، وتمويل الاستثمارات بصورة تحفظ التوازن الاقتصادي في المجتمع.

---

(1) انظر: برنامج الحزب على موقعه الإلكتروني.

والطريف هنا أن «الاستصناع» و«السلم»[1] المذكورين في برنامج الحزب من بدائل النشاط المصرفي، هما من أنواع العقود المدنية التي لا علاقة لها بالائتمان والمرابحة ونشاطات البنوك، وقد أجازهما الشرع استثناء من العقود الاحتمالية المحرمة، مثل عقود التأمين التجارية.

أما حزب الأصالة السلفي فنص برنامجه الاقتصادي على «سياسة السوق الحرة» التي تقوم على[2]:

* إلغاء أنواع الضرائب كافة، وفرض رقم ثابت (زكاة المال) بما يفي بتكافؤ الفرص بين المستثمرين.

* فتح باب التنافس بين الشركات والمستثمرين حتى لا يتم احتكار السوق من قبل أي جهة.

* عدم وضع القيود على الأسعار سواء ارتفاعًا أو انخفاضًا إلا في حالة وجود ممارسات غير قانونية مثل الممارسات الاحتكارية لرفع الأسعار أو خفضها أكثر من اللازم لطرد صغار المستثمرين من السوق.

أما حزب الوسط، فأكد في برنامجه أن الحرية الاقتصادية هي أحد مفاتيح بناء النهضة الاقتصادية المنشودة، مع ضرورة وضع الرؤية السياسية

---

(1) الاستصناع هو: أن يتفق شخص مع آخر على أن يشتري منه شيئًا يصنعه، مثل أن يتفق الشخص مع الإسكافي أن يصنع له حذاء يشتريه، أو مع صانع الأثاث أن يصنع له أثاثًا.
أما السَّلَم فهو: هو أن يشتري الشخص شيئًا ويدفع ثمنه، ويتأجل تسليم الشيء المبيع، على أن يكون دينًا في ذمة البائع، وهو عكس البيع بثمن مؤجل.

(2) انظر: برنامج الحزب على موقعه الإلكتروني.

التي تحكم عمل السوق، وهي الرؤية التي تحدد الإطار القيمي والأولويات السياسية.

وخطورة هذا النهج الاقتصادي أنه يعيد إنتاج النظام الرأسمالي الغربي (بمساوئه كلها التي يعرفها الإسلاميون أنفسهم)، ويخلطه ببعض المفاهيم الإسلامية، ليخرج لنا كيانًا مشوهًا، محسوبًا على الإسلام ولكنه رأسمالي الجوهر؛ بل إن بعض ما يطرحه الإسلاميون يزايد على الرأسمالية الكلاسيكية التي عفا عليها الزمن، ولننظر مثلًا إلى ما يقوله برنامج حزب الأصالة عن إلغاء الضرائب على المستثمرين والاكتفاء بالزكاة كضريبة ثابتة.

ومثار الاعتراض هنا أن الزكاة نسبتها 2.5 ٪، وهي لا تجب إلا على المسلمين، ولم يحدث في أعتى النظم الرأسمالية أن انخفضت الضرائب لهذه النسبة الضئيلة التي لا يُبنى عليها اقتصاد دولة، أو فُرضت على طائفة من أصحاب الأعمال دون الآخرين، إذ لا يحق للنظام شرعًا أن يفرض الزكاة على أصحاب الأعمال غير المسلمين!

كذلك كان واضحًا في مشروع الإخوان المسلمين الاقتصادي أنه سيعتمد على القروض، وأنه سيتعامل مع مؤسسات الإقراض الدولية، ومعروف أن تلك المؤسسات لا تعطي قروضًا دون ضمانات وشروط، أهمها إدخال الدولة المقترضة ضمن المنظومة الرأسمالية العالمية، والتدخل في السياسات الاقتصادية الداخلية، ولا تزال تجربة نظام مبارك مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ماثلة آثارها السلبية على الاقتصاد المصري وعلى حياة المواطنين.

لذا لم يكن غريبًا أن نجد حكومة مرسي تسعى طوال عشرة أشهر

متصلة للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 4.8 مليار دولار، ولا أن نجد قيادات الإسلاميين ودعاتهم يحاولون تبرير ذلك القرض الربوي، مرة بذريعة الضرورة، ومرة بادعاء أن الفائدة المفروضة على القرض إنما هي مصاريف إدارية[1]!

كذلك وضح في مشروع الإخـوان أنهم كانوا ينوون أن يزيدوا من مساحة الاستثمار الأجنبي في مصر، ويعملوا على إدخاله في مجالات جديدة عما كان سائدًا من قبل، وحجتهم في ذلك هي الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية في مجالات التنمية الرئيسية، وهذا على الرغم من مزاياه التمويلية السريعة، فإنه يجعل من الأجانب شركاء أساسيين في النظام الاقتصادي؛ ما يعني تقييد النظام المصري وإلزامه بمراعاة تلك الشراكة في سياساته وتشريعاته، ويعني أن الاستغناء عن تلك الشراكة في المستقبل سيكون له ثمنه وأضـراره، والأهـم من ذلـك كله أنـه يصب في الـدورة الرأسمالية العالمية، ويجعل مصر جزءًا منها، ويجعل اقتصادها جزءًا من النظام الرأسمالي العالمي، بأزماته ومشكلاته.

اعتمد المشروع الإخواني كذلك على القطاع الخاص في الصناعات الاستراتيجية التي تمس حياة المواطنين بشكل حيوي، مثل الأسمدة، ومواد البناء، والصناعات الغذائية، وقد لمسنا بأنفسنا خلال السنوات الأخيرة ما جرى حين أُوكلت صناعات حديد التسليح والإسمنت إلى القطاع الخاص،

(1) أصدر حزب النور بيانًا بتاريخ: 25/ 8/ 2012م، قال فيه إن ما ستدفعه مصر زيادة عن مبلغ القرض هو مصاريف إدارية، وهو ما كرره د. عبد الرحمن البر، مفتي جماعة الإخوان المسلمين لموقع «العربية نت»، بتاريخ: 27/ 12/ 2012م.

وكيف تضاعفت أسعارها بشكل جنوني وتسببت في تفاقم أزمة الإسكان، وفي ارتفاع أسعار العقارات والإيجارات. وهذا لا يجوز لا شرعًا ولا في عرف السياسة الصحيحة.

وفي ما يخص الثروات الطبيعية للبلاد، من بترول، ومعادن، وذهب، وتنقيب عن الآثار، فإن نهج الاستعانة بالشركات الأجنبية في التنقيب عن تلك الثروات، مقابل نسبة كبيرة من قيمتها، لم ينقطع في عهد مرسي، على الرغم ممّا فيه من إهدار لثروات البلاد، ولا ندري السر في أن تعجز دولة بإمكانيات مصر وحجمها عن التنقيب بنفسها عن ثرواتها ومواردها.

كذلك لم تتغير في عهد مرسي سياسة تحويل هيئات المرافق العامة، مثل: المياه، والكهرباء، والمياه، وقطار الأنفاق، والتليفونات، إلى شركات تحقق أرباحًا ضخمة من جيوب المواطنين، وتستنزفهم شهريًّا!

وفي هذا الجو الليبرالي/الإسلامي القائم على تشجيع القطاع الخاص، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، سعى رجال الأعمال الإسلاميون لتأسيس التكتلات الاقتصادية التي تجمعهم في ظل النظام الجديد، كما كان يفعل رجال الأعمال في العهد السابق، وفي هذا الإطار دشن رجل الأعمال الإخواني حسن مالك، في مارس/آذار 2012م «الجمعية المصرية لتنمية الأعمال» (جمعية «ابدأ»)، وحرص ألا تقتصر عضويتها على رجال الأعمال الإسلاميين، والقريبين منهم؛ بل فتحت بابها أيضًا لرجال أعمال العهد السابق، مثل رامي لكح، وأحمد أبو هشيمة، وتولى مالك التنسيق لاجتماع الرئيس محمد مرسي برجال الأعمال، ليطمئنهم على مستقبلهم في ظل النظام الجديد، وبالفعل اجتمع مرسي

مساء الأربعاء 11 يوليو/ تموز 2012م بـ80 من رجال الأعمال، وضمت القائمة أسماء تُحسب على فلول النظام السابق، مثل: حسن راتب، ومنصور عامر، وجلال الزوربا، وإبراهيم المعلم، وأُعلن في الاجتماع عن تشكيل لجنة برئاسة حسن مالك، مهمتها التواصل بين رجال الأعمال ومؤسسة الرئاسة.

ومصدر الخطر في هذه التكتلات، وإن اتخذت غطاء إسلاميًّا في هذه المرة، أنها من المعتاد أن تخلق «لوبي» من رجال الأعمال يضغط على الساسة، ويحاول توجيههم لمصالحه، وفي مرحلة متقدمة يصل الأمر للتزاوج بين المال والسياسة، وقد جربت مصر ذلك ولمست آثاره الشديدة السلبية في عهد حسني مبارك، وإن كانت تتكرر باسم الإسلام هذه المرة.

2ـ الاعتماد في محاربة الفقر على الزكاة والصدقات

وهذا عامل مشترك في برامج الأحزاب الإسلامية كلها، فـ «الزكاة» تحتل موقعًا جوهريًّا في «الاقتصاد الإسلامي» الذي يبشر به الإسلاميون، وحين ننظر إلى البنود التي وضعها الإخوان المسلمون لمحاربة الفقر في البرنامج الرئاسي لمرشحهم محمد مرسي، نجد أربع آليات من سبع تعتمد على الزكاة والصدقات والتبرعات وسيلة لمحاربة الفقر، تنص بعض بنودها على الآتي[1]:

البند الثالث: «تفعيل الزكاة والوقف والصدقات بما يتيح فرص عمل للفقراء ويقدم لهم إمكانيات الدعم المادي والتدريب، وامتلاك أدوات الحرف، حتى يخرجوا من دائرة الفقر، إلى ساحات العمل والإنتاج».

---

(1) انظر: ص 11ـ12 من البرنامج.

وانطلاقًا من هذا البند، فإن تأهيل الفقراء وتدريبهم وتوظيفهم يعتمد على الصدقات والزكاة وأموال الأوقاف والنذور، ولن يعتمد على سياسات عامة للدولة تراعي أن نسبة الفقر في مصر وصلت لأكثر من النصف في التقارير الدولية.

البند الخامس: «تعديل قانون التأمينات الاجتماعية، لتوسيع مظلتها لتشمل المصريين كلهم، وبخاصة شريحة المستفيدين من معاشات الضمان الاجتماعي».

والفئة الأخيرة هم من يتلقون مساعدات من الدولة لفقرهم، أي زيادة المساعدات المقدمة لتلك الفئة، دون النظر إلى أسباب احتياجهم.

البند السادس: «دعم المشاريع الصغيرة، وتوفير القروض الحسنة، وتسهيل الإجراءات الخاصة بالحصول عليها».

والقروض آلية من آليات التصدق وعمل الخير في الفقه الإسلامي.

البند السابع: «تفعيل الدور الاجتماعي لرجال الأعمال وتنظيمه»، أي تفعيل الاستفادة من تبرعاتهم وصدقاتهم ومشاريعهم الخيرية.

مع ملاحظة أن البند الأول هو الاستفادة في وضع قاعدة بيانات للفقراء في مصر من بيانات مشروع الألف قرية الأفقر التي وضعها البنك الدولي، وهو المشروع الذي كان جمال مبارك يحاول صنع شعبيته من خلاله.

أما حزب النور السلفي فيشير برنامجه إلى «ضرورة تفعيل مؤسسات

الزكاة والوقف والمشاركة من قبل الدولة، وأيضًا من قبل أبناء الوطن الأغنياء والقادرين لإنشاء مؤسسات اقتصادية واجتماعية، تساعد على تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع، وتخفيف مشاكل الفقر بصورة مباشرة، كما يمكنها أيضًا من زيادة الإنتاج القومي بصورة غير مباشرة، عن طريق آثارهما الإيجابية على الاستثمارات الوطنية، وعلى الاستهلاك والتحفيز على العمل والإنتاج في المجتمع».

ويعود برنامج الحزب في تناوله العدالة الاجتماعية للتأكيد على دور الزكاة والأوقاف والتبرعات، فينص على: «تكوين مجموعة من الصناديق الاجتماعيَّة المدعومة من مؤسسات الزكاة والأوقاف والمشاركات الأهلية، لمساعدة الفئات المعوزة من شرائح المرأة المصريَّة، مثل المرأة الرِّيفيَّة، والمطلقات، والمسنات».

ويؤكد برنامج حزب الأصالة على دور الزكاة كإحدى آلياته المقترحة للتنمية الاقتصادية، فينص على: «تفعيل دور زكاة المال والصدقات ودور بيت المال».

والأخطر من ذلك أن الحزب كما ذكرنا آنفًا يدعو لاستبدال الزكاة بالضرائب، وذلك بالنص على: «إلغاء أنواع الضرائب كافة وفرض رقم ثابت (زكاة المال) بما يفي بتكافؤ الفرص بين المستثمرين كلهم».

وفي الوقت الذي يدعو فيه حزب الأصالة للاعتماد على الزكاة في دعم الفقراء، فإنه مثلًا يدعو في برنامجه لإلغاء مجانية التعليم بداية من المرحلة الثانوية، ومن شأن ذلك في حالة تطبيقه حرمان كثير من أبناء الفقراء، من غير المتفوقين من الوصول إلى المرحلة الجامعية.

أما حزب البناء والتنمية، فيرى: «مكافحة الفقر بالبرامج التنموية التي تهدف الى زيادة دخل الفقراء ودعم الخدمات المقدمة لهم وتفعيل دور مؤسسات الوقف لتحقيق العدالة الاجتماعية ومؤسسات الزكاة لتحقيق التكافل الاجتماعي».

ويعود برنامج الحزب للتأكيد على المعنى نفسه في عرضه لسياساته في مجال العدالة الاجتماعية: «وجوب أخذ حق الفقراء في أموال الأغنياء وتوزيعها توزيعًا عادلًا بينهم وذلك يكون عن طريق الزكاة بأنواعها حيث إنها تغطي جميعها حاجات الفقراء الواسعة وترفع مستواهم وتمنحهم فرصًا للعمل والإنتاج وتساعد الدولة على بناء المدارس والمستشفيات ووسائل التدريب والتأهيل الاجتماعي، وهذا خلاف الصدقات الواجبة والمستحبة والكفارات لترفع حوائج المعدومين وتسد رمقهم».

كذلك يدعو الحزب لمساهمة البنوك والهيئات لتمويل المشاريع الصغيرة للفقراء كقرض حسن بدون فوائد. ويدعو لتشجيع إنشاء هيئات وبنوك للفقراء والغذاء والتكافل الاجتماعي، ولتفعيل دور مؤسسات العمل الأهلي خاصة الوقف للقيام بدور نشط في مجال المشاريع الصغيرة.

ويعتمد الحزب على المؤسسات الدينية والاجتماعية في التكافل الاجتماعي، وعلى رأسها المساجد التي يرى لها دورًا مهمًّا في استبيان الفقراء وحصرهم وحالتهم.

أما حزب الوسط فأشار برنامجه إلى أنه: «يجب تشجيع المؤسسات الأهلية التى تجمع أموال الزكاة على توجيهها ليس فقط للمؤسسات الخيرية وإنما أيضًا لمشاريع تنموية».

ومشكلة هذه الرؤية الاقتصادية أنها متعددة الأبعاد، فالزكاة عبادة مالية تجب على المسلمين وحدهم، وتنصرف لفقراء المسلمين قبل غيرهم، ومن ثم لا يمكن فرضها على أصحاب الأموال غير المسلمين، فكيف نبني مالية دولة على الزكاة إذا كانت نسبة كبيرة من أصحاب الأموال فيها غير مسلمين؟ ولنا أن نتخيل دولة إسلامية مثل لبنان لا يؤدي ما يقرب من نصف سكانها الزكاة، فكيف يمكن الاعتماد عليها في الاقتصاد القومي؟!

كما إن نسبة الزكاة 2.5 ٪ من المال، وهي أقل من أن تساهم في الموازنة العامة للدولة، ومعلوم أن الضرائب تمثل موردًا أساسيًّا في المالية العامة للدولة، والفارق بين الضرائب والزكاة أن الأولى تُفرض على جميع المواطنين دون استثناء دين أو مذهب، وأنها يمكن أن تكون تصاعدية، وتزيد على بعض النشاطات أكثر من غيرها، وهذا ما لا يمكن في حالة الزكاة. كما إن استخدام أموال الضرائب في التعليم والصحة والخدمات العامة، يجعل جميع المواطنين يستفيدون منها، الأغنياء مثل الفقراء، أما الزكاة فيستفيد منها الفقراء والمستحقون لها فقط.

لقد فرض الإسلام الزكاة لتكون طهارة للنفس من حب الدنيا، وتكفيرًا عن الذنوب، لذا وصفها الحديث النبوي بأنها «أوساخ الناس»[1]، وهي مورد من موارد الأمة حقًّا، بدليل تحديد ثمانية مصارف لها ولكنها ليست عماد الاقتصاد، وإلا لفرضها الإسلام على جميع المواطنين بلا نظر إلى دينهم، ولرفع نسبتها في المال. وفي الدولة الإسلامية المثالية، دولة عمر

(1) جاء في الحديث الذي رواه مسلم: «إنما الصدقات أوساخ الناس، وإنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد».

ابن عبد العزيز، نجحت سياسات الدولة في القضاء على الفقر فخرج الناس يبحثون عمن يأخذ زكاتهم وصدقاتهم فلم يجدوا، فكانت شهادة نجاح للدولة.

وهكذا، فإن واجب الدولة القضاء على الفقر والوقاية منه، أما دور الزكاة والصدقات فهي مُسكنات سريعة للفقر وليست علاجًا له، والفلسفة العامة للإسلام تأمر المسلمين بالعمل والسعي على الرزق، وبالترفع عن قبول الصدقات والزكاة، وتنهى المسلم عن قبول الصدقات إلا في حالة الضرورة والعجز، فالصدقة «لا تحل لغني ولا لقوي مُكتسب»[1]. وفي رواية ثانية «لا تحل لغني ولا لذي مِرَّة سوي» أي لا تحل للإنسان القوي سليم الجسد، وفي الحديث أيضًا «اليد العليا خير من اليد السفلى»[2]، ولا يُتوقع من الإسلام أن يُحب لأتباعه أن يكونوا من ذوي الأيدي السفلى الذين ينتظرون البذل والعطاء، أو أن يشجعهم على ذلك.

والأولى بمن يتصدون لمشكلة الفقر باسم الإسلام أن يبحثوا عن مسبباتها ويتعاملوا معها، فإن كان الاحتكار ضربوا الاحتكار بقوة، وإن كانت العلة في سوء توزيع الموارد الاقتصادية والثروات صححوا ذلك الوضع، وإن كانت الآفة في البطالة حاربوها بقوة، وإن كان السبب ضعف الأجور رفعوها على الأقل إلى الحد الذي يحفظ حقوق الناس الأساسية، وعلى رأسها: التعليم، والصحة، والمسكن، والعمل، والزواج. وعلى الدولة أن تضع استراتيجية قومية للقضاء على الفقر، من منطلق أن الفقر

(1) رواه النسائي وأبو داود وأحمد.

(2) حديث متفق عليه.

ليس قَدَرًا، وأنه مرض يصيب المجتمعات وينبغي الوقاية منه وعلاجه، ومنطلق أنه لا يوجد فقير سليم الجسد وقادر على الكسب إلا وكان السبب في ذلك ظلم اجتماعي، ينبغي على ولي الأمر أن يرفعه.

وإذا نظرنا إلى العمل الخيري في مصر فسنجد حجمه ومؤسساته قد تضاعفت كثيرًا في عهد حسني مبارك، ونجد مؤسسات خيرية ضخمة كـ«الجمعية الشرعية» تقوم بدور الدولة في علاج الفقراء وتعليمهم والإنفاق على زواجهم، وتنفق مئات الملايين سنويًّا على ذلك، وعلى الرغم من ذلك لم تتقلص مشكلة الفقر في المجتمع المصري؛ بل تفاقمت وبلغت نسبًا غير مسبوقة، ومهما جمعت الجمعيات الخيرية من تبرعات لبناء المساجد والمدارس والمستوصفات فإن مشكلات المجتمع في ازدياد، لأنها لا يتم علاجها بشكل جذري فعال يستهدف المشكلة من منبعها؛ بل بأسلوب التبرعات التي تُسكن آلام الفقراء وتبقي المسافة بينهم وبين الأغنياء ثابتة.

3ـ إلغاء القوانين الاشتراكية

لأسباب تاريخية أدت لاقتران الفكر الاشتراكي في الأذهان بالعداء للأديان، وبسبب الاضطهاد الذي تعرض له الإخوان المسلمون في حقبة الرئيس الاشتراكي جمال عبد الناصر، فإن ثمة حالة من التوجس في العقلية الإسلامية المصرية الحالية من الفكر الاشتراكي، وترى فيه نوعًا من التعدي على حقوق الناس وحرياتهم الاقتصادية، وليست مصادفة أن حقبة الستينيات التي شهدت تطبيق القوانين الاشتراكية في مصر، شهدت هجومًا من الرئيس محمد مرسي

في أول خطاباته في ميدان التحرير يوم الجمعة 29 يونيو/ حزيران 2012م.

لذا لم يكن غريبًا أن يؤيد الإخـوان المسلمون نظام حسني مبارك في نزع أراضي الفلاحين في عام 1997م، تنفيذًا للقانون 96 لعام 1992م الـذي ألغى «قانون العلاقة بين المالك والمستأجر» الخاص بالأراضي الزراعية، على الرغم من الأبعاد الاجتماعية الخطيرة لذلك الإلغاء، والحجة الشرعية التي تعلل بها المؤيدون للإلغاء هـي أن القـانـون المُلغى ظلم مُـلاك الأراضـي، وجعل المستأجرين شركاء لهم في الملكية، ووضع على المُلاك قيودًا في بيع أراضيهم، وحتى لو سلمنا بذلك كله فإن مرور ثلاثة عقود على ذلك القانون الصادر عام 1967م، قد عقّد من الوضع كلّه، ورتب عليه أوضاعًا اجتماعية واقتصادية غير مستقرة، وإلغاؤه دون مراعاة فعلية ذلك، ودون مراعاة طرف المستأجرين، ودون تعويضهم عن الأضرار التي تصيبهم، ليس فيه من العدالة شيء! لقد بلغ عدد المستأجرين وقت إصـدار القانون نحو 904 آلاف مستأجر، أي 31.1 ٪ من عدد حائزي الأراضي الزراعية. ومن ثم فقد كان متوقعًا أن يتأثر بالقانون نحو خمسة ملايين شخص، هم المستأجرون وأسرهم. وكان طبيعيًا ألا يمر إجراء بهذا الحجم دون مقاومة شديدة من جانب المستأجرين في مواجهة القانون.

كذلك أصدرت الجماعة الإسلامية في العام نفسه بيانًا تؤيد فيه حرية المُلاك في إنهاء عقد الإيجار، وفي طرد المستأجرين، وذلك

انطلاقًا من أحكام الشرع، وقالت الجماعة إنها تتعاطف مع فقراء المستأجرين ولكن شرع الله لا راد له.

وعلى عكس ذلك، فقد كان موقف مجمل الإسلاميين من فكرة الإصلاح الزراعي قبل «ثورة يوليو» 1952م وبعدها، مختلفًا عن موقفهم من قانون المالك والمستأجر، فوفق المنطق الذي استخدموه في تبرير إلغاء قانون المالك والمستأجر: منطق عودة الحق إلى أصحابه، كان مفروضًا أن يرحب الإسلاميون بقانون تحديد الملكية الزراعية الذي كان من أوائل القوانين التي أصدرتها حركة الضباط في سبتمبر/ أيلول عام 1952م، باعتباره يعيد للفلاحين المصريين أراضيهم التي منحتها أسرة محمد علي بغير حق لأتباعها ورجالها والمنتفعين منها، على مدار قرن ونصف من الزمان. ولكن ما حدث أن العلماء الشرعيين رفضوا مثل تلك القوانين حتى من قبل «ثورة يوليو». وقد دخل الشيخ محمد الغزالي في كتابه «الإسلام المفترى عليه بين الشيوعيين والرأسماليين» في مساجلة فكرية مع مفتي الديار المصرية الشيخ حسنين مخلوف، بسبب رفض المفتي تحديد الملكيات الزراعية، وذلك في رسالة علمية أصدرها، ودليله هو أن الإسلام يحمي الملكية الخاصة ويمنح أصحابها الحق في الدفاع عنها، فرد عليه الغزالي -وكان شابًّا آنذاك- بقوة، وذكره بأن كبار الملاك الزراعيين يحتكرون الثروة الزراعية، وقد حصل عليها آباؤهم وأجدادهم بطرق غير مشروعة، ولما كان الإسلام لا يجيز الاحتكار، ولا يقر الثروات غير مشروعة المصدر، ولما كانت ظروف مصر تحتم إعادة توزيع الثروة، فقد أضحى تحديد الملكيات الزراعية واجبًا،

وليس مقبولًا لمن يتحدثون باسم الشرع أن يعارضوا هذا الواجب[1].

كان هذا في ديسمبر/ كانون الأول 1950م، ويبدو أن الغزالي كان يقف في ميدان هذه المعركة وحيدًا، فبعد أقل من عامين تولى ضباط الجيش الحكم في مصر، وأعدوا قانونًا للإصلاح الزراعي، لا يختلف عما نادى به الشيخ الغزالي، فاعترضت هيئة كبار العلماء بالأزهر على نص القانون، فحلها ضباط الثورة الذين كانوا حريصين على إصدار القانون ليشعر المصريون بإنجازاتهم.

وفي حديث أجريته منذ أربعة أعوام مع الشيخ جمال قطب رئيس لجنة الفتوى السابق بالأزهر، أوضح الشيخ أن سبب رفض هيئة كبار العلماء لنص قانون الإصلاح الزراعي عقب «حركة ضباط يوليو» 1952م، أنها رأته يتعدى على الملكية الخاصة، والإسلام حفظ الملكية الخاصة، ولما قلت للشيخ إن معظم تلك الملكيات حصل عليها أصحابها بطرق غير شرعية من أسرة محمد علي، وأنها حق مسلوب من الفلاحين، رد عليّ الشيخ: وما ذنب الورثة الذين ورثوا تلك الأراضي بالحلال؟ وأين كان الإصلاح الزراعي حين حصل الملاك على تلك الأراضي بطريقة غير شرعية؟! وهو ما دفعني للرد منفعلًا: وأين أنتم يا شيوخ الأزهر حاليًا من نهب الشركات المصرية والأجنبية لملايين الأمتار من الأراضي المصرية بأبخس الأسعار بمباركة من نظام حسني مبارك الذي يتقاضى موظفوه الرشاوى والعمولات؟! هل تستطيعون وقف ذلك؟! فسكت الرجل.

---

(1) انظر: محمد الغزالي، **الإسلام المفترى عليه بين الشيوعيين والرأسماليين**، ص 146 وما بعدها.

والمنطق نفسه تجده عند غالبية الإسلاميين.

كذلك بحثت لجنة الإسكان بمجلس الشعب ذي الأغلبية الإسلامية قانونًا معدلًا لقانون العلاقة بين المالك والمستأجر في مجال الإسكان (الإيجار القديم)، وكان من المفترض مناقشته وإصداره في الدورة البرلمانية 2012-2013م، لولا حل المجلس، وكان الاتجاه الغالب على مشروع القانون هو تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر بعد فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، مثلما حدث في قانون الأراضي الزراعية، واللافت هنا تحمس الاقتصاديين الليبراليين لمثل هذا القانون.

وكان من المتوقع أن يثير هذا القانون مشكلات كبيرة في حال إقراره، فالسكن الخاص ليس كالأرض الزراعية التي يمكن إجبار الفلاحين بالقوة على تسليمها، وتوجد نسبة كبيرة من المصريين يقيمون بنظام الإيجار القديم، خاصة أن هذا الإيجار ينتقل إلى الورثة، ومن الصعب إقناع هؤلاء بترك مساكنهم بعد 5 سنوات والبحث عن مسكن جديد بنظام قانون الإيجارات الجديد، أو رفع القيمة الإيجارية إلى القيم الإيجارية الحالية.

ثمة مشكلة أخرى مهمة لا بدّ من الإشارة إليها في هذا الصدد، وهي أن مجلس الشعب الإسلامي حين تصدى لتشريع الحدين الأدنى والأقصى للأجور في الدولة، جعل الحد الأدنى 700 جنيه، وقرر رئيس الجمهورية أن يكون الحد الأدنى للأجور 300 جنيه، وهي أرقام لا تتناسب بأيّ حال مع أعباء المعيشة الحالية، وتعد مخالفة صريحة لحكم المحكمة الإدارية الصادر في أكتوبر/ تشرين الأول 2010م بإلزام الحكومة بوضع حد أدنى عادل لأجور العاملين بالدولة، يتناسب مع نفقات المعيشة والزيادة الكبيرة

في الأسعار التى طرأت مؤخرًا، وكان رافع الدعوى يفترض أن 1200 جنيه هو الحد الأدنى المقبول للأجور في ظل الأسعار آنذاك.

وبدورنا نرى أنه وفقًا لحد الكفاية في الإسـلام، فإنه ينبغي عمل حساب تفصيلي للنفقات الشهرية للأسرة المصرية متوسطة العدد (متوسط 6 أفراد)، بما يشمل البنود كافة: الطعام، والملبس، وأجرة المنزل، وفواتير الكهرباء والمياه والهاتف، وتكاليف المواصلات، والتعليم، والعلاج، والترفيه المعقول، ونسبة ادخـار... وعلى هذا الأساس يتم تحديد الحد الأدنـى للأجور والمعاشات، وألا يتعدى الحد الأقصى للأجور عشرة أضعاف الحد الأدنى، وألا يستثنى أحد من هذا مطلقًا.

4- تأييد نظام مبارك الاقتصادي

على الرغم من أن الظلم الناتج من السياسات الاقتصادية لنظام مبارك، كان على رأس أسباب قيام «ثورة 25 يناير»، وهو ما تجلى في شعارات الثورة الثلاثة الرئيسية (عيش - حرية - عدالة اجتماعية)، فقد صرحت قيادات الإخوان في أكثر من مرة بأنهم لن يغيروا النظام الاقتصادي الذي تركه حسني مبارك؛ بل صرح حسن مالك (وهو أحد القيادات الاقتصادية للجماعة) في مقابلة مع وكالة رويترز نشرت بتاريخ 29/ 10/ 2011م، بأن السياسات الاقتصادية التي اتبعت في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك كانت تسير في الطريق الصحيح، لكن شابها تفشي الفساد والمحسوبية.

وقـال الرجل بالنص: «أساند القرارات التي اتخذها رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة في عهد مبارك والذي كان يعمل على تحرير القطاعات الصناعية واجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة».

وأضاف: «يمكن الاستفادة من القرارات الاقتصادية السابقة، فكانت توجد قرارات صائبة في الماضي. وعرف رشيد كيف يجتذب الاستثمارات الأجنبية جيدًا وكانت قراراته صائبة في هذا الصدد».

أي أن الإخـوان المسلمين آمنوا بإمكانية إصلاح نظام هو من أسوإ النظم الرأسمالية الاحتكارية التي شهدتها مصر، واعتقدوا أن المشكلة هي في الفساد الذي أصابه لا في بنية النظام الظالمة.

5ـ التغافل عن اقتصاد القوات المسلحة

تتراوح تقديرات الخبراء للنسبة التي يملكها الجيش المصري من الاقتصاد المصري بين 25 ٪ و40 ٪، وتتنوع المجالات الاقتصادية التي تعمل بها القوات المسلحة فمن المصانع الحربية التي تنتج: عبوات الغاز والملابس والأبـواب والمايكروسكوبات والمكرونة والمياه المعدنية والمفارش البلاستيكية للموائد، إلـى أعمال المقاولات، إلـى أعمال الخدمات (كتنظيف المنازل)، وإدارة الكافتيريات ومحطات البنزين، إلى إنشاء المزارع وتربية الدواجن والمواشي.

ويضاف إلى ذلك كله التجارة في أراضـي الدولة، فالقانون يجيز للقوات المسلحة وضع اليد على أيّ أرضٍ مملوكة للدولة «تنفيذًا لخطة الدفاع عن الدولة»، لكن قيادات الجيش تستخدم هذا الحق لاستخدام الأراضي العامة في أغراض تجارية بغرض الربح وليس في أغراض أمنية! ويوجد «جهاز مشاريع أراضـي القوات المسلحة» الذي يمتلك أراضي بمنطقة مدينة نصر شرق القاهرة، يبني عليها وحدات سكنية، وفي الساحل الشمالي يبني عليها قرى سياحية وفنادق، مثل قرية سيدي كرير. والمتابع

لإعلانات بيع أراضـي الساحل الشمالي في الصحف يجد أن القوات المسلحة تقوم ببيع تجاري لمساحات شاسعة تابعة لها لأجل بناء منتجعات سياحية ومنازل.

وهذه الأنشطة التي تدر المليارات سنويًّا، يقع عائدها في النهاية في أيـدي القيادات الكبرى للجيش، ولا تخضع للضرائب، ويتم استغلال المجندين في العمل بها دون أجـر، كما أن عمال المصانع الحربية، والمجندين العاملين بها لا يتمتعون بأي حقوق نقابية أو عمالية، ويتم تحويلهم لمحاكمات عسكرية إن نظّموا إضرابات أو اعتصامات للمطالبة بحقوقهم[1]، كما أن الجيش يحتكر بعض المنتجات والمواد الخام ويتحكم في أسعارها في السوق المحلية.

هذه الإمبراطورية الاقتصادية الواسعة، التي لا يعلم أحد كيف تدار، ولا أين تذهب عوائدها، تمثل دولـة داخـل الدولة، وتنافس القطاعات الحكومية الأخـرى، والمدنية، في فـرص استثمارية كبيرة، وهـي حتى الآن منطقة محرمة على الرقابة المدنية؛ بل يعتبرها قادة الجيش «عرقهم وتعبهم»، ويرفضون خضوعها لرقابة البرلمان، وفي مـارس/ آذار 2012 أكد أحد أعضاء المجلس العسكري على هذه الفكرة، وهو اللواء محمود نصر مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية، الذي قال في ندوة عامة بالقاهرة: «سنقاتل على مشاريعنا، وهذه معركة لن نتركها. العرق الذي ظللنا 30 سنة

(1) في 3 أغسطس 2010م اعتصم عمال مصنع 99 الحربي احتجاجًا على انفجار أنبوبة نيتروجين داخل المصنع، ما أدى لوفاة أحد زملائهم وإصابة ستة عمال آخرين بجروح، فألقي القبض على ثمانية من العمال وتم تحويلهم لمحاكمة عسكرية، بتهمة الإتلاف والاعتداء على رئيس مجلس إدارة المصنع!

لن نتركه لأحد آخر يدمره، ولن نسمح للغير، أيًّا كان، بالاقتراب من مشاريع القوات المسلحة».

وما يعنينا هنا أننا لم نجد في برامج الأحـزاب الإسلامية، ولا في تصريحات شخصياتها القيادية أي ذكر أو إشارة إلى هذه القضية، وكأنها غير موجودة، أو لا تعني الإسلاميين.

وحين هيمن الإسلاميون على البرلمان، وحصلوا على منصب الرئاسة، لم يقتربوا من تلك القضية على الرغم من أهميتها وخطورتها على الاقتصاد المصري.

ثانيًا: الأداء الاقتصادي للرئيس وحكومته

لم يبدُ تغير جوهري في سياسات الرئيس محمد مرسي الاقتصادية عن سياسات المجلس العسكري أو حسني مبارك، سوى الحرص على التأكيد على شفافية الحكومة ونظافة يدها؛ بل اتسم أداء الرئيس مرسي إجمالًا بالبطء في اتخاذ القرارات، وتحول البطء في حالات إلى ارتباك وتخبط، ففي تاريخ 9/ 12/ 2012 أصدر الرجل تشريعًا بزيادة الضرائب والرسوم على أكثر من ثلاثين سلعة ونشاطًا، كان أبرزها الأسمدة، والأسمنت، والسجائر، والمشروبات الكحولية، والمطهرات والمبيدات، والمياه الغازية، وشرائح الهاتف الجوال، وخدمات الفنادق، وتعريفة الكهرباء، والمياه والغاز، ورخص البناء والمحال والسيارات. وبعد ساعات قليلة أصدر قرارًا بإيقاف العمل بالتشريع الجديد، واقترح إجراء حوار مجتمعي حوله.

كان ذلك القرار في إطار الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي لمنح مصر قرضًا بقيمة 4.8 مليار دولار، ويبدو أن ثمة من نصح الرئيس بالتراجع عن قراره لأن البلاد كانت على وشك إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور، ولم يكن مناسبًا رفع الأسعار وزيادة الضغوط على المصريين في تلك الظروف.

1ـ مشروع قناة السويس

كان مشروع تطوير قناة السويس هو المشروع القومي الأبرز الذي طرحته الحكومة كإنجاز اقتصادي مستقبلي لها، سيدر على مصر 100 مليار دولار سنويًّا، وسيزيد ثقلها في التجارة العالمية، وإذا تجاوزنا اللغط الذي ثار حول المشروع، والانتقادات الخطيرة الموجهة له من خصوم الإسلاميين، ومن بعض مفكريهم[1]، وسلمنا بجدواه الاقتصادية وعدم تعارضه مع الأمن القومي المصري، فهو من المشاريع بعيدة المدى التي لن يجد المواطن البسيط أثرًا إيجابيًّا سريعًا لها، ولن تساهم في العلاج السريع لمشكلات البلاد الاقتصادية، وهو ما كانت مصر تحتاجه، ولا تزال تحتاجه.

2ـ مشروع الصكوك الإسلامية

المشروع الثاني الذي أثار جدلًا كبيرًا أيضًا، هو مشروع الصكوك الإسلامية، الذي دافعت عنه الحكومة بشدة ورأت فيه حلًّا سريعًا يوفر التمويل للحكومة والموازنة العامة، بما يصل لـ200 مليار دولار. وملخص

---

(1) نشرت جريدة «الشروق» القاهرة بتاريخ: 10/ 5/ 2013م مقالًا للمفكر الإسلامي طارق البشري، أبدى فيه انتقادات خطيرة للمشروع.

فكرته أنه يقوم على بيع صكوك للأفراد ليصبحوا بموجبها مشاركين في مشاريع صناعية أو زراعية أو خدمية تملكها الدولة المصرية، فيكون لهم حق التصرف فيها بالبيع. والصكوك خاضعة للربح والخسارة بمعنى أن حامل الصك يحصل على ربح عندما يربح المشروع الذي شارك فيه، كما يتحمل الخسارة بما في ذلك خسارة رأسماله نفسه إذا خسر المشروع الذي شارك فيه، فهي لا تختلف في شيء عن صناديق الاستثمار عالية المخاطر التي ابتكرتها البنوك الغربية منذ ما يقرب من قرنين من الزمن، أو ملكية أسهم الشركات في أي بورصة، أو أنماط المُشاركة الموجودة في الحضارات التجارية القديمة من آلاف السنين. وسميت بـ«الصكوك الإسلامية»؛ لأنها تُتداول وفقًا للشروط والضوابط الشرعية حيث تخصص حصيلة الصكوك للاستثمار في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما إنها تقوم على أساس عقود شرعية وفقًا لصيغ التمويل الإسلامية، كالمُشاركات والمُضاربات وغيرها، بضوابط تنظم إصدارها وتداولها، وكذلك يتحمل حامل الصك الأعباء والتبعات المُترتبة على ملكيته للأصول المُمثلة بالصك سواء كانت مصاريف استثمارية أم هبوط في القيمة، وتوجد أنواع عدة من الصكوك الإسلامية تستخدم حسب المجال الذي يمكن استخدامه فيه.

كان واضحًا أن المشروع يأتي في سياق رغبة جماعة الإخوان في محاكاة التجربة الاقتصادية الماليزية، التي ينظرون إليها كواحدة من أبرز النماذج الإسلامية الناجحة في العالم المعاصر، ومعلوم أن ماليزيا هي أكبر سوق في العالم للصكوك الإسلامية، بقيمة تتجاوز 150 مليار دولار، حسب بيانات المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية الذي انعقد في سنغافورة في

يونيو/ حزيران 2012م، وتأتي بعدها دولة الإمارات العربية، بصكوك تربو قيمتها الإجمالية على 39 مليار دولار.

وعلى الرغم من أن المشروع يصب في مجرى الرأسمالية العالمية، التي ينفر منها الإسلاميون نظريًّا، وعلى الرغم من أنه يمثل استنزافًا بعيد الأجل للموارد الأساسية للدولة، واعتداء على حق الأجيال الحالية، فإن الجماعة لم تبالِ بالانتقادات الموجهة إليه، وقد عرضت الحكومة مشروع القانون على هيئة كبار العلماء بالأزهر، التي يرأسها شيخ الأزهر، عملًا بالمادة الرابعة من دستور 2012 التي نصت على أن يؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية، وكانت المفاجأة أن الهيئة رفضت المشروع مرتين في الثلث الأول من عام 2013م، وأوصت بتعديله، وتركزت اعتراضات أعضاء الهيئة على أن الصكوك تضر بالاقتصاد الوطني وتتعارض مع هيبة الدولة، ورفضوا تملك الصكوك للمؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية والأجانب، خوفًا من احتكار بعض المشاريع لصالح أفراد ودول أجنبية. كما اعترضوا على تملك الأعيان الصكوك، وهى الأراضي والعقارات المملوكة للدولة، مؤكدين أن ذلك التفاف على أصول الدولة، وقالوا: إن الأراضي ليست ملكًا ولا حكرًا لجيل بعينه ولا على النظام الحالي. واعترض أعضاء الهيئة على المادة 20 من المشروع التى تنص على أن «تشكيل الهيئة الشرعية المشرفة على الصكوك يكون من اختصاص وزير المالية»، معتبرين، ذلك النص تجاوزًا في حق الهيئة. وأبدى بعض العلماء تخوفهم من مخالفات شرعية تتمثل في إصدار صكوك على أموال الوقف، مؤكدين أن هذا لا يجوز شرعًا ويتعارض مع القاعدة الشرعية التى تقول إن شرط الواقف كنص الشارع.

وتشابهت تلك الاعتراضات مع الانتقادات التي وجهها معارضو الحكومة للمشروع، خاصة في ما يتعلق بامتداد الصكوك للممتلكات الحيوية والاستراتيجية للدولة، مثل قناة السويس، واعتبره بعض المحللين محاولة لاستنساخ مشروع جمال مبارك لبيع ممتلكات الدولة للمواطنين في شكل أسهم، والذي كان يسمى «برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة».

وفي النهاية لم تجد الحكومة الفرصة لتطبيق المشروع بعد أن وقعت «أحداث 30 يونيو/ حزيران» وأطيح بها.

3ـ الجولات الخارجية

قام الرئيس مرسي خلال الفترة القصيرة التي قضاها في الحكم بعدد كبير من الزيارات الخارجية شملت: الصين، والولايات المتحدة، وإيران، وإيطاليا، وبلجيكا، وروسيا، وألمانيا، وأثيوبيا، والمملكة العربية السعودية، وقطر، وتركيا، والبرازيل، والهند، وجنوب إفريقيا، والسودان، وأوغندا، وقد قال الرجل في احتفاله بذكرى السادس من أكتوبر/ تشرين الأول (عام 2012) بإستاد القاهرة إن نتائج زياراته الخارجية في الثلاثة أشهر الأولى من حكمه تضمنت جذب استثمارات تقدر بـ16 مليار جنيه مصري، فضلًا عن توقيع 17 اتفاقية اقتصادية. وبما أن الفترة القصيرة التي قضاها مرسي لم تسمح بأن يشعر المصريون بتلك النتائج التي أشار إليها، إن سلمنا بتحققها فعليًّا، وأن تلك الزيارات لم تعدُ الدعاية السياسية للرئيس الجديد دون جدوى حقيقية كما قالت المعارضة، فإن الملاحظ على تلك الجولات أنها سارت في الإطار العام لسياسات عهد حسني مبارك، وهو الاعتماد على

الاستثمار الأجنبي في دفع الاقتصاد المصري، وهو ما يستلزم ربط مصر بالسلسلة الرأسمالية العالمية، وفضلًا عن استنزاف تلك السلسلة لثروات الأمم والشعوب، وعن دورها في زيادة مساحة الفقر في العالم، فإن وضع مصر كحلقة في تلك السلسلة يجعلها تدفع ثمن ما قد يصيب اقتصاد إحدى الحلقات الأخرى فيها، ومن مخاطر تلك السياسة، أيضًا، أنها تجعل مصر بمواردها الطبيعية والبشرية في خدمة رأس المال الخارجي، الذي يسعى للربح وحسب، ولا يهمه مصلحة الدولة التي يستثمر بها إن تعارضت مع مصالحه، كما إن تلك السياسة تتعارض مع مشاريع التنمية الذاتية المستقلة، فالمستثمر الأجنبي سيزاحم الدولة والمستثمرين المحليين على المساحات الاستثمارية الخصبة في البلاد، ولن يرضى إلا بالمشاريع مضمونة الربح، وإذا وضعنا ذلك إلى جانب ما ورد في البرنامج الرئاسي لمرسي من اتجاه لتوسيع دور القطاع الخاص والمستثمرين في النشاط الاقتصادي العام، فإن مساحة الاستثمار الأجنبي من المفترض أن تمتد وتصل إلى مناطق لم تصل إليها من قبل، والعائد يصب مجمله في النهاية في المجاري الرأسمالية العالمية.

ولنضرب مثلًا بزيارة مرسي للصين في أغسطس/ آب 2012م، فقد عاد الرجل من بكين بمنحة لا ترد قيمتها 450 مليون يوان صيني لتنفيذ مشاريع مشتركة عدّة، وبقرض قيمته 200 مليون دولار، وبثماني اتفاقيات، وقد تساءل المراقبون عن أهداف تلك الزيارة وجدواها للاقتصاد المصري، خاصة أن كل من يتابع الواقع المصري يجد أن معظم البضائع المستوردة في السوق المصرية صينية، ويدرك الغزو الاقتصادي الصيني لمصر، حتى في المهن التقليدية، مثل الحلاقة. ولأن الدول لا تدفع المعونات والقروض

لوجه الله، فإن الصين قد هدفت بالمنحة والقرض والاتفاقيات الثماني أن تعزز من غزوها للسوق المصرية، وهو ما يعود في النهاية بآثار سلبية على الاقتصاد المصري، فالسلعة الصينية الرخيصة تنافس الصناعة الوطنية المصرية الأغلى سعرًا، وتهددها، وفي الوقت نفسه فإن رداءة السلع الصينية تستنزف جيوب المصريين لتلفها السريع، وتهدد أمنهم الشخصي في المجالات الحساسة، مثل الكهرباء ووسائل النقل، وهو ما جعل التساؤل عن هدف الرئيس من تلك الزيارة مشروعًا، وملحًّا؛ بل جعل السؤال عن الاستراتيجية الاقتصادية للرئيس وحكومته أكثر إلحاحًا.

الفصل الثالث
السياسات الخارجية

كـان منتظرًا من الإسلاميين وهـم على رأس السلطة، أن يبلوروا استراتيجية خارجية، تقوم على الاستقلال الوطني، وعلى التضامن العربي والإسلامي في مواجهة الاستعمار الغربي والصهيونية، وعلى مساندة الثورات العربية في القضاء على النظم الفاسدة والعميلة. استراتيجية تختلف عن استراتيجية نظام حسني مبارك التي قامت على التبعية للولايات المتحدة، ومصادقة الدولة الصهيونية، ومعاداة خصوم الولايات المتحدة في الشرق الإسلامي، وفي مجمل أنحاء العالم.

كما كان مفترضًا بالسياسة الخارجية لمصر في عهد محمد مرسي أن تلتزم بمحددين رئيسين، **أولهما**: أهـداف «ثـورة 25 يناير»، المتعلقة بالاستقلال الوطني، ومعاداة المشروع الصهيوني، والهيمنة الأمريكية، **وثانيهما**: الأجندة التي تحملها جماعة الإخوان المسلمين تجاه الشؤون الدولية، فماذا جرى فعليًا في هذا المجال الحيوي؟

أ ـ العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية

في الوقت الذي اختار فيه الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر (1954ـ1970م) أن يتجه بمصر نحو المعسكر الاشتراكي، معاديًا الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاستعمار الغربي، والصهيونية العالمية، فإن خلفه أنور السادات (1970ـ1981م) كان يرى أن 99 ٪ من أوراق اللعبة السياسية في بلاد الشرق تملكها الولايات المتحدة، ومن ثم فقد رأى أن «العلاقات الودية» و«الصداقة» و«التعاون» مع الأمريكيين، هي الصيغة الأفضل له ولنظامه، وفي هذا السياق اتخذ الرجل قراره بالصلح مع الدولة الصهيونية، ورضي أن تكون الولايات المتحدة ضامنًا لمعاهدة الصلح التي أبرمها مع الصهاينة في عام 1979م.

وفي عهد حسني مبارك الذي استغرق 30 سنة من حياة المصريين (1981ـ2011م)، تمادى النظام المصري في التحالف مع الولايات المتحدة والالتصاق بها، وحرص على إرضائها، ظنًّا منه أنها الضامن لوجوده وبقائه.

وفي هذا السياق رضي مبارك أن ينضم جيش مصر للجيوش الغربية في الحرب على العراق عام 1991م، على الرغم من مخالفة ذلك لميثاق جامعة الدول العربية. ثم بارك سعي الأمريكيين لاحتلال العراق عام 2003م، ليثبت الرجل طوال حكمه «وفاءه» و«إخلاصه» في «صداقته» للأمريكيين. لذا لم يكن غريبًا أن تحاول الإدارة الأمريكية حماية نظام مبارك من السقوط خلال الأحداث الأولى لـ«ثورة 25 يناير» 2011م، وحين تيقنت من سقوطه الوشيك، طرحت وزيرة الخارجية الأمريكية فكرة

«الانتقال السلس للسلطة» في مصر، بما يعني تغيير مبارك الشخص وبقاء نظامه «الصديق» للولايات المتحدة، و«تفريغ» الثورة المصرية من جوهرها.

وقد حرصت الإدارة الأمريكية على تحقيق تلك المعادلة خلال الفترة التي تلت خلع مبارك، وحتى وصلت جماعة الإخوان المسلمين إلى منصب الرئاسة في مصر في يونيو/ حزيران 2012م. ولأن الأمريكيين كانوا يتوقعون ذلك الوصول، باعتبار أن الجماعة هي التنظيم السياسي الأقوى في مصر، فقد حرصوا على الاتصال بقيادات الجماعة خلال الفترة الانتقالية، تحدوهم الرغبة في الحفاظ على مصالحهم في مصر، وفي المشرق بوجه عام، خاصة أن أهداف الثورة المصرية تناقض تلك المصالح، وأن نموذج جمال عبد الناصر -الذي قد تأتي به «ثورة 25 يناير»- هو الكابوس الذي لا يمكن أن يسمح الأمريكيون بتكراره.

وفي الوقت نفسه كان الإخوان المسلمون يدركون أن نظامهم السياسي الوليد، يحتاج إلى من يدعمه ويسانده، سياسيًّا واقتصاديًّا، أو على الأقل يهادنه، فلا يستهدفه بالضربات، ويدركون كذلك أن الولايات المتحدة هي صاحبة النفوذ الأكبر في بلاد العرب، ومن ثم فإن لها التأثير الدولي الأكبر في مسارات السياسة فيها.

وفي هذا المناخ رسمت العلاقات بين جماعة الإخوان المسلمين والولايات المتحدة مسارها.

أولًا: ماذا أراد الأمريكيون من الإخوان المسلمين؟

ثمة فكرة سائدة لدى أغلب إسلاميي العالم العربي بأن العالم الغربي

يخشى من المشروع الإسلامي ويحاربه بقوة، وأنه يساند النظم العلمانية في البلاد العربية والإسلامية من أجل عدائها للإسلاميين، وزاد من اقتناع الإسلاميين والمتعاطفين معهم بهذه الرؤية أن أغلب من يقاومون الأمريكيين والصهاينة في فلسطين ولبنان والعراق وإيران، هم إسلاميون. وانطلاقًا من هذه الفكرة وُلدت فكرة أخرى، هي: أن الغرب لن يسمح للإسلاميين بالوصول إلى الحكم وسيعاديهم في حال وصولهم، لذا فلا بدّ للإسلاميين وهم في طريقهم للحكم من مهادنة الغرب واسترضائه بشكل مؤقت، حتى يتمكنوا من السلطة، ويستطيعوا مواجهته.

وفي إطار الفكرة الأخيرة يُفسر الصف الإسلامي «التنازلات» و«التفاهمات» كلّها التي أجراها الإخوان المسلمون والرئيس محمد مرسي، تجاه الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، فإنِ استضاف الإخوان المسؤولين الأمريكيين واجتمعوا بالسفيرة الأمريكية بالقاهرة في مودة ظاهرة، بعد أن كانوا ينادون أيام الرئيس المخلوع بطرد السفير الأمريكي من مصر، فإن ذلك من تدابير سياسة مداراة الأمريكيين، حتى يتمكن الإسلاميون من السلطة ويستطيعوا مواجهة أعدائهم.

والحق أن فكرة عداء الغرب للإسلاميين تحتاج إلى تحليل ومراجعة، فالغرب لا يُعادي الأنظمة التي ترفع الشعار الإسلامي بشكل مطلق، وعلاقته جيدة بأكثر من دولة يحكمها الإسلاميون أو ترفع الشعارات الإسلامية، مثل المملكة العربية السعودية وباكستان، وليس صحيحًا أن الغرب يتحرك وفق عداء مطلق للإسلام؛ بل الصحيح أنه يتحرك وفق مصالحه، وإن لم تتعارض مصالحه مع قيام نظام إسلامي في مكان ما،

فلا مانع لدى الغرب من قيام ذلك النظام ومن دعمه. ومن قراءتنا للواقع السياسي، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين كانت لديهم شروط أو مطالب استراتيجية ثلاثة، ليدعموا تولي الإسلاميين الحكم في مصر، هي:

1ـ أن يحافظ نظام الحكم الإسلامي ـالإخواني أو السلفيـ على النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي كان النظام السابق يلتزم به، وأن يعمل الإسلاميون على أن تظل مصر جزءًا من النظام الرأسمالي العالمي كما كانت في الأربعين سنة الأخيرة.

2ـ أن يعترف الحكام الإسلاميون بـ«الكيان الصهيوني» ويحافظوا على معاهدة الصلح معه.

3ـ أن يمتنع الإسلاميون الحاكمون عن مناصرة أي نظم أو جماعات أو أحزاب إسلامية أخرى (مثل: حركة حماس، وحزب الله، وتنظيم القاعدة) في مواجهة الولايات المتحدة والغرب، وألا يتدخلوا في شؤون المنطقة بما يمس مصالح الولايات المتحدة، أو يؤثر فيها سلبًا.

وتتفرع عن تلك الشروط الثلاثة الرئيسية، شروط أخرى، مثل:

* ضمان حرية الملاحة في قناة السويس، عمومًا، وللسفن الغربية والإسرائيلية خصوصًا.

* نزع التسليح المصري من سيناء، وذلك لضمان أمن الدولة الصهيونية.

* عدم التدخل بين الولايات المتحدة وحلفائها الخليجيين، أو التدخل في المصالح النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

وفي حالة تحقق الشروط الثلاثة الرئيسة، وما يتفرع عنها بالتبعية، فليس لدى الولايات المتحدة مانع في السماح بأي نظام إسلامي في مصر؛ بل هي مستعدة لدعمه ومساندته.

ثانيًا: ماذا أراد الإخوان المسلمون من الأمريكيين؟

دولة الخلافة الإسلامية هي الهدف الأكبر والنهائي لجماعة الإخوان المسلمين، ولتحقيق ذلك ينقسم المشرع الاستراتيجي للجماعة إلى 5 مراحل هي: بناء الفرد المسلم، فالأسرة المسلمة، ثم المجتمع المسلم، ثم الدولة المسلمة، وصولًا إلى دولة الخلافة كمرحلة أخيرة ونهائية تمثل انتصار المشروع الإسلامي، وهيمنته السياسية على أكبر جزء ممكن من العالم. وكما مثلت «ثورة 25 يناير» مفاجأة للكافة، داخل مصر وخارجها، فإن نتائجها وآثارها دفعت قيادات الجماعة إلى العمل لتحقيق المرحلة الرابعة، مرحلة إنشاء «الدولة الإسلامية»، وبناء «النظام الإسلامي» الذي ينبغي أن يتمتع بالقوة والاستقرار والاستمرار، ليكمل الخطة، وينشئ «دولة الخلافة».

ومن ثم يصبح «تمكين الجماعة» من النظام السياسي، ومفاصل السلطة في مصر، هدفًا مقدمًا على الأهداف المعلنة كلها للجماعة، وعلى أهداف الثورة نفسها، وتصبح سياسات الجماعة داخليًا وخارجيًا رهنًا بهدف «التمكين»، ولا تُستثنى العلاقة بالولايات المتحدة من تلك المعادلة.

وكما قلنا آنفًا، فإن جماعة الإخوان المسلمين كانت تدرك أن نظامها الوليد يحتاج إلى الدعم إقليميًّا ودوليًّا، وتدرك أيضًا أن بلاد المشرق العربي والإسلامي تخضع في مجملها للنفوذ الأمريكي، وتدرك مدى ما تحقق للولايات المتحدة من نفوذ في مصر في عهد حسني مبارك، خاصة أن الجماعة قد اكتسبت جانبًا من شعبيتها في العقود الثلاثة الماضية من خطابها المندد بتبعية مبارك للولايات المتحدة، والرافض للسياسات الأمريكية في بلاد المشرق العربي. وانطلاقًا من هذا الإدراك، فالواضح أن الجماعة حاولت منذ تنحي حسني مبارك عن الحكم كسب «صداقة» الولايات المتحدة، و«دعمها»، وأنها قدمت للإدارة الأمريكية الكثير من «التطمينات» الخطابية والعملية.

وإذا نظرنا إلى الشروط أو المطالب الأمريكية ممن يتولى حكم مصر، نجد أنه لا توجد لدى جماعة الإخوان مشكلة في الشرط الأول، فالجماعة تتبنى فكرًا اقتصاديًّا لا يتعارض مع النظام الرأسمالي، ولم يبدُ أن لديها نية للعودة لسياسات التأميم والقطاع العام التي تبنتها مصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر؛ بل أكد برنامج الجماعة الاقتصادي، والبرنامج الانتخابي للرئيس محمد مرسي، على رغبتهم في التوسع في الاعتماد على القطاع الخاص، عما كان عليه الأمر في عهد حسني مبارك، والتوسع في فتح البلاد أمام الاستثمارات الأجنبية! مع الاعتماد على القروض الأجنبية كأحد المصادر لتمويل مشاريعهم التنموية. وقد تمثل ذلك كما ذكرنا في موضع سابق في مفاوضات حكومة الرئيس محمد مرسي مع صندوق النقد الدولي لاقتراض 4.2 مليار دولار من الصندوق. كما تمثل في مشروع «الصكوك» التي طرحتها حكومة مرسي لزيادة نسبة تملك الأفراد

في أصول الدولة. وقد أفصح -كما ذكرنا سابقًا- أحد وجوه القيادات الاقتصادية للجماعة عن تأييده للنهج الاقتصادي لنظام حسني مبارك، وذلك في تصريحات نشرتها وكالة رويترز بتاريخ 29 أكتوبر/ تشرين الثاني 2011م، ونقصد الإخواني حسن مالك، الذي قال إن السياسات الاقتصادية التي اتبعت في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، كانت تسير في الطريق الصحيح، لكن شابها تفشي الفساد والمحسوبية.

وقد أكدت قيادات حزب الحرية والعدالة عقب لقائهم بجون كيري (رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس الأمريكي) في 10/ 12/ 2011م، أنه لا نية لدى الإسلاميين في تغيير النظام الاقتصادي القائم في مصر!

وفي ما يخص العلاقات مع الكيان الصهيوني فقد كان من الممكن أن يجد الإخوان «تأويلًا» و«مخرجًا» يسمح لهم بالتصالح مع الكيان الصهيوني، والحفاظ على العلاقات معه كما كانت في عهد حسني مبارك، ولو على المدى المتوسط، خاصة أن عموم الإسلاميين يؤمنون بأن تحرير فلسطين و«القضاء على اليهود» مرتبط بنبوءات آخر الزمان وعلامات يوم القيامة، كما كان يمكنهم التعلل بظروف البلاد المتدهورة التي لا تسمح بالدخول في حروب وصراعات مع الكيان الصهيوني، وبالضرورات التي تدفع للحفاظ على العلاقات مع ذلك الكيان! وسنوضح في المبحث اللاحق سياسات الجماعة وعموم الإسلاميين تجاه الدولة الصهيونية.

أما عن الشرط الثالث، المتعلق بمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، فقد كرر الرئيس الإخواني محمد مرسي في أكثر من تصريح

وخطاب رسميين أن مصر لن تتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة في المنطقة، كما كرر تصريحات حسني مبارك بأن أمن منطقة الخليج من أمن مصر (بتاريخ 1/ 8/ 2012م)، وأن مصر تقف على مسافة واحدة من الفصائل الفلسطينية (بتاريخ 13/ 7/ 2012م)، وفي موقفه مما يحدث في سورية، سار مرسي في إطار الموقف الغربي الرافض لاستمرار بشار الأسد في الحكم.

وبدا أن النظام الإسلامي في مصر حريص على التناغم والانتظام في سياق التحالف الإقليمي المتناغم مع استراتيجية الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية، لحد بعيد.

ثالثًا: كيف سارت العلاقات بين الطرفين؟

بين إنكار «الجماعة» وتأكيد المعارضين، دار الحديث طوال السنوات الماضية عن الاتصالات بين الولايات المتحدة وجماعة الإخوان المسلمين، وأيًّا كانت الحقيقة، فقد بدا منذ الأشهر الأولى لتنحي حسني مبارك أن ثمة جناحًا ذا نفوذ كبير داخل جماعة الإخوان المسلمين يرى عناصره ضرورة تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة، والغرب عمومًا، ويؤمنون بأن التعاون وتلاقي المصالح مع الغرب أفضل كثيرًا من الصدام معه، ويأملون في أن يتعاون الإسلاميون مع الولايات المتحدة في تثبيت النظام الإسلامي في مصر! ومن الظاهر أن هذا الجناح يقود الجماعة حاليًّا، بقوة وبسرعة في هذا الاتجاه.

وفي هذا السياق نجد خيرت الشاطر، نائب المرشد العام للجماعة، يدلي بتصريحات لصحيفة الواشنطن بوست الأمريكية (عدد 4 فبراير/

شباط 2012م) يناشد فيها الغرب والولايات المتحدة مساعدة مصر للخروج من أزمتها، ويقول لهم بشكل واضح وصريح: إن مساعدتهم لمصر الآن تصب في المصلحة الأمريكية والغربية! وهكذا حاول الرجل أن يقنع الولايات المتحدة بتلاقي مصالحها مع مصالح مصر ما بعد مبارك.

وفي إبريل/ نيسان 2012م نشرت صحيفة الواشنطن بوست تصريحات لخيرت الشاطر تحت عنوان: «الإخوان يسعون للتحالف مع الولايات المتحدة لدعمهم في الزحف للسلطة»، وجاء ضمن تصريحات الشاطر أن الجماعة ملتزمة تمامًا بالاتفاقيات الدولية، وأن حماية أمن الدولة الصهيونية جزء من تلك الالتزامات، وتعهد الرجل بأنه لن ينطلق من قطاع غزة صاروخ واحد تجاه الكيان الصهيوني، ما دام الإخوان المسلمون يحكمون مصر.

وفي الشهر نفسه كان وفد رباعي من حزب (الحرية والعدالة)، بقيادة نائب البرلمان عبد الموجود درديري، يزور الولايات المتحدة ويعقد اجتماعات بالمسؤولين الأمريكيين. وفي تصريحات لصحيفة (الواشنطن تايمز) الأمريكية نُشرت بتاريخ 5 إبريل/ نيسان 2012م، قال درديري إنه «لن تقام استفتاءات على الإطلاق بخصوص التزامات دولية. وحزب الحرية والعدالة يحترم اتفاقاتنا الدولية كافة، بما في ذلك اتفاقية كامب ديفيد». ونشرت (الواشنطن تايمز) تقريرًا في صدر صفحتها الأولى قالت فيه: إن قيادات جماعة الإخوان المسلمين يسعون لتحالف مع الولايات المتحدة، يقوم على التزامهم الشامل بمعاهدة كامب ديفيد وحماية أمن تل أبيب، مقابل الدعم الأمريكي ووصول مرشحهم للرئاسة إلى الحكم. وقال

المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني إن ممثلي حزب (الحرية والعدالة) اجتمعوا مع مسؤولين من «المستوى المتوسط» من مجلس الأمن القومي، ومع مسؤولين من المخابرات الأمريكية، لكنه لم يكشف عن تفاصيل عن هذا اللقاء الأخير.

وفي السياق نفسه نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية، بتاريخ 24 يونيو/ حزيران 2012م، تصريحات لخيرت الشاطر جاء فيها أن الجماعة «تهدف إلى شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة، وأن الإخوان ينتظرون من الولايات المتحدة أن تساعدهم في فتح أسواق جديدة أمام المنتج المصري، وكسب الشرعية الدولية..».

ومن الجهة الأخرى سعى الأمريكيون للتواصل مع الجماعة، وغيرها من القوى الإسلامية، منذ الأشهر الأولى لخلع الرئيس السابق حسني مبارك، فحسبما ذكرت وكالة رويترز في تقرير لها، نشر بتاريخ 30/ 6/ 2011م، قال مسؤول أمريكي رفيع المستوى إن بلاده قررت استئناف الاتصالات الرسمية مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وقال المسؤول الذي رفض ذكر اسمه، «المشهد السياسي في مصر تغير، ومستمر في التغير... من مصلحتنا التعامل مع الأطراف كلها التي تتنافس على البرلمان والرئاسة».

وفي الشق المعلن من تلك الاتصالات، زار جون كيري، مسؤول العلاقات الخارجية بالكونغرس آنذاك، القاهرة، واجتمع في 10/ 12/ 2011م بالثلاثي القيادي في حزب الحرية والعدالة: محمد مرسي، وسعد الكتاتني، وعصام العريان. وزارت السفيرة الأمريكية بالقاهرة،

آن باترسون، المرشد العام للجماعة، محمد بديع، والتقطت معه الصور التذكارية.

وكشف سعد الدين إبراهيم، مدير مركز ابن خلدون، النقاب، في ندوة حول «مستقبل مصر وكيفية الخروج من الأزمة» عقدت مساء 14/ 2/ 2013م، عن زيارة قام بها ثلاثون قياديًا من جماعة الإخوان المسلمين إلى الولايات المتحدة، عقب إعلان نتيجة المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية، وذلك بترتيب من جانبه، حيث التقوا هناك كل المسؤولين الأمريكيين، والعديد من الجهات المعنية بمستقبل الحكم في مصر، وأكدوا لهم استعدادهم التام لضمان المصالح الأمريكية بصورة مماثلة تمامًا لما كان يفعله الرئيس السابق حسني مبارك.

وعقب تنصيب محمد مرسي رئيسًا للجمهورية، بأسبوعين، وتحديدًا يوم 14 يوليو/ تموز 2012م، زارت القاهرة، هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك، والتقت أثناء الزيارة بالرئيس مرسي. وقد ذكرت السفيرة الأمريكية بالقاهرة، أن غرض الزيارة هو بحث التعاون التجاري والاقتصادي بين مصر والولايات المتحدة، بغرض مساعدة مصر للخروج من أزمتها الاقتصادية. كما زار وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، ليون بانيتا، القاهرة في الحادي والثلاثين من الشهر نفسه، والتقى بالرئيس مرسي، وفي الأسبوع الأخير من سبتمبر/ أيلول 2012م زار مرسي الولايات المتحدة، لحضور الجمعية العامة للأمم المتحدة. ثم عادت هيلاري كلينتون لزيارة القاهرة في 22 من نوفمبر/ تشرين الثاني التالي أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وواكب ذلك إشادة أمريكية بدور مرسي في اتفاق التهدئة

الذي أنهى العدوان. كما بدا الموقف الأمريكي محايدًا في الصراع السياسي الذي نشب في مصر بين الإسلاميين والقوى المدنية المصرية، بسبب ما أصدره مرسي من إعلانات دستورية في نوفمبر/ تشرين الثاني، وديسمبر/ كانون الأول 2012م، بما فُسر بأنه انحياز من الإدارة الأمريكية للرئيس الإسلامي.

وفي ديسمبر/ كانون الأول نفسه كان عصام العريان، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة يزور نيويورك، وعاد من زيارته ليدعو بعدها بقليل في برنامج تلفزيوني بإحدى القنوات الفضائية العربية إلى عودة الإسرائيليين ذوي الأصول المصرية للعيش في مصر، وهو ما فُسر بأنه رسالة استرضاء يرسلها العريان لإسرائيل، في إطار سعي الإخوان للفوز بالرضا الأمريكي. وفي يوم السبت الثاني من مارس/ آذار 2013، كان وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يزور القاهرة، ويلتقي بالرئيس مرسي، ويحاول التقريب بينه وبين معارضيه من القوى العلمانية، في وقت اشتعل فيه الصراع بين الرئيس (والقوى الإسلامية الداعمة له) ومعارضيه.

وفي اليوم التالي أقامت السفارة الأمريكية احتفالًا مشتركًا مع المسؤولين المصريين، بمناسبة تسليم مصر الدفعة الأولى من طائرات «إف 16» المتفق عليها، وقالت سفيرة الولايات المتحدة لدى القاهرة آن باترسون خلال بيان رسمي صادر عن السفارة الأمريكية بهذه المناسبة: «حفل اليوم يدل على إيمان الولايات المتحدة الراسخ بأن مصر القوية هي في مصلحة الولايات المتحدة والمنطقة والعالم».

وأضافت: «نتطلع إلى أن تواصل مصر دورها كقوة للأمن والسلام

والقيادة في الوقت الذى تمضي فيه منطقة الشرق الأوسط في رحلتها الصعبة والضرورية نحو الديمقراطية».

كما شهد مــارس/آذار 2013م تـوزيـع أول 60 مليون دولار من «صندوق إنتربرايز» الـذي أنشأته الولايات المتحدة لتمويل المشاريع المصرية الصغيرة والمتوسطة.

وعلى الرغم من أن خطوة تسليم طائرات «إف 16» المذكورة آنفًا، تهدف لاسترضاء قيادات القوات المسلحة، أكثر من دعم الرئيس الإخواني، فإنها تصب في النهاية في صالح النظام ككل، إذ تُظهر الجيش -الذي يقوده مرسي دستوريًّا- حريصًا على تطوير قدراته القتالية وتسليحه، وتُظهر الولايات المتحدة بمظهر الصديق لمصر، الحريص على تقوية جيشها ودعمه.

وهكذا، اتسمت العلاقات بين الجماعة والولايات المتحدة، في أغلب فترة حكم الإسلاميين، بالتفاهم، والتعاون، وتلاقي المصالح، والحرص على الاستقرار والاستمرار، ولم يحاول الإسلاميون الخروج بمصر من العباءة الأمريكية، سياسيًّا واقتصاديًّا، وكانت الحاجة للتمكين واستقرار السلطة هي المبرر لذلك.

باقي القوى الإسلامية

أما حزب النور فقد انتهج في خطابه السياسي، سياسة حذرة تجاه الولايات المتحدة، التي طالما دأب الإسلاميون على اعتبارها عدوًّا للمسلمين وللمشروع الإسلامي، فبينما صرح المتحدث باسم الحزب

محمد نور، لصحيفة الأهرام عدد 29/ 1/ 2012م، أن الحزب «أبلغ أمريكا بطرق مختلفة أنهم يرحبون بعلاقات عادلة ومحترمة بين البلدين ويرفضون ما قام به النظام السابق من تبعية مذلة للمصريين وصلت لدرجة أن يقول أحد المسؤولين إن رئيس مصر القادم تحدده أمريكا، ونحن على يقين بأن مصر دولة مهمة بالنسبة إلى أمريكا بالقدر نفسه الذي فيه أمريكا مهمة بالنسبة إلى مصر كذلك». فقد طالب نادر بكار، المتحدث باسم الحزب، في تصريح لموقع «العربية نت» بتاريخ 17/ 2/ 2012م، بالرد على الولايات المتحدة الصاع بالصاع، ومنعها من التدخل في الشؤون المصرية، وذلك بعد تهديد الولايات المتحدة بقطع المساعدة العسكرية والاقتصادية لمصر، على خلفية إحالة عدد من الأمريكيين المتهمين في قضايا التمويل الأجنبي إلى المحاكمة، في تلك الفترة.

وفي التصريحات نفسها نفى بكار تلقي السلفيين أموالًا من المعونة الأمريكية، إلا في جانب تلقي بعض الأعضاء تدريبًا بالاتفاق مع المعهد الديمقراطي الأمريكي، وقال إنه يجري التحقيق مع هؤلاء الأعضاء، مشيرًا إلى أنهم تدربوا فقط ولم يحصلوا على أي أموال، وأكد أن من يثبت تورّطه في أيّ علاقات غير مسؤولة سيتم فصله من الحزب على الفور.

أما حزب الوسط فقد اعتبر الولايات المتحدة عدوًّا متآمرًا على الثورة المصرية، وقد صرح عمرو فاروق ـ المتحدث باسم الحزب ـ بأن الولايات المتحدة عبر سفارتها بالقاهرة سعت إلى الضغط بالطرق كافة لعدم ظهور الدستور الجديد إلى النور، متحدثًا عن ضغوط مورست على حزب

«الوسط»، في ظل مخاوف أمريكية من صدور الدستور الجديد وما سيترتب على ذلك من استقرار الوضع[1].

وسار «موقف الجماعة الإسلامية» من الولايات المتحدة في اتجاه قريب من ذلك، فقد حاول قادة الجماعة الحفاظ على عدائهم التقليدي للولايات المتحدة، (التي تعتقل أمير الجماعة الإسلامية د. عمر عبد الرحمن منذ أكثر من عشرين سنة)، ويحاولون في الوقت نفسه ألا يستفزوها أو يدخلوا معها في صدامات، تهدد بقاء مشروعهم الإسلامي، وعلى هذا النحو استنكر هشام النجار، عضو اللجنة الإعلامية لحزب البناء والتنمية، توجيه تهمة انفجار ماراثون بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية -الذي وقع يوم 16/ 4/ 2013م- إلى تنظيم جهادي، مطالبًا بإجراء التحقيقات والبحث والتحري والوصول إلى الجناة الحقيقيين، مضيفًا أنه من الضروري على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحسن علاقاتها مع العالم الإسلامي وأن تسعى لإقامة العدل بين الدول وإعادة الحقوق وإعلاء الكرامة الإنسانية للشعوب جميعها. وانتقد الرجل خطاب الرئيس الأمريكي أوباما في زيارته الأخيرة لإسرائيل، وقال إنه «يدل دلالة واضحة على أن أمريكا لا تتعلم، وتعطي مساحة ومتنفسًا للفوضى ومبررًا للإرهاب»[2].

أما الجبهة السلفية فلم تتخذ موقفًا ثابتًا من الولايات المتحدة، فهي اعتبرت مثلًا، أن إعصار ساندي الذي ضرب الولايات المتحدة في نهاية

---

(1) في تصريحات لجريدة «المصريون» القاهرية (بتاريخ 4/ 1/ 2013م)

(2) التصريحات نشرها موقع صحيفة «الوادي» القاهرية، بتاريخ 16/ 4/ 2013م، على الرابط:
http://elwadynews.com/news/topic.php?section=4&id=18158.

أكتوبر/ تشرين الأول 2012م، هو انتقام إلهي من الأمريكتّين، ودعت في سبتمبر/ أيلول من العام نفسه، للتظاهر أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة، اعتراضًا على الفيلم المسيء لنبي الإسلام (ص)، ولكنها -أي الجبهة- دعت في بيان أصدرته بتاريخ 4/ 4/ 2013م لمناصرة الولايات المتحدة في نزاعها مع كوريا الشمالية، بدعوى أن أمريكا النصرانية أقرب للمسلمين من كوريا الشيوعية الملحدة.

ب- العلاقات مع الدولة الصهيونية

ظلت «القضية الفلسطينية» واحدة من الملفات الرئيسية التي اهتمت بها جماعة الإخوان المسلمين طوال عهد حسني مبارك، وكانت أغلب تظاهراتهم وفعالياتهم من أجلها، حتى كانوا يتعرضون للانتقادات بأنهم يتخذون من الفعاليات والأنشطة التي ينظمونها من أجل فلسطين وقضيتها، ستارًا لندرة الفعاليات والأنشطة التي ينظمونها من أجل قضايا مصرية داخلية ملحة، مثل ارتفاع الأسعار، ومشروع توريث الحكم لجمال مبارك، نجل الرئيس المخلوع حسني مبارك.

ويشترك التيار الإسلامي العام في مناصرة القضية الفلسطينية، من باب العداء «لليهود»، باعتبارهم عدوًّا تاريخيًّا للإسلام، دبر الكثير من المؤامرات للمسلمين عبر تاريخهم[1]، ومن هذا المنطلق، كان من المفترض نظريًّا أن يظهر الإسلاميون سياسة عدائية تجاه الدولة الصهيونية

(1) ناقشنا مجمل الفكر الإسلامي تجاه الصراع العربي-الصهيوني، وما وجدناه فيه من سلبيات، في كتابنا: **كي لا تكون صهيونية إسلامية**، الصادر عن مركز يافا للدراسات بالقاهرة، في عام 2010م.

المسماة (إسرائيل)، خاصة أنهم ظلوا سنوات طويلة يعيبون على نظام مبارك، تخاذله أمام تلك الدولة، وحرصه على حسن العلاقات معها، وكانوا يشعلون حماس المتضامنين مع القضية الفلسطينية بهتافهم الشهير «خيبر.. خيبر يا يهود.. جيش محمد سوف يعود». ولكن حين وجد الإسلاميون أنهم على أعتاب السلطة، تغير خطابهم السياسي، فقد أكد قياديّو حزب الحرية والعدالة عقب لقائهم بجون كيري (رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس الأمريكي) في 10/ 12/ 2011م، بأن الحزب يحترم معاهدة مصر مع الكيان الصهيوني.

وقد حرص محمد مرسي على التأكيد، منذ خطابه الرئاسي الأول، على أن حكومة مصر ملتزمة بالمعاهدات الدولية التي أبرمها النظام السابق، ما يعني ضمنيًا الالتزام بمعاهدة كامب ديفيد! وتكرر ذلك التأكيد مرارًا، وأكدت العبارات الدافئة التي حملها الخطاب الذي أرسلته رئاسة الجمهورية إلى الرئيس الإسرائيلي، بصحبة السفير المصري في تل أبيب، (بتاريخ 19/ 7/ 2012م)، على نهج «المهادنة» التي يتبعها الإخوان المسلمون تجاه الدولة الصهيونية، وفي السياق نفسه جاءت جهود الوساطة التي قام بها الرئيس مرسي لوقف الأعمال العسكرية بين حركة حماس والدولة الصهيونية في النصف الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني 2012م.

كما وجدنا مرسي يستقبل غريم حركة حماس الفلسطينية، وزعيم نهج التفاوض مع الإسرائيليين، ونعني رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، في يناير/ كانون الثاني، وفبراير/ شباط 2013. ووجدناه -أي مرسي- يتحدث عن «السلام العادل» بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وعن موافقة

مصر على أي حل يرتضيه الشعب الفلسطيني للقضية الفلسطينية، وذلك في إشارة ضمنية إلى موافقة النظام المصري على نهج التفاوض والتسوية مع الدولة الصهيونية، إذا وافق الشعب الفلسطيني على ذلك، وهو نفسه ما كان يقوله نظام حسني مبارك، وطالما ندد به الإخوان المسلمون قبل «ثورة يناير»، منادين بتحرير فلسطين كاملة، واعتبارها وقفًا إسلاميًا لا يجوز لأحد التصرف فيه.

كذلك وجدنا مرسي وهو على سدة الرئاسة، يحاول تأويل تصريحاته التي أصدرها قبل «ثورة يناير» ضد اليهود، بما لا يغضب الأمريكيين، ووجدنا وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يقف في الكونغرس الأمريكي مساء 24 يناير/ كانون الثاني 2013م محاولًا الدفاع عن تلك التصريحات، وعن علاقات الإدارة الأمريكية بجماعة الإخوان المسلمين!

باقي الأحزاب الإسلامية

أما حزب النور، فقد سار الخطاب العام للحزب -ومن خلفه الجبهة السلفية- بشأن الدولة الصهيونية، في الاتجاه السياسي الذي ساد الساحة السياسية في مصر، الذي يحترم اتفاقية الصلح مع الدولة الصهيونية، ويرى في تعديل بنودها أقصى ما يمكن فعله حاليًا. وفي هذا قال بيان للحزب بتاريخ 24/ 12/ 2011م: «حزب النور يرى أنه لا يصح الإقدام على ما فيه ضرر لمصر وأبنائها، ويرى خطورة أن تنقض الدولة اتفاقيَّة دوليَّة من جانب واحد، وإن كانت قد أُبرمت في ظل نظام ديكتاتوري، لذلك فإن الحزب يعلن أنه سوف يحترم هذه الاتفاقيَّة، مع السعي الدائم لتعديل بنودها الجائرة بالسبل المشروعة كافة».

وفي ما يخص العلاقات مع الدولة الصهيونية، أضاف البيان أن الحزب «يقف بقوة ضد محاولات التطبيع والحوار بصوره كافة، وضد إقامة علاقات حزبية أو شعبية مع كيان يريد طمس هويتنا».

وقد جاء ذلك البيان لمواجهة عاصفة الاستنكار التي لقيها الحزب بسبب متحدثه الرسمي -آنذاك- يسري حماد، ففي يوم الثلاثاء 20/ 12/ 2011م صرح حماد لموقع «اليوم السابع» الإخباري المصري، أن الحزب لديه استعداد لدراسة البدء في حوار مع الخارجية الإسرائيلية إذا تلقى دعوة رسمية بالحوار عن طريق وزارة الخارجية المصرية، مشيرًا إلى أن الحزب لم يتلق أيّ دعوة رسمية حتى حينه للحوار مع أي طرف خارجي.

وقال حماد: «إذا جاءت دعوة رسمية فسيتم دراستها في الهيئة العليا للحزب، لمعرفة هل توجد فائدة في هذا الحوار أم لا... إذا أصبح حزب النور جزءًا من السلطة الحاكمة في مصر، سنبحث أيّ دعوة تأتي للحوار مع الجانب الإسرائيلي، في إطار المصالح العليا للبلاد، لأن ثمة من يظن أننا إذا وصلنا للسلطة فسنعلن الحرب ضد إسرائيل، ونلغي اتفاقية كامب ديفيد، ونحن نؤكد أن هذا الكلام غير صحيح، لأننا إذا تسلمنا الدولة فسنحافظ على جميع الاتفاقيات الدولية، وإذا كان ثمة من يشكو من وجود نصوص مجحفة في هذه الاتفاقيات فسنبحث تعديلها عن طريق المفاوضات».

ولم يكن دخان هذه التصريحات قد هدأ، حين أذاع راديو الجيش الإسرائيلي في اليوم التالي تصريحات أدلى بها حماد للراديو، أكد فيها أن حزبه لا يعارض التفاوض مع الدولة الصهيونية، وأنه سيحترم معاهدة الصلح معها، وأن الحزب يرحب بالسياحة الإسرائيلية لمصر.

وعلى الرغم من أن أعضاء من «الجماعة الإسلامية» قد شاركوا في اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات، وكان من الأسباب المعلنة آنذاك للاغتيال، عقد السادات معاهدة الصلح مع الدولة الصهيونية، فإن الجماعة بعد «ثورة يناير» باتت لا ترفض المعاهدة من حيث المبدأ؛ بل ترى أنه ينبغي تعديل بنودها، التي تقيد مصر وتمنعها من السيطرة الأمنية على حدودها مع فلسطين، وعلى شبه جزيرة سيناء، وقد عبرت الجماعة عن ذلك في بيان أصدرته يوم الاثنين 6 أغسطس/ آب 2012م، تعليقًا على مقتل جنود مصريين في منطقة رفح الحدودية مع فلسطين المحتلة.

بل إن طارق الزمر، عضو مجلس شورى الجماعة، ومدير المكتب السياسي لحزب «البناء والتنمية» الممثل للجماعة الإسلامية، صرح بعد أسبوعين في حوار صحفي أجراه معه كاتب هذه السطور لموقع «البديل الإلكتروني»[1]، بأنه لا يمانع في التعامل مع «الشعب الإسرائيلي» كأي شعب في العالم إن كفت الدولة الصهيونية عن عدوانها على الدول العربية، واحترمت شعوبها.

أما حزب الوسط، فإنه كغالب الإسلاميين، لا يرفض معاهدة الصلح معها مبدئيًّا، وإنما يدعو لإعادة النظر في بنودها، وقد عبر عن ذلك في بيان أصدره يوم 18/ 10/ 2012م للتعليق على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

---

(1) نشر الحوار على الموقع بتاريخ: 23/ 8/ 2012م، على الرابط:
http://elbadil.com/hot-issues-reports/2012/08/23/60491.

أما الظاهر في موقف (حازم صلاح أبو إسماعيل) من معاهدة الصلح مع الكيان الصهيوني، فهو يرفضها، مثلما قال في أكثر من حوار تلفزيوني[1]، ولكنه في الوقت نفسه، يتبنى تعديل بنود المعاهدة، بدلًا من إلغائها، ويحبذ الانتظار حتى تقوى مصر وتستطيع إلغاءها[2].

أما الجبهة السلفية، فقد صرح منسقها خالد سعيد، لموقع «صدى البلد» المصري، يوم 16/ 11/ 2012م بأن فتح باب الجهاد لنصرة أهالي غزة واجب شرعي، لكن ظروف مصر لا تسمح بذلك لا سياسيًا ولا عسكريًا ولا اقتصاديًا، وبأن الجبهة تطالب بفتح الحدود مع فلسطين فتحًا كاملًا غير مشروط، أو محددًا بمدة، وبتعديل معاهدة الصلح مع الدولة الصهيونية.

إذن، فالموقف الإسلامي العام من الدولة الصهيونية، هو الإقرار بعدائها لمصر والعرب والمسلمين، ورفض التطبيع معها، والإقرار في الوقت نفسه بعدم القدرة على الدخول في صراع عسكري معها، وهو ما يجعل تعديل اتفاقية الصلح معها بما يخدم المصالح المصرية، هو السقف الذي يتحركون تحته. وهذا الموقف تشترك فيه أغلب القوى السياسية المصرية حاليًا، وليس حكرًا على الإسلاميين. والتبرير الذي ساقته القوى الإسلامية لهذا الموقف، هو حاجتهم للتمكن من الحكم، والاستقرار فيه، ومعالجة ظروف البلاد السياسية والاقتصادية المتردية، قبل التفكير

---

(1) مثل حواره مع الإعلامية لميس الحديدي على قناة (سي بي سي) الفضائية، بتاريخ 12/ 11/ 2011م.

(2) مثلما صرح في حوار مع فضائية «الحكمة» المصرية، مساء 14/ 6/ 2013م.

في الدخول في صراع مع الدولة الصهيونية، خاصة أن الولايات المتحدة ستكون في صفها حتمًا، في ذلك الصراع.

ج- العلاقات الإقليمية

تفاوتت مواقف الإسلاميين تجاه القوى الرئيسية في المنطقة: دول الخليج، وسوريا، وإيران، وتركيا، وارتبط ذلك الاختلاف بطبيعة الرؤية السياسية لكل فصيل، وتحالفاته، ومصالحه السياسية، وذلك على النحو الآتي:

دول الخليج

في إطار العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة، بات النظام المصري حريصًا على التناغم والانتظام في سياق التحالف الإقليمي (التركي- القطري) المتناغم مع استراتيجية الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية، لحد بعيد، وتبدى ذلك في الزيارات المتكررة للمسؤولين الأتراك والقطريين للقاهرة، خلال الشهور السابقة على الإطاحة بمرسي، وزيارات المسؤولين المصريين للبلدين في الفترة نفسها.

فيما بدت علاقات الرئيس مرسي، وجماعة الإخوان المسلمين بالمملكة السعودية والإمارات -حليفي الولايات المتحدة- متوترة، وأن جماعة الإخوان كانت تستشعر تآمرًا من السعودية والإمارات على النظام الذي تحاول بناءه في مصر، بينما تتخوف الدولتان من الطموح الإخواني في منطقة الخليج.

وعلى الرغم من ذلك فقد أعلن مرسي عن التزام نظامه بسياسة

حسني مبارك تجاه دول الخليج، التي تعتبر «أمن الخليج» خطًّا أحمر لمصر[1]، وهي المقولة التي كان مبارك يؤكد بها سياساته العدائية تجاه إيران وحلفائها.

وقد سار حزب الوسط في ركاب جماعة الإخوان المسلمين، في موقفها من دول الخليج، من حيث اعتبار قطر صديقًا، واعتبار السعودية والإمارات معاديتين لـ«ثورة 25 يناير»، وللنظام الإسلامي الذي ظهر في مصر بعدها.

أما أغلب السلفيين، فقد دانوا بالولاء والتأييد تجاه المملكة العربية السعودية، باعتبارها راعية الدعوة السلفية في العالم الإسلامي، وباعتبار تلقي كثير منهم أصول المنهج السلفي من المملكة. وقد جعلهم هذا الولاء يرتبطون في مواقفهم من القوى الإقليمية الأخرى، مثل إيران، برؤية المملكة السعودية، وفتاوى مشايخها.

وفي هذا الصدد قد تكون الجبهة السلفية استثناء يؤكد القاعدة، فإن موقفها من المملكة السعودية لم يتسم بالتأييد والموالاة كأغلب السلفيين، ففي الوقت الذي استنكرت فيه العدوان على السفارة السعودية بالقاهرة في بيان لها بتاريخ 16/ 9/ 2011م، فقد دعت الجبهة للتظاهر أمام السفارة نفسها يوم 16/ 12/ 2011م للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين المصريين بالمملكة.

---

(1) في تصريحات لصحيفة «عكاظ» السعودية نشرتها على موقعها الإلكتروني يوم 10/ 7/ 2012م.

باستثناء حزب العمل، الذي يحتفظ بعلاقات قوية مع النظام الإيراني وحلفائه، اتفق إسلاميو مصر على العداء للنظام السوري، وتأييد إسقاطه. وقد انطلقت جماعة الإخوان المسلمين في موقفها هذا من ثأرها التاريخي مع النظام السوري، في أحداث حماة 1982م، ومن اعتقادها أن إسلاميي سوريا هم الوريث المتوقع للنظام السوري في حال سقوطه.

وفي موقفه المعلن مما يحدث في سورية، سار محمد مرسي في إطار الموقف الغربي الرافض لاستمرار بشار الأسد في الحكم، ودأب مرسي منذ حملته الانتخابية على إعلان تأييده لـ«الثورة السورية» وتأييده لـ«إسقاط النظام السوري»، ورفضه التعاون مع الدول الداعمة للنظام السوري، ولكن تلك اللهجة المتشددة أخذت في الخفوت، مع الوقت، ومع احتياج نظام الإخوان للدعم الاقتصادي والسياسي. وهو ما جعل مرسي يزور الصين في أواخر أغسطس/ آب 2012م ويعقد معها الاتفاقات الاقتصادية، ويستقبل الرئيس الإيراني في القمة الإسلامية بالقاهرة في فبراير/ شباط 2013م، ويوافق على استقبال السياحة الإيرانية لمصر، بعد انقطاع دام أكثر من ثلاثة عقود، ثم يتوجه لزيارة روسيا في إبريل/ نيسان 2013م، ومن هناك يعلن أنه يقدر وجهة النظر والموقف الروسي تجاه حل «الأزمة السورية».

والظاهر من هذه المواقف، أن الرئيس، وجماعته، كانوا يحاولون الاستفادة اقتصاديًا، من الدول الإسلامية الجارة، وحليفاتها، في إطار الهامش المسموح به أمريكيًا، ودون تغيير حقيقي في السياسات العامة، التي تقوم على «التحالف»، و«التعاون» مع الولايات المتحدة الأمريكية، بما

يستلزمه ذلك من سياسات «غير عدائية» نحو الدولة الصهيونية، وسياسات ودية نحو دول الخليج الموالية للولايات المتحدة.

أما مجمل السلفيين فقد تأثروا بالموقف السعودي المعادي للنظام السوري، الذي اعتبروه مخالفًا للإسلام لتحالفه مع إيران الشيعية، العدو الألد للسلفيين.

تركيا

كما أسلفنا دخل الإخوان المسلمون في التحالف الإقليمي التركي- القطري، والحقيقة أن الجماعة أبدت ولعًا كبيرًا بالتجربة الإسلامية في تركيا، واعتبرتها نموذجًا تسير على هداه في مصر، ولعل ذلك كان ملحوظًا حتى في اسم الحزب الذي أطلقته الجماعة «الحرية والعدالة» المشابه لاسم الحزب الإسلامي الحاكم في تركيا «العدالة والتنمية»، وكان من نتائج ذلك الولع رغبة الجماعة في استنساخ تجربة الحزب التركي الحاكم مع المؤسسة العسكرية التركية، حيث استطاع ذلك الحزب مع الوقت ترويض المؤسسة العسكرية، وتقليص صلاحياتها الدستورية، والقضاء على تهديدها للحكومة، وكان لتلك السياسة آثارها السيئة في مصر، نظرًا إلى اختلاف السياق التاريخي، ولاختلاف طبيعة المؤسسة العسكرية في تركيها، عن نظيرتها في مصر، كما أوضحنا في موضع سابق.

أما حزب النور السلفي، فحسبما نشرت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية المصرية، فقد صرحت قياداته خلال ندوة عقدت بالإسكندرية مساء 15/ 9/ 2011م، أن تركيا تمثل نموذجًا اقتصاديًّا يجب الاقتداء به لإحداث تنمية باقتصادنا الوطني، غير أن التجربة العلمانية بتركيا لا يمكن

تطبيقها على الثقافة المصرية. وقالت إن مصر نجحت في تحقيق خطوات كبيرة اتجاه الثقافة الإسلامية ولا يمكن التنازل عنها.

كما سارت رؤية قادة الجماعة لتركيا في مجمل الرؤية الإسلامية التي تعتبر «حزب العدالة والتنمية» التركي نموذجًا ناجحًا للأحزاب الإسلامية، ولعلنا نلحظ التشابه بين اسم الحزب الممثل للجماعة (البناء والتنمية)، والحزب التركي الحاكم (العدالة والتنمية). وهذا ما أكده هشام النجار، عضو اللجنة الإعلامية بحزب «البناء والتنمية» خلال استضافته مساء الجمعة 8/ 3/ 2013م على قناة «النيل الثقافية» الحكومية المصرية، ضمن فترة مفتوحة عن التجربة التركية والقواسم المشتركة وكيفية الاستفادة منها، مع التأكيد في الوقت نفسه على ضرورة مراعاة الفروق بين البلدين، وظروف كل منهما.

أما حزب الوسط فقد دعا على موقعه الرسمي لعلاقات متوازنة مع تركيا، وجذبها لصالح القضايا العربية[1].

إيران

أما العلاقات مع إيران، فيحكمها عاملان سنجدهما عند معظم القوى الإسلامية، وهما: الخوف من نشر التشيع في مصر، والتنديد بدعم إيران لنظام بشار الأسد، الذي يعاديه مجمل إسلاميي مصر حاليًا.

وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين كثيرًا ما أبدت إعجابها

---

(1) انظر الرابط:

http://www.alwasatparty.com/questions.php.

بالثورة الإيرانية، واعتبرتها نموذجًا لـ«الثورة الإسلامية»، وعلى الرغم من أن خطاب الجماعة السياسي قبل «ثورة يناير»، كان قريبًا من الخطاب الإيراني المعادي للدولة الصهيونية والولايات المتحدة، فإن الجماعة لم تخطُ خطوات حقيقية نحو إعادة العلاقات الرسمية مع النظام الإيراني، التي قطعها الرئيس الراحل أنور السادات، عقب نجاح الثورة الإيرانية، وسار خلفه حسني مبارك على السياسة نفسها، إرضاء للولايات المتحدة والدول الخليجية، ففي سعي «النظام الإخواني» لإقامة علاقة تعاون استراتيجي مع الولايات المتحدة يقوم على المصالح المشتركة. ارتبطت علاقة النظام الإخواني -إن جاز لنا الوصف- بإيران وحلفائها، بحسابات مصالح مصر مع الولايات المتحدة، فقد أدى خطاب مرسي في القمة الإسلامية بطهران (بتاريخ 30/ 8/ 2012م)، إلى استفزاز مذهبي لم يكن له مبرر، آنذاك، سوى استرضاء دول الخليج والولايات المتحدة. ولم تفلح زيارة الرئيس الإيراني للقاهرة، في الأسبوع الأول من فبراير/ شباط 2013م، في دفع تلك العلاقات بشكل ملحوظ ومؤثر في المعادلة السياسية في المنطقة؛ بل إن زيارة رئيس الوزراء المصري للعراق في الأسبوع الأول من مارس/ آذار 2013م، لم تأت في إطار تقارب مع الشيعة وإيران كما ردد محللون، فالإدارة العراقية الحالية وثيقة الصلة بالولايات المتحدة، وليست خارج نفوذها، وليس لدى الولايات المتحدة تحفظ حقيقي على تعاون النظام المصري معها.

كما تأثر موقف جماعة الإخوان من إيران، بخصومة الجماعة مع النظام السوري، الحليف القوي لإيران.

ولأن أغلب أعضاء مجلس الدعوة السلفية تلامذة للدعوة الوهابية بالمملكة السعودية، فإن الموقف الأبرز للمجلس في الشؤون الخارجية هو رفض إعادة العلاقات مع إيران، وأعضاؤه يقودون حملة شديدة على ما يسمونه «الخطر الشيعي» على مصر، وقد أصدر المجلس بيانًا في 16/ 2/ 2013م جاء فيه: «مجلس شورى العلماء يستنكر بشدة الانفتاح على إيران لما في ذلك من خطر على أهل السنّة ودعوتهم ووحدتهم».

وقد قال الداعية محمد حسين يعقوب في فيديو منشور على موقع اليوتيوب بتاريخ 21/ 6/ 2012[1]، إن مجلس شورى العلماء اجتمع بمحمد مرسي حين كان مرشحًا للرئاسة، وأن المجلس قرر تأييد مرسي بعد أن أكد لهم أن «الشيعة» أخطر من اليهود.

وعلى الرغم من أن ياسر برهامي، أحد الأعضاء الثلاثة لمجلس رئاسة الدعوة السلفية، قد سبق أن قال إنه يوافق على إقامة علاقات مع إيران بشروط تتمثل في عدم محاولة نشر المذهب الشيعي داخل مصر، وكذلك المحافظة على الاستقرار المجتمعي والسياسي لدول الخليج والعراق ولبنان وسوريا، والتوقف عن هذه التدخلات في سوريا[2]، فإن الرجل شارك عددًا من مشايخ السلفيين في مؤتمر عقدوه مساء الجمعة 5/ 4/ 2012م، تحت عنوان «خطر التشيع في مصر»، وليلتها أكد أن السلفيين سيتصدون لمحاولة الحكومة فتح باب العلاقات مع إيران.

---

(1) رابط الفيديو:

http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=56Spz9nIVQw

(2) في حوار نشره الموقع الرسمي للدعوة السلفية «أنا السلفي» في بداية يوليو 2012م.

وفي السياق نفسه كتب نادر بكار مقالتين على موقع الحزب بتاريخ (2ـ6/ 4/ 2013م) تحت عنوان «التقارب مع إيران مسألة القوة الناعمة»، يحذر فيهما من خطورة فتح العلاقات مع إيـران على الأمـن القومي المصري.

ويمكن أن نربط موقف الدعوة السلفية وحزبها من إيران، بالعلاقة القوية التي تربط السلفية المصرية بـ«سلفيات الخليج»، خاصة في المملكة السعودية، وفي ضوء تلك العلاقات يمكن فهم كثير من مواقف الدعوة السلفية الخارجية والداخلية.

أما الجماعة الإسلامية، ففي موقفها من إعـادة العلاقات الرسمية مع إيران، نجدها تتبع الموقف السلفي الرافض للعلاقات مع إيران خوفًا من التمدد الشيعي في مصر، وهو ما تمثل في تصريحات أمراء الجماعة بالمحافظات، مثل حمادة نصار، المتحدث باسم الجماعة الإسلامية في أسيوط، الذي شن في تصريحات صحفية، نشرت يوم 10/ 4/ 2013م[1] هجومًا شرسًا على موافقة الإخوان والحكومة على السياحة الإيرانية في مصر، موضحًا أنها كارثة بالمقاييس كلها لأنّ السوّاح الإيرانيين ذوي مرجعية وأيديولوجيا شيعية، ويحاولون جاهدين نشر المذهب الشيعي في مصر.

وقبلها بيوم نشر الموقع الرسمي للجماعة مقالًا لعضو اللجنة

---

(1) نشرت التصريحات في موقع جريدة «فيتو» القاهرية، يوم 10/ 4/ 2011م، على الرابط: http://www.vetogate.com/260067#.UXaDh6JHKtg.

الإعلامية بحزب «البناء والتنمية» هشام النجار يتحدث فيه عن وجوب التصدي للشيعة الفرس، وإعادة إيران لأحضان أهل السنّة[1].

وفي ندوة عقدتها جريدة «الأهـرام «الحكومية ونشرتها بتاريخ 12/ 9/ 2012م، قال عصام دربالة، رئيس مجلس شورى الجماعة، إن إيران وحزب الله من أجل تخفيف الضغط عليهما من الولايات المتحدة وحلفائها، يستهدفان المناطق الرخوة في سيناء المصرية، من أجل الضغط على الكيان الصهيوني، وشغله عن اتخاذ أي قرار تصعيدي تجاه إيران وحزب الله.

في المقابل كان ثمة تيار في الجماعة وحزبها، ينظر إلى العلاقات مع إيران من منظور المصالح السياسية، وهو ما عبر عنه طارق الزمر في أكثر من تصريح صحفي وإعلامي، مثل حديثه لصحيفة «المصري اليوم» القاهرية، بتاريخ 2/ 9/ 2012م، الذي قال فيه «علينا إعادة النظر مع علاقتنا بإيران كدولة، وكسر الجمود الذي خلقه النظام السابق على مدى سنوات طويلة، ومع ذلك سنقف ضد أي محاولة لنشر المذهب الشيعي في مصر، علمًا بأننا لا نمانع في عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين» وفي تصريح لموقع صحيفة «صدى البلد القاهرية»، بتاريخ 7/ 2/ 2013م، قال الزمر إن لديه شروطًا أربعة لفتح العلاقات مع إيران، وهي: وقف التدخل الإيراني في سوريا، وعدم التعرض مطلقًا لدول الخليج وتأمينها من الخطر، وثالثًا

---

(1) المقال على الرابط:

http://www.egyig.com/Public/articles/recent_issues/965502076/.shtml.

الحفاظ على حقوق أهل السنّة في دولة إيران، وأخيرًا عدم نشر المذهب الشيعي في مصر.

جاءت في الاتجاه نفسه، تصريحات خالد الشريف، المستشار الإعلامي لحزب البناء والتنمية، الذي دعا إلى الانفتاح على إيران وتركيا، قائلًا لموقع «البوابة نيوز»: «على الرغم من رفضنا الشديد لتواطؤ إيران مع جرائم نظام الأسد ضد الشعب السوري، فإن انفتاح مصر على القوى الكبرى في المنطقة، ومنها إيران وتركيا، يبدو مهمًّا جدًّا لردع الجانب الأمريكي وردع الهيمنة الأمريكية، والتأكيد لها على وجود بدائل تستطيع معها مصر توثيق علاقاتها مع الدول الكبرى»[1].

أما حازم أبو إسماعيل فقد صرح في بعض اللقاءات، أنه لا يمانع في عودة العلاقات السياسية والاقتصادية مع إيران المشروطة بألا تسعى لنشر المذهب الشيعي في مصر، وألا تتحول العلاقات السياسية لعلاقات دينية[2]، خاصة أن عودة العلاقات السياسية بين مصر وإيران تحدث ضغطًا على الولايات المتحدة، وتوازنًا مع العلاقات دول الخليج، ثم في ما يشبه التراجع قال الرجل في مؤتمر تدشين حزبه «الراية» بمحافظة الشرقية، مساء 26 فبراير/ شباط 2013م، إنه شخصيًّا ضد العلاقات مع إيران، ولكنه يرى أن الرئيس مرسي يفتح باب العلاقات مع إيران كنوع من الضغط على الدول الخليجية التي تعادي الثورة المصرية وتؤوي أعداءها.

---

(1) التصريح منشور بتاريخ 8/ 4/ 2013 على الرابط:

http://www.albawabhnews.com/news/30860.

(2) مثلما صرح في لقاء على فضائية «الحكمة» المصرية، مساء 27/ 6/ 2011م.

أما الجبهة السلفية فرفضت الجبهة بقوة إعادة العلاقات مع إيران، وقد برر منسق الجبهة، خالد سعيد، هذا الموقف لقناة «التحرير» المصرية، مساء 6/ 4/ 2013م، بأن إيران لديها مشروع شبيه بالكيان الصهيوني ويهدف إلى التوسع.

أما حزب الوسط، فيدعو على موقعه الرسمي إلى علاقات متوازنة مع إيران، وإلى جذبها لصالح القضايا العربية، ويعلن الحزب عن رفضه المبالغة في التخويف من «المد الشيعي»، وفي الوقت نفسه يرفض التبشير بالمذهب الشيعي في مصر، أو بالمذهب السني في إيران، حتى لا يتعرض السلام الاجتماعي للخطر[1].

وإجمالًا يمكن أن نقول إن السياسات الخارجية للإسلاميين، لم تختلف استراتيجيًّا عن سياسات نظام مبارك، وإن اختلفت في التفاصيل، وإن الإسلاميين لم ينجحوا في هذا الملف، في بلورة «رؤية» تخرج مصر من حالة التبعية والدوران في فلك المعسكر الغربي الرأسمالي، وتدفعها نحو التحالف مع القوى الإقليمية المعادية للمشروع الأمريكي-الصهيوني، وكانت «ضرورات التمكين» و«الحاجة للاستقرار في السلطة»، و«عدم ملاءمة ظروف البلاد»، هي المبررات والأعذار للاستمرار في تلك الدائرة.

---

(1) انظر الرابط:

http://www.alwasatparty.com/questions.php.

الفصل الرابع
تقييم إجمالي واستنتاجات

بعد الرحلة السريعة مع أداء الإسلاميين المصريين خلال 17 شهرًا قضوها في السلطة، نخرج ببعض الملاحظات، والاستنتاجات، على النحو الآتي:

1ـ عدم الاستعداد للسلطة

بالنظر إلى المرحلة التي كان يمر بها العمل الإسلامي في مصر حين وقعت «ثورة 25 يناير»، نجد أن الإسلاميين لم يكونوا على استعداد لتسلم السلطة عقب الإطاحة بمبارك، ولم يكونوا يملكون الكوادر الكافية المؤهلة لتحمل أعبائها، وكان الأولى بهم ألا يتصدّوا لتحمل مسؤولية البلاد في تلك الفترة، خاصة مع ما يعلمونه من تربص الثورة المضادة بهم، وبقوى الثورة عمومًا، ومن تفاقم مشكلات البلاد وتعقدها، وكان الأفضل للجميع أن ينافس الإسلاميون على نسبة محدودة من مقاعد البرلمان، وألا يدفعوا بأحد رجالهم لمنصب رئاسة الجمهورية، وأن يركزوا جهدهم على انتخابات المحليات والبلديات، التي يمكن من خلالها أن يحدثوا

الإنجازات الملموسة، ويتصدوا في الوقت نفسه لهيمنة الفاسدين في المحليات التي تمثل عصب الحياة في البلاد.

وكان الأولى بهم في الوقت نفسه أن يُقدموا «معركة الحرية» على ما سواها من معارك، حتى معركة الشريعة نفسها، فالشريعة الإسلامية لا يمكن تطبيقها، ولن تكون خيارًا للشعب إلا في مناخ من الحرية والإنسانية. وكان عليهم أن يدفعوا الثورة للأمام نحو تحقيق أهدافها، خاصة أنها رفعت عنهم الظلم والاضطهاد، وأخرجت معتقليهم من السجون، ومنحتهم فرصة الوجود العلني والقانوني في المجتمع.

2ـ الطبيعة الإصلاحية للمشروع الإسلامي

حالت «الطبيعة الإصلاحية» التي اصطبغ بها المشروع الإسلامي المصري، دون تعاطي الإسلاميين مع مقتضيات مرحلة ما بعد الإطاحة بمبارك على نحو صحيح، فتلك المرحلة كانت تستوجب روحًا ثورية، راغبة في تغيير جذري للمجتمع، ولبناه الاجتماعية والسياسية، وفي هدم البنى القديمة كلها لنظام مبارك، ولكن جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تقود المعسكر الإسلامي رأت في مجرد عزل مبارك عن الحكم (وإن بقي نظامه كما هو) انتصارًا كبيرًا لها، فهي القوة السياسية الوحيدة المنظمة، والقادرة على الفوز بأي انتخابات قادمة، وعلى وراثة نظام مبارك، لذا كانت حريصة على إخلاء ميدان التحرير من الثوار بمجرد الإطاحة بمبارك، وعلى التعاون مع المجلس العسكري في إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة.

وبدا من السلوك السياسي للجماعة، ولعموم الإسلاميين، أنهم يريدون وراثة نظام مبارك ببناه السياسية والاجتماعية، والاحتفاظ به كما هو، مع صبغه بصبغة إسلامية، والقضاء على الفساد الذي أصابه، وضمان ولاء رجال نظام مبارك للنظام الجديد. وكان ذلك خطأ استراتيجيًّا كبيرًا، فلم تكن مشكلة نظام مبارك في مجرد الفساد الذي شابه؛ بل في بنيته من الأصل، فهي بنية تقوم على الاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي، والانتقاص من قيمة الإنسان وقدره، والتبعية للغرب، لذا كان «التغيير» هو أول مطالب الثورة الثلاثة، سابقًا «الحرية» و«العدالة الاجتماعية».

كما إنّ رجال نظام مبارك، خاصة رجال الأجهزة الأمنية، لم يكن لهم أن يعطوا ولاءهم لنظام يحارب الفساد، أو يغير من طبيعة عملهم التي اعتادوها طوال 30 سنة في عهد حسني مبارك، وكان طبيعيًّا أن يقاوموا النظام الجديد بقوة، وأن يسعوا لإسقاطه، ما لم يعمل النظام الجديد على تطهير تلك الأجهزة، وإعادة بنائها وفقًا لأهداف الثورة، ومطالبها.

وقد انعكست تلك الروح على السياسات الخارجية للإسلاميين وهم في السلطة، فقد سعوا لاكتساب تأييد القوى الغربية، والإقليمية، والفوز بدعمها، وعلى رأسها الولايات المتحدة، والدول الخليجية، و«ملاينة» الدولة الصهيونية، والاستمرار تحت مظلة معاهدة الصلح معها، وتحت مظلة السياسات الاقتصادية الرأسمالية الغربية، دون إحداث تغيير حقيقي في السياسات الخارجية المصرية، حسبما كان متوقعًا من السلطة المنتخبة في مصر عقب «ثورة 25 يناير».

3- اتباع منهج الملاينة والمهادنة مع النظام القديم

اتبع الإسلاميون منهج «المهادنة» و«الملاينة» مع قوى النظام القديم، وحلفائهم في الخارج، على أمل التغلب عليهم مع مرور الوقت، واحتوائهم. كما حاولوا شراء ولاء بعضٍ من تلك القوى، غير مدركين أن عامل الوقت لم يكن في صالح الثورة؛ بل في صالح «الثورة المضادة»، التي استطاعت مع الوقت أن تجمع صفوفها، وتشحذ أسلحتها، وتشن حربًا قوية على الثورة والثوار، وقد نجحت منذ استفتاء 19 مارس/ آذار 2011م في شق قوى الثورة، وإشعال الصراع الإسلامي-العلماني في المجتمع، وهو ما جنت قوى الثورة المضادة ثماره في 30 يونيو/ حزيران وما بعدها، حين تكاتف معها معسكر كبير من الثوار، وأغلب القوى العلمانية، في صراعها مع الإسلاميين.

4- الميل لإبرام الصفقات والاتفاقات

أدت الطبيعة الإصلاحية لعموم الإسلاميين، إلى ميلهم لإبرام «الصفقات» و«الاتفاقات» مع النظام السابق. وثمة أوصاف أخرى يطلقها قادة الجماعات الإسلامية على صفقاتهم واتفاقاتهم مع النظام الحاكم، مثل كلمة «تفاهمات» التي أطلقها القيادي عصام العريان لتوصيف الاتفاق الذي أبرمه الإخوان مع نظام حسني مبارك عام 2005م، بخصوص انتخابات مجلس الشعب في ذلك العام!

وأيًّا كانت الأسماء أو الأوصاف، فتاريخ جماعة الإخوان المسلمين، على الأقل في عهد حسني مبارك، حصلت فيه أكثر من صفقة مع النظام

الحاكم، كان آخرَها الاجتماعان اللذان شارك فيهما محمد مرسي وسعد الكتاتني في أثناء الأحداث الأولى للثورة مع عمر سليمان، نائب الرئيس حسني مبارك حينها. وحسب كلمات سعد الكتاتني[1]، فقد اتفق مفاوضو الجماعة مع نائب الرئيس على الإفراج عن «المظلومين» من المعتقلين السياسيين بعد فرزهم، وعلى رفع حالة الطوارئ فور انتهاء الأحداث الجارية آنذاك (ولم يصف الكتاتني ما يجري بأنه ثورة)، وعلى أن تُجرى الانتخابات البرلمانية والرئاسية التالية دون فرض حالة الطوارئ، وأن يُكفل حق التظاهر شريطة ألا تُعطل مؤسسات الدولة والحياة العامة، وقد وصف الكتاتني الاتفاق مع عمر سليمان بأنه «إيجابي» و«ممتاز»، وقال إنه سيعمل على توعية شباب الميدان ليستوعبوا الاتفاق ويوافقوا عليه! وحذر الكتاتني من «المُشوشِين» أصحاب المصالح الذين سيعملون على عرقلة هذا الاتفاق!

كما اعترف الداعية الإسلامية صفوت حجازي أنه كان يستقبل في ميدان التحرير في كل ليلة من أحداث الثورة الأولى، مندوبًا من جهاز المخابرات العامة للتحدث معه في تطورات الوضع السياسي، في محاولة من رئيس الجهاز السابق، اللواء عمر سليمان للوصول لاتفاق لإخلاء الميدان وإنهاء الثورة، ولكن حجازي يؤكد أنه رفض استقبال ذلك المندوب بعد أحداث ما سمي بـ«موقعة الجمل» يوم الأربعاء 2 فبراير/ شباط 2011م!

كما علمنا من أكثر من مصدر داخل جماعة الإخوان والتيار السلفي،

---

(1) في لقاء على قناة «المحور» المصرية مساء 4 فبراير/ شباط 2011م.

أن مليونية «جمعة الشريعة» التي نظمها الإسلاميون يوم 29 يوليو/ تموز 2011م، وعُرفت إعلاميًّا بـ«جمعة قندهار»، قد تمت بإيعاز من المجلس العسكري وباتفاق معه، وكان هدف الإسلاميين من المليونية: تأديب العلمانيين وإرهابهم، واستعراض قوة الإسلاميين، والتأكيد على هوية مصر الإسلامية، بينما كان المجلس العسكري يرغب من التشجيع على تلك المليونية في أن يُري الغرب وجهًا إسلاميًّا مخيفًا، لعل قادته يقتنعون بضرورة بقاء المجلس على رأس الحكم كي لا يكون الإسلاميون هم البديل.

وإذا عدنا إلى نقطة تاريخية أبعد، فإن ثمة روايات تاريخية تقول إن الرئيس السابق أنور السادات سمح بعودة جماعة الإخوان المسلمين للعمل السياسي والدعوي بعد التنكيل بهم في عهد سلفه جمال عبد الناصر، مقابل أن يتصدوا للشباب الناصري والشيوعي في الجامعات وغيرها من المؤسسات، أي أن عودة الجماعة في السبعينيات كان في إطار صفقة واتفاق مع الرئيس السادات.

ولم يخلُ تاريخ بعض الأجنحة السلفية من مثل تلك «الاتفاقات» و«التفاهمات» مع النظام السابق، ففي قضية مقتل الشاب السلفي السكندري سيد بلال يوم 6 يناير/ كانون الثاني 2011م أثناء اعتقاله من جهاز «أمن الدولة»، استعان الجهاز ببعض القيادات السلفية في المدينة لتمرير الصلاة على الشهيد ودفنه دون إثارة مشاكل من الأهالي، كما اتصلت القيادات السلفية نفسها بعد خلع حسني مبارك ببعض أهالي شهداء الثورة وعرضوا عليهم قبول الديات مقابل التنازل عن دعاواهم ضد ضباط الشرطة وأفرادها.

أما الجماعة الإسلامية فقد كان خروجهم من المعتقلات في بداية العقد الماضي، بناء على اتفاق ما سمي بالمراجعات الفكرية التي قام بها القيادات الفكرية للجماعة، تحت إشراف اللواء أحمد رأفت لواء أمن الدولة، الذي يعد أبًا روحيًّا لتلك الصفقة التاريخية التي غيرت من الوجهة الرسمية لجماعات السلفية الجهادية، وأعفت النظام الحاكم من ثَم من عبء ثقيل حمله طوال الثمانينيات والتسعينيات.

وتعود علة هذا النهج في نظري إلى الطبيعة الإصلاحية الغالبة على المشروع الإسلامي السلمي (أي مشروع الإخوان والسلفيين غير الجهاديين)، وهي طبيعة متأثرة بالفقه السياسي الإسلامي لدى أهل السنّة الذي اتسم تاريخيًّا باجتناب الصدام مع الأنظمة الظالمة، وبتفضيل الصبر على الحاكم الظالم ومحاولة نصحه إذا كان الخروج عليه سيريق الدماء ويُعرض البلاد للفتن، مع محاولة إصلاح ما يتسبب فيه هذا الحاكم من فساد. كما إن ثمة فكرة إسلامية أخرى قوت هذا النهج الإصلاحي لدى الإسلاميين، فهم يؤمنون بكراهية طلب الإمارة (السلطة) وكراهية الحرص عليها، لذا نجد الإسلاميين المسيسين يرددون في أدبياتهم أنهم لا يسعون للسلطة إلا مكرهين لتحقيق المقاصد الشرعية، وأن الحاكم إن استجاب لمطالبهم وقام بها فلا حاجة بهم لتولي السلطة؛ بل سيكتفون بالنصح له. لذا لم يكن غريبًا أن نجد المرشد الحالي للإخوان المسلمين (د. محمد بديع)، يصرح في لقاء تلفزيوني عقب توليه منصبه، أنه سيؤيد الرئيس حسني مبارك إن قرر تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر، وكأن اتخاذ حسني مبارك لتلك الخطوة كفيل بتأييده، وتناسي جرائمه في حق المصريين ومظالمه طوال 30 سنة[1].

(1) في برنامج «لقاء اليوم» على شاشة قناة الجزيرة الفضائية، بتاريخ: 23/ 1/ 2010م.

كما قوّى من تلك النزعة لدى الإسلاميين أيضًا النهج الذي اتخذوه في العقود الأخيرة، فالإخوان حرصوا على التنافس مع النظام الحاكم في الانتخابات البرلمانية، ونجحوا في الوجود الواضح في برلماني 1984م و1987م، كما حرصوا على العمل داخل النقابات المهنية، معتمدين على عنصر الزمن في الهيمنة على مفاصل المجتمع، وفي اكتساب أرضيات سياسية واجتماعية جديدة، ومثل هذا النهج يمثل موافقة ضمنية وفعلية على العمل داخل النظام وتحت مظلته القانونية والسياسية، مع الحرص على تجنب الصدام العنيف الذي يهدد مسيرة العمل ويوقف الخطط، وفي حال الصدام مع النظام يبقى التفاوض ومحاولة الوصول إلى حلول وسط هما النهج الأمثل لقيادات الجماعة.

ونظرًا إلى حالة الحظر القانوني المفروضة على الجماعة منذ الخمسينيات، فإن أي محاولة من نظام مبارك للتعامل العلني مع الإخوان كانت تُعد اعترافًا ضمنيًّا بشرعيتهم وحقهم في الوجود القانوني، لذا نجد الإخوان طوال عهد مبارك يرحبون بأي بادرة من النظام للتعاون معهم، ولا يترددون في حشد أعضاء الجماعة في استاد القاهرة في مارس/ آذار 2003م تحت مظلة الحزب الحاكم، للتعبير عن الرفض الشعبي المصري لغزو العراق.

ولذا نجدهم في أكثر من موقف يعربون عن رغبتهم في لقاء مبارك والاتصال به.

ولأن طبيعة النهج الإخواني لم تتغير بعد «ثورة يناير»، فقد ظل النهج الإصلاحي التفاوضي الاتفاقي مهيمنًا على أداء الجماعة، ووصل بهم الأمر

في ذروة خلافهم مع رئيس الوزراء كمال الجنزوري في النصف الأول من العام الحالي (2012م) إلى أن عرضوا سحب مرشحهم لرئاسة الجمهورية (خيرت الشاطر) في مقابل أن يُقيل المجلس العسكري رئيس الوزراء.

أما السلفيون غير الجهاديين فلم يكونوا يحملون أي مشروع سياسي قبل 11 فبراير/ شباط 2011م، وكان النظام سعيدًا بهذا النهج العازف عن السياسة، المُحرِّم للعمل بها، الراغب عن المشاركة في أنظمة وضعية تُنحي الشرع، وتحكم بقوانين وضعية علمانية ما أنزل الله بها من سلطان، بحسب التعبيرات السلفية. ومنذ بضع سنوات أخبرني أحد كبار باحثي مركز الأهرام للدراسات السياسية في حوار خاص أن نظام مبارك يعتبر محاولة إدخال السلفيين العمل السياسي «خطًّا أحمر» يستوجب «قطع رقبة» من يحاول تخطيه.

وعلى الرغم من ذلك لم ينجُ التيار السلفي من ملاحقات وتضييق جهاز أمن الدولة، فقد كان مطلوبًا أن يتم التأكد دومًا من ثبات مجمل ذلك التيار على نهجه العازف عن العمل السياسي، وأن يُضيق عليه في بعض نشاطاته كي لا يتحرك بحرية تسمح له بالتطور، وأن يتم التعرف على العناصر الجديدة التي تظهر داخله للسيطرة عليهم، كما سعى النظام للاستفادة من الأجنحة السلفية المؤيدة للنظام، مثل «السلفية المُدخلية»، التي تحرم معارضة الحاكم، ولا تجيز حتى إبداء النصيحة له علنًا، وتعتبر ذلك الموقف أصلًا من أصول عقيدة أهل السنّة والجماعة؛ وترى في مخالفة هذا الأصل خروجًا على الحاكم المسلم، وقد ظهرت تلك الطائفة السلفية في المملكة السعودية إبان حرب الخليج الثانية 1991م كتيار ديني

يقول بشرعية دخول القوات الأجنبية الجزيرة العربية، ويعادي من يرفضون ذلك الدخول من التيارات الإسلامية الأخرى، وقد اتُخذ اسم «المُدخلية» من اسم الداعية السعودي ربيع بن هادي المُدخلي.

وأبرز رموز هذا التيار السلفي في مصر: محمود لطفي عامر، وأسامة القوصي، ومحمد سعيد رسلان، وطلعت زهران، وأبو بكر ماهر بن عطية، وجمال عبد الرحمن، وعلي حشيش، وعبد العظيم بدوي، مع حفظ الألقاب العلمية لكل منهم.

وقد تبدى استفادة نظام مبارك من تلك الطائفة في مواقف كثيرة، فقد خرج الداعية محمود لطفي عامر في عام 2009م بفتوى يصف فيها حسني مبارك بأنه «أمير المؤمنين»، ومن ثَمَّ فله أن يورث الحكم إلى نجله جمال مبارك، كما فعل أبو بكر مع عمر، وفعل عمر مع الستة الذين اختارهم ليختاروا خليفة له من بينهم.

وحاول الرجل أن يُلبس فكرته هذه لباسًا شرعيًّا فقال لمحرر موقع العربية نت[1]: «ما قلته ليس بدعًا، فقد توفي الرسول ولم يستخلف أحدًا بعينه تصريحًا، وإنما قدم أبا بكر الصديق لإمامة الصلاة أثناء مرضه تفضيلًا، فأخذ المسلمون بأولويته بالخلافة، فبايعه المسلمون الأوائل، ثم استخلف أبو بكر عمر (رض)، واجتمع المسلمون على ذلك، ثم جعلها عمر في ستة، فاختير من الستة عثمان (رض) ثم استشهد ولم يستخلف، واختار المسلمون عليًّا بن أبي طالب ولم يستخلف هو أيضًا، ثم اختار المسلمون

(1) نُشر على موقع «العربية نت» بتاريخ: 1/ 11/ 2010م.

الحسن بن علي حتى انتهى المقام بتنازل الحسن، وسُمي هذا العام عام الجماعة».

ولما كانت السنوات الست الأخيرة في حكم حسني مبارك قد اتسمت بالاحتجاجات السياسية والاجتماعية والعمالية، فقد تدخل المُدخليون للدفاع عن نظام حسني مبارك بتحريم الإضرابات العمالية والاعتصامات، وفي خطبة له في مطلع عام 2007م أكد الشيخ محمد سعيد رسلان أن الاعتصامات والمظاهرات والعصيان المدني وتحريك الجماهير من أجل إحداث ثورة هو من عقائد الخوارج. وشن الشيخ هجومًا حادًّا على الصيادلة المصريين بسبب إضرابهم اعتراضًا على تشريع قانون جديد رأوا فيه ضررًا بحقوقهم، وأصّل الشيخ في خطبته العصماء لحرمة الإضرابات والاعتصامات شرعيًّا.

أما التيارات السلفية التي نجت من هذا التأييد الصريح للنظام، فقد اضطرت للتعامل مع الأجهزة الأمنية، والتنسيق معها في ما يخص إدارة المساجد وشؤون الدعوة، وكان هذا هو المدخل التفاوضي لهم مع النظام.

وهذا كله قوّى من النزعة الاتفاقية والميل للصفقات مع النظام الحاكم داخل الجماعات الإسلامية.

5ـ افتقاد الشخصيات التاريخية

بدا من الأداء العام للإسلاميين افتقادهم الشخصيات القيادية التي على مستوى المرحلة التاريخية التي بدأتها «ثورة 25 يناير»، والذين كان يمكنهم العبور بالإسلاميين من تلك المرحلة بأكبر قدر من المكاسب لهم،

بدلًا من إعادتهم للسجون والمعتقلات، وتعرضهم للمطاردة والاضطهاد، كما يجري منذ الإطاحة بمحمد مرسي من رئاسة الجمهورية.

لقد منحت الثورة جماعة الإخوان المسلمين فرصة نادرة في تاريخها وفي تاريخ الإسلاميين ككل، ولكن الجماعة لم تمتلك الشخصيات التاريخية القادرة على التعامل الصحيح مع تلك الفرصة، وحين نتأمل واقع الجماعة عقب الإطاحة بحسني مبارك، نجد أنها خسرت خلال الفترة السابقة عددًا من قياداتها التاريخية ذات الثقل الفكري والقبول الاجتماعي، أمثال: عبد المنعم أبو الفتوح، وكمال الهلباوي، ومحمد حبيب، وفي الوقت نفسه نجد الوجوه الإخوانية التي تصدرت للحديث باسم الجماعة في الإعلام، أمثال: محمود غزلان، وصبحي صالح، وأحمد أبو بركة، كثيرًا ما تسببوا بأسلوبهم وتصريحاتهم في استفزاز الناس، وإثارة اللغط حول الجماعة ومواقفها.

محمود غزلان مثلًا كانت له تصريحات مستفزة عن عرض الدية على أهالي شهداء الثورة، والعفو عمن قتلوا الثوار في المرحلة الانتقالية! وصبحي صالح أوقع نفسه والمدافعين عنه من شباب الجماعة في أكثر من موقف حرج بتصريحاته وأسلوبه العدواني، وكان آخرها ما صرح به في أحد البرامج الفضائية مساء 17 يوليو/ تموز 2012م بأنه كان يتغدى في نهار رمضان يوم السادس من أكتوبر/ تشرين الأول عام 1973م[1].

---

(1) في إحدى حلقات برنامج «تحيا مصر» على قناة المحور الفضائية. وقد اعتذر بعد أيام، وقال إنه كان يقصد نهار السادس من أكتوبر الذي قُتل فيه الرئيس أنور السادات، ولكن الاعتذار لم يُجدِ لأن كلامه في الحلقة كان واضحًا وصريحًا أنه يقصد نهار 6 أكتوبر 1973م.

ولقد علمنا أن نصائح كثيرة وُجهت لمكتب الإرشاد من داخل الصف الإخواني، ومن خارجه، بتغيير الوجوه الإعلامية المستفزة، ولكن دون استجابة.

المرشد نفسه، د. محمد بديع، يوجد من يراه «واجهة» لغيره من الشخصيات القوية في الجماعة، وعلى رأسهم خيرت الشاطر، نائب المرشد الذي يعتبره بعضٌ المرشد الحقيقي للجماعة! كذلك ثمة من يعتبر الرئيس الإخواني د. محمد مرسي واجهة ضعيفة وضعها مكتب الإرشاد في ذلك المنصب للهيمنة عليه.

كذلك تخلو التيارات السلفية من الشخصيات القيادية القادرة على التعامل مع تحديات الثورة، وحين نتأمل الحزبين السلفيين الرئيسين: النور، والأصالة، نجد أن معظم قياداتهما من الشخصيات التي كانت مغمورة قبل الثورة، حتى بين أبناء التيار السلفي، وأنهم دون المستوى المطلوب، كذلك نلحظ حالة من «الاحتراق» الجماهيري تصيب القيادات السلفية بسبب مواقف وتصريحات سياسية غير محسوبة منذ بداية الثورة، وقائمة «المحترقين» تضم: محمد حسان، وشقيقه محمود حسان، ومحمد حسين يعقوب، وخالد عبد الله، وياسر برهامي، ومحمود المصري، ويسري حماد (متحدث حزب النور الذي أدلى بتصريحات للإذاعة الإسرائيلية). وتضم القائمة كذلك بعض قادة الجماعة الإسلامية، مثل عاصم عبد الماجد، وعصام دربالة.

وفي الوقت الذي خلت فيه الأحزاب السلفية من الشخصيات القيادية، فإنها تعرضت لأكثر من فضيحة بسبب سلوك نوابها في مجلس الشعب،

منها فضيحة نائب حزب النور في مجلس الشعب، أنور البلكيمي الذي أجرى عملية تجميل في أنفه في نهاية فبراير/ شباط 2012م، وللتمويه على ذلك ادعى كذبًا أنه تعرض لسطو مسلح أسفر عن إصابته في أنفه وسرقة مبلغ من المال كان بحوزته.

أما نائب حزب النور في مجلس الشعب، علي ونيس، فقد حُكم عليه في يوليو/ تموز 2012م بالحبس سنة مع إيقاف التنفيذ، لاتهامه بارتكاب فعل فاضح مع إحدى الفتيات في سيارته في الطريق الزراعي.

وخارج الصفوف التنظيمية للجماعات والأحزاب، خسرت شخصيات إسلامية ثقلها وكثيرًا من احترامها الذي كانت تحظى به قبل الثورة، مثل الداعية صفوت حجازي، ود. سليم العوا، اللذين «احترقا» لدى الثوار بسبب علاقتهما الوثيقة بالمجلس العسكري ودفاعهما عنه، أثناء أحداث محمد محمود ومجلس الوزراء، وبالنسبة إلى العوا تحديدًا فقد اهتزت صورته كثيرًا بعد الثورة، وتعرض للانتقاد والإهانة على صفحات موقع «الفيس بوك»، بسبب تقلبه في مواقفه السياسية[1]، ومحاولته إرضاء جميع الأطراف في تصريحاته.

وحتى يوسف القرضاوي، الذي يضعه بعضٌ حاليًّا في منزلة المرجعية لأهل السنّة، فقد تراجعت أسهمه كثيرًا بسبب صمته في مواقف حرجة في مسيرة الثورة حدثت بعد 11 فبراير/ شباط 2011م، ويبدو أن الشيخ شعر بالحرج من مواقف إخوانه الإسلاميين فآثر السلامة.

---

(1) مثلًا رجع العوا عن تصريحاته المحايدة تجاه الثورة السورية، بعد الهجوم الذي تعرض له، فأعلن تأييده صراحة للثورة.

وفي ما يخص جماعة الإخوان المسلمين، فهذه المشكلة تعود في تقديري إلى النهج التنظيمي الذي تنتهجه الجماعة، القائم على مبدإ «السمع والطاعة»، وفكرة «الثقة في القيادات»، التي تجعل «الطاعة» و«الولاء للقيادات» في مقدمة المؤهلات التي تكفل للعضو الترقي في مراتب القيادة داخل الجماعة، وهو ما أدى بمرور الزمن إلى تصدر قيادات من ذوي المواهب النفسية والعقلية المتواضعة، وتهميش آخرين من ذوي المواهب الممتازة والكفاءات، لمجرد أنهم لا يحظون بالرضا التنظيمي عنهم، أو لأنهم يملكون آراء وشخصيات مستقلة، أو لأنهم لا يملكون مواهب «النفاق التنظيمي»، وموهبة «استرضاء القيادات».

ومما قد يؤكد هذه الفكرة أن نجد أنّ أغلب المنشقين عن الجماعة في السنوات الأخيرة، أو المطرودين من صفوفها، هم من الشخصيات العامة التي تحظى بالقبول الاجتماعي العام، ويشهد لهم الناس بالموهبة والتميز، كما أشرنا آنفًا.

ونجد مثالًا لذلك في موقف الجماعة من عضوها السابق، عبد المنعم أبو الفتوح، حين أعلن ترشحه في الانتخابات الرئاسية عام 2012م، فعلى الرغم من الدور التاريخي الذي قام به الرجل في إعادة بناء الجماعة منذ أواخر عقد السبعينيات، فقد رفضت الجماعة، وبقوة، تأييد عبد المنعم أبو الفتوح في الانتخابات الرئاسية، حين لم يكن لها مرشح في الانتخابات الرئاسية، فقد خرق أبو الفتوح قاعدة السمع والطاعة، وتحدى قيادات الجماعة وأعلن ترشحه للمنصب دون موافقتها، ولم يكن ممكنًا مكافأته على ذلك بتأييده في الانتخابات؛ بل تردد في الكواليس السياسية أن قيادات

الجماعة عملت على إقناع المفكر الإسلامي محمد سليم العوا بخوض الانتخابات الرئاسية، وذلك لأن عبد المنعم أبو الفتوح صرح في بدايات إعلانه عن عزمه الترشح للرئاسة أنه على استعداد للتراجع عن الفكرة إذا أعلن المستشار طارق البشري أو الدكتور العوا الترشح للمنصب، وكان هدف الإخوان من ذلك هو الخلاص من الحرج الذي ستقع فيه الجماعة أمام قواعدها، وأمام عموم الإسلاميين، إن وصل أبو الفتوح لجولة الإعادة أمام مرشح غير إسلامي، وكان الحل الذي أراح الجماعة أخيرًا من كل حرج هو ترشيح د. محمد مرسي للمنصب.

وقد بلغت الجماعة في خصومتها مع عبد المنعم أبو الفتوح، مبلغًا غير مسبوق، ووصل الحال ببعض قيادات الإخوان أن وصفوا أبا الفتوح في إحدى جلسات ما سمي بـ«جلسات توضيح الرؤية»[1] بأنه في حال وصوله لرئاسة الجمهورية سيفعل بالإخوان ما فعله بهم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وأنه سيلغي الحجاب وسيغلق المساجد، فضلًا عن اتهامهم له بالعلمانية وفساد العقيدة.

ونجد الأمر نفسه في باقي التيارات الإسلامية، فقد تصدر لقيادتها شخصيات لم تكن على مستوى المرحلة وعيًا وقدرةً، وافتقر أغلبهم للوعي الثوري، والمؤهلات النفسية والسياسية، التي تكفل مواجهة تحديات

---

(1) جلسات توضيح الرؤية، مجموعة لقاءات نظمتها الجماعة ليوضح قياداتها لأعضائها أسباب قرارات الجماعة المتعلقة بالانتخابات الرياسية، وفي إبريل 2012م انتشر على شبكة الإنترنت تسجيل صوتي لإحدى تلك الجلسات يحاضر فيها المهندس مجدي فتحي، القيادي الإخواني بمحافظة البحيرة، ويتهم عبد المنعم أبو الفتوح بأنه خطر على الإسلام، وباقي الاتهامات الواردة في المتن.

المرحلة، وقد تجلى ذلك في مواقف عدّة، ذكرناها في مواضع متعددة، سابقة.

6ـ خلف الوعود ونقض التعهدات

ظهر في أداء الإسلاميين خلال السنوات الثلاث التالية للإطاحة بحسني مبارك ميل لنقض الوعود والتعهدات، وهذه من الانتقادات التي توجه لجماعة الإخوان المسلمين على وجه الخصوص، فخلال المرحلة الانتقالية أخلفت الجماعة أكثر من وعد أصدرته للقوى السياسية، وأخلت بأكثر من تعهد قطعته على نفسها، كان أشهرها حين تعهدت بألا تنافس في الانتخابات البرلمانية على أكثر من 30 ٪ من مقاعد مجلس الشعب، ثم نافست على أكثر من 60 ٪ من مقاعد المجلس، وحصلت في النهاية على 45 ٪ من المقاعد.

وكان التعهد الثاني بألا ترشح الجماعة أحدًا من أعضائها في الانتخابات الرئاسية، وتحدثت الجماعة عن بحثها عن مرشح توافقي تجتمع عليه القوى الوطنية، وبدا أن الجماعة مصرة على هذا الموقف، حتى إنها فصلت د. عبد المنعم أبو الفتوح من عضويتها بسبب إصراره على الترشح للمنصب، ثم رجعت الجماعة عن تعهدها هذا ورشّحت خيرت الشاطر (نائب المرشد) للمنصب، وحين رفضت اللجنة الرئاسية قبول ترشحه، دفعت الجماعة بمحمد مرسي (رئيس حزب الجماعة)، وحجتها في ذلك أنها تتخوف على الثورة من المجلس العسكري وفلول النظام، وأنها لا تجد ضمن باقي المرشحين من يستحق أن تؤيده وتسانده.

وحين أحست الجماعة بالخطر في جولة إعادة الانتخابات الرئاسية،

لجأت للاتصال بباقي القوى الوطنية، وتعهدت بأنه في حال نجاح مرشحها محمد مرسي، فإنه سيختار رئيس وزراء من الشخصيات الوطنية المستقلة، وسيشكل مجلسًا رئاسيًّا، وبعد 24 يومًا من حلفه اليمين الرئاسية، عيّن مرسي هشام قنديل، وزير الري في حكومة كمال الجنزوري الانتقالية، رئيسًا للوزراء! على الرغم ممّا أثير عن عضوية الرجل السابقة في لجنة سياسات الحزب الوطني المنحل، وعن فشله في إدارة ملف أزمة مياه النيل، وعلى الرغم من أن وصف « الشخصية الوطنية المستقلة» لا ينطبق عليه! وفي الوقت نفسه أخلف مرسي تعهده بشأن المجلس الرئاسي الذي تعهد بتشكيله فور نجاحه في الانتخابات.

كان تبرير اختيار مرسي لرئيس وزرائه غير ذي التاريخ السياسي أو الوطني المعروف، بأن «اختيار شخصية مثل الدكتور هشام قنديل التي كانت خارج التوقعات والمشاورات أيضًا جاء بسبب رفض الذين تم الاتفاق معهم بسبب أزمة الصلاحيات والمشروع»، وأن «كل الشخصيات كانت ترغب في صلاحيات كاملة وتطبيق مشروعها وبرنامجها وليس مشروع النهضة»[1]. أي أن أغلب الشخصيات الوطنية المستقلة رفضت تطبيق مشروع الإخوان السياسي، والسؤال هنا: ألم يكن الإخوان يعلمون وهم يقطعون تعهدهم هذا بأن الشخصيات الوطنية المستقلة ستكون لها رؤيتها السياسية الخاصة وأنهم لن يكونوا متطابقين مع المشروع الإخواني؟!

أما دخول انتخابات مجلس الشعب بنسبة أكبر عما تعهدت به الجماعة، والمشاركة بمرشح في انتخابات رئاسة الجمهورية، فقد بررتهما

(1) حسبما ذكرت صحيفة البديل الإلكترونية بتاريخ 24/ 7/ 2012م.

الجماعة بتغير الظروف، وبطروء مستجدات أملت على الجماعة تغيير مواقفها، وفي الترشح للرئاسة خصوصًا تعللت الجماعة بخوفها على الثورة من أعدائها، والسؤال هنا: ومن أجبر الجماعة في البداية على الخروج بتلك الوعود والتعهدات؟!

7- التعالي على باقي القوى

كان التعالي على باقي القوى السياسية من الأزمات التي عانى منها الإسلاميون بعد الثورة، وبدت مظاهر متعددة، منها الإحساس بالقوة والظفر خاصة بعد نجاحهم في حسم استفتاء 19 مارس/ آذار الدستوري لخيارهم، ونجاحهم في حشد المليونيات في الميدان بعد الثورة، وزاد منها نجاحهم في الحصول على 70 ٪ من مقاعد مجلس الشعب، وإحساسهم بالدعم الشعبي لهم، وقد تبدى ذلك في سلوكهم مع باقي التيارات الثورية، فلم يتورعوا عن تشويه حركة 6 إبريل، (التي سموها 6 إبليس وهو الوصف الذي تستخدمه فلول النظام في تشويه الحركة)، ولا عن تشويه حركة «الاشتراكيين الثوريين»، التي وصفوا أعضاءها بـ«الأناركيين»، ولا عن وصف المعتصمين في ميدان التحرير بـ«البلطجية»، ووقف بعض النواب الإسلاميين في مجلس الشعب يصفون المتظاهرين الغاضبين من وزارة الداخلية عقب مذبحة استاد بورسعيد[1] بأنهم يتعاطون عقار «الترامادول»

(1) مساء الأول من فبراير 2012م كانت مباراة كرة القدم بين فريقي الأهلي والمصري في استاد مدينة بورسعيد، وعقب انتهاء المباراة اقتحمت الجماهير الملعب، وحدثت اعتداءات على جماهير الأهلي قُتل فيها أكثر من 70 من مشجعي النادي الأهلي، وجرح المئات، وبدا يومها تواطؤ رجال الشرطة في إدخال البلطجية المسلحين الملعب، وتقاعسهم عن إنقاذ جماهير الأهلي، وإثر عجز مجلس الشعب في اليوم التالي عن اتخاذ قرار يهدئ الجماهير، =

المخدر، وأنهم «بلطجية»، يسعون لإسقاط الجيش والشرطة كما حدث في صربيا[1].

وكان هذا بالطبع قبل أن يبدأ الصدام المباشر بين المجلس العسكري والإسلاميين، وشعور الأخيرين بحاجتهم لتكاتف القوى الثورية معهم، خاصة في جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية بين محمد مرسي وأحمد شفيق، فانقلبت حركة (6 إبريل) في التصريحات الإسلامية لـ«حركة وطنية»، وتحول الاشتراكيون الثوريون من «فوضويين مخربين» لـ«وطنيين مخلصين»، وكذلك تحول عبد المنعم أبو الفتوح في نظر الإخوان من «مستبد» و«علماني» سيمنع الحجاب ويغلق المساجد، إلى «رجل وطني»، وذلك لأنه أعلن عن تأييده لمحمد مرسي في انتخابات الرئاسة!

من مظاهر تعالي الإسلاميين كذلك، تعاليهم عن قبول النصح وعن الاعتراف بالخطإ، وكم من نصائح وجهت لهم بشأن علاقتهم بالمجلس العسكري، وبشأن أداء البرلمان وأولوياته، وبشأن تشكيل اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور، وبشأن ترشيح أحدهم للرئاسة، وكانت النتيجة لتجاهلهم النصائح والنقد: حل مجلس الشعب ذي الأغلبية الإسلامية، وحل اللجنة

= توجه أهالي القتلى وآخرون لوزارة الداخلية للتعبير عن غضبهم، فضربتهم قوات الشرطة بالخرطوش، وأصابت منهم وقتلت.

(1) كان ذلك في جلسة 6/ 2/ 2012م، وفيها قال النائب عن حزب النور رزق محمد حسان إن لديه شرائط فيديو تؤكد وجود أشخاص يموّلون المتظاهرين بمحيط وزارة الداخلية بـ200 جنيه وشرائط من دواء ترامادول المخدر، ومن جانبه قال نائب حزب الحرية والعدالة حلمي الجزار: إن ثمة مخططًا أمريكيًا يهدف لإسقاط الشرطة ثم الجيش كما حدث في صربيا، وفي كلمته قال النائب عن حزب النور، مدحت عبد الجابر، إن ثمة أزمة في التفريق بين الثائر الحق والبلطجي.

التأسيسية المكلفة بوضع الدستور، وكادت الرئاسة تذهب لرئيس وزراء حسني مبارك السابق، لولا فارق ضئيل رجح كفة مرشح الإخوان!

وحين أحس الإسلاميون بالخطر أثناء جولة الإعادة، وتبين لهم أن مرشحهم من الممكن أن يخسر السباق، فيتعرضوا لموجة شديدة من التنكيل والاضطهاد، بادروا للاعتراف بخطئهم تجاه الثورة والثوار، ولكنه كان اعترافًا مبهمًا على استحياء، وعلى لسان مرشحهم للرئاسة محمد مرسي الذي قال في لقاء تلفزيوني[1]: «إن أخطاء جماعة الإخوان واردة مع افتراض حسن النية، وأخطاؤنا نصلحها، وربما بالحزب تسرعنا ولم نرَ الصورة بالوضوح الكافي ويوجد حرص على التوافق».

8ـ الخلل في الفكر الاقتصادي

كما أوضحنا في الفصل الثاني، فقد أبرزت التجربة العملية وجود خلل في البنية الفكرية والنظرية لمجمل الفكر الإسلامي، خاصة في الجانب الاقتصادي، فالنظرية الاقتصادية الإسلامية التي يطرحها الإسلاميون المصريون، في مجملهم، لا تختلف عن النظرية الرأسمالية الغربية، سوى في بعض التفاصيل، وبعض الإضافات المستقاة من فقه المعاملات الإسلامية، في وقت تحتاج فيه المجتمعات المسلمة لفكر اقتصادي يخلصهم من التبعية للرأسمالية العالمية والاستعمار الغربي، ويحقق التنمية الذاتية المستقلة، القائمة على محاربة الفقر، وعلى ضمان الحقوق الاقتصادية لكل أفراد المجتمع.

---

(1) في حلقة من برنامج «بهدوء» الذي يقدمه الإعلامي عماد الدين أديب على قناة (سي بي سي) التابعة لرجال أعمال الحزب الوطني المنحل، وذلك بتاريخ 7/ 6/ 2012م.

9ـ الفشل في التعامل مع المسائل المذهبية

عمليًّا، فشل الإسلاميون في بلورة رؤية لتوحيد الأمة الإسلامية، وتجاوز الخلاف المذهبي بين جناحي الأمة الرئيسيين: السنّة، والشيعة. وقد تجلى ذلك في موقف الرئيس الإخواني في إيران، في مؤتمر دول عدم الانحياز، يوم 30 أغسطس/ آب 2012م، حين بدأ كلمته بالترضي على الصحابة، على الرغم من أن المؤتمر سياسي الموضوع ويضم دولًا من أديان مختلفة، ولا يلزمه هذا الخطاب الديني، وقد هلل السلفيون لهذا الأمر، الذي يشعل الخلاف بين السنّة والشيعة، وكان يمكن تلافيه.

وكذلك ارتبط موقف مجمل الإسلاميين من إيران بالموقف من الأحداث في سورية، فقد أبدوا موقفًا حادًّا من النظام السوري، ووقفوا في صف المطالبين بتغييره، وسار محمد مرسي ـوجماعة الإخوانـ في إطار الموقف الغربي الرافض لاستمرار بشار الأسد في الحكم.

وعلى الرغم من أن مرسي بدأ يخفف من موقفه تجاه سورية وإيران مع الوقت، واستقبل الرئيس الإيراني في القمة الإسلامية بالقاهرة في فبراير/ شباط 2013م، ووافق على استقبال السياحة الإيرانية لمصر، بعد انقطاع دام أكثر من ثلاثة عقود، ولكن هذا الموقف شابه التراجع، حين سمح الرئيس الإخواني للدعاة السلفيين (مثل محمد حسان، ومحمد عبد المقصود)، بالتحريض على الشيعة والدعاء عليهم بين يديه، في مؤتمر تأييد سوريا الذي عقده الإسلاميون في استاد القاهرة يوم 15 يونيو/ حزيران 2013م، وقد أعقب ذلك المؤتمر حوادث اعتداء على بعض الشيعة المصريين وقتلهم، مثل حادث قتل الداعية المتشيع حسن شحاتة يوم 23 يونيو/

حزيران التالي، من بعض السلفيين، بسبب احتفاله بأحد الأعياد الشيعة، مع مجموعة من الشيعة المصريين.

10ـ الفشل في الملف الطائفي

وقد اعتاد رموز الأقليات الدينية في مصر، قبل «ثورة يناير» وبعدها، أن يعبروا عن خوفهم من وصول الإسلاميين للحكم، خشية أن يفرضوا على البلاد نظامًا إسلاميًّا يسلب غير المسلمين حقوقهم الدستورية كمواطنين، أو يفرض عليهم نمطًا في الحياة يحد من حرياتهم ورؤاهم. وعلى الرغم من أن الإسلاميين، بأجنحتهم المختلفة، قد دأبوا منذ الثورة على التأكيد على ضمان حقوق المصريين غير المسلمين، فإن الخوف النصراني من الإسلاميين قد ظهر في دعوة الكنائس أتباعها لرفض التعديلات الدستورية في 19 مارس 2011م، التي رأوا أنها تمهد لسيطرة الإخوان المسلمين على الحكم، وتصاعد الخوف نتيجة الأحداث الطائفية التي وقعت بعد الثورة، مثل أحداث كنيسة أطفيح بالجيزة[1]، وكنيسة الماريناب بأسوان[2]، وأحداث إمبابة[3]. وكان على الإسلاميين وهم في السلطة أن يسعوا إلى طمأنة المسيحيين المصريين لحكمهم، وإلى احتوائهم داخل مشروعهم السياسي. ولكن ما جرى فعليًّا هو أن المحاولات الإسلامية قد اقتصرت في

---

(1) هي أحداث طائفية نشبت في قرية صول التابعة لمدينة أطفيح بمحافظة الجيزة، في مارس/ آذار 2011م، بسبب علاقة عاطفية بين فتاة مسلمة وشاب مسيحي بالقرية.

(2) أحداث طائفية نشبت في سبتمبر/ أيلول 2011م، بقرية الماريناب بمركز إدفو بأسوان، بسبب تحويل مبنى لكنيسة دون تصريح.

(3) أحداث طائفية اندلعت في حي إمبابة بالقاهرة الكبرى، في مايو/ أيار 2011م، بسبب رغبة فتاة مسيحية في إشهار إسلامها.

هذا الشأن على تهنئة المسيحيين في أعيادهم الدينية، دون مشروع حقيقي لعلاج المسألة الطائفية في مصر التي تفاقمت في عهد حسني مبارك.

فقد قامت سياسة النظام السابق على تفريق المصريين، وتفتيت كياناتهم، وتشتيت أمرهم، كي لا يتحدوا في مواجهة استبداده وفساده. وقد وجد حسني مبارك على رأس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية التي يتبعها غالبية مسيحيي مصر، قيادة تسعى إلى الهيمنة على حياة أتباعها، وإلى القيام بدور الممثل السياسي لهم، فشجع تلك القيادة، وحرص على إبرازها، وتعظيم دورها، واعتبارها ممثلًا للمسيحيين الأقباط، وموجهًا لهم في الانتخابات والاستفتاءات السياسية. وفي السنوات الأخيرة طمح النظام إلى أن تكون الكنيسة داعمًا له في مشروع توريث الحكم لنجل الرئيس السابق، وكان ثمن ذلك مزيدًا من الدعم لنفوذ قيادتها داخل البلاد.

وبدورها استفادت تلك القيادة من الأحداث الطائفية التي اتسمت بها العقود الثلاثة الماضية، في ترسيخ صورتها كممثل رسمي ووحيد للأقباط، ومدافع قوي عن حقوقهم في مواجهة النظام، و«المتطرفين» الإسلاميين. وفي الوقت نفسه زادت مساحة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الكنيسة لأتباعها، وزاد معها انسحابهم من الحياة العامة، ولجوؤهم للكنيسة كبديل عن الدولة، وهو ما أدى إلى عزلهم عن الحياة السياسية والعامة، وإلى اعتبار الكنيسة في نظر كثيرين «دولة داخل الدولة».

وفي مواجهة ذلك الوضع المهدد لوحدة الشعب والمغذي للاحتقان الطائفي، كان على النظام الإسلامي أن يضع رؤية لإعادة المصريين المسيحيين لأحضان الدولة في ما يخص شؤونهم العامة، وأن يشجعهم

على الانخراط في العمل العام عبر مؤسساته التي لا تفرق بين المصريين طائفيًّا، مثل الأحزاب، والجمعيات، والنقابات، وألا يسمح في الوقت نفسه للكنيسة بتجاوز دورها الديني، وأن تعمل الدولة على أن يأتي التمثيل السياسي للمسيحيين في إطار التمثيل السياسي العام للمصريين، عبر صناديق الاقتراع، وعضوية الأحزاب السياسية، وعبر العمل السياسي العام الذي يعتمد على الكفاءة وخدمة الجماهير، بعيدًا عن الاعتبارات والحسابات الطائفية.

وهذا لم يحدث؛ بل وجدنا الأحداث الطائفية تتجدد في عهد مرسي، وتعود معها البلاد للمسلسل الطائفي البغيض، مثلما جرى في أحداث الخصوص[1]، وتوابعها، التي وقعت في إبريل/ نيسان 2013م.

11ـ غياب المرجعية الفكرية الواحدة

عانت التيارات الإسلامية من غياب المرجعية الفكرية الموحدة، التي تنظم العمل الإسلامي وتدفعه للتكامل والتناغم بدلًا من التناقض والتضارب.

فعلى الرغم من أنهم كلهم «إسلاميون» يرغبون في إقامة الدولة الإسلامية، وإعادة الخلافة، وتحكيم الشريعة، فليست للجماعات والتيارات والأحزاب الإسلامية في مصر مرجعية تنظيمية أو فكرية واحدة،

---

(1) هي اشتباكات وقعت بين المسلمين والمسيحيين في مدينة الخصوص بمحافظة القليوبية، يوم الجمعة 5/ 4/ 2013م، بسبب رسم أحد شباب المدين صليبًا على جدران أحد المعاهد الدينية، وقد تجددت الاشتباكات أثناء تشييع جنازات الضحايا المسيحيين من الكاتدرائية الرئيسية بمنطقة العباسية بالقاهرة، يوم الأحد 7/ 4/ 2013م.

توحد مواقفهم وفتاواهم وتحركاتهم، وهذا الوضع ليس بالجديد، فساحة الجماعات الإسلامية كانت مقسمة قبل «ثورة يناير» إلى: إخوان مسلمين، وسلفية علمية، وجماعات جهادية، وجماعة التبليغ والدعوة، وحزب العمل، وحزب الوسط، وإسلاميين مستقلين، ولكل من هؤلاء منهجه وتصوره وأسلوب عمله، ووجدت روحٌ من الشعور بالتميز والشمول داخل كل تيار، نتج عنها إقصاء التيارات الأخرى وتشويه مناهجها واتهامها بالقصور، وربما الضلال، ونشب بين الجميع حالة من التنافس الحاد على الشارع، وعلى الجماهير المسلمة.

وحتى داخل بعض تلك الكتل سنجد اختلافات وتمايزات، فداخل التيارات السلفية سنجد خلافًا بسبب العقيدة بين «أنصار السنّة» و«الجمعية الشرعية» متعلقًا بمسألة الأسماء والصفات، وتأويلها والتفويض فيها، وسنجد جيوبًا سلفية متعددة، وداخل الجماعات الجهادية، وقبل المراجعات الفكرية، كان ثمة خلاف بين جماعتي «الجماعة الإسلامية» و«الجهاد» في ما يخص تكفير الشعب، أي أن الاتفاق على مرجعية واحدة داخل بعض التيارات الواحدة كان متعسرًا فما بالنا بإجمالي الإسلاميين؟!

وقد كان نظام مبارك واعيًا ومدركًا للخلافات بين التيارات والجماعات الإسلامية، دارسًا نقاط الاختلاف بينها، وحريصًا على بقاء تلك الحالة وتغذيتها مخافة أن يتوحد المشروع الإسلامي يومًا ما في مواجهته.

أما بعد «ثورة يناير» فقد تغير الوضع، فقد دخل السلفيون المعترك السياسي، ولحداثة عهدهم بالحياة السياسية وقلة خبرتهم فقد تقرّبوا من

الإخوان المسلمين، واعتبروهم مرشدهم السياسي، وهذا كان يستدعي نسيان -ولو مؤقتًا- ما كان بينهما من العداء والتنابذ قبل الثورة. كما إن المراجعات الفكرية التي أجرتها الجماعة الإسلامية في السنوات العشر الأخيرة قربتها كثيرًا من جماعة الإخوان المسلمين فكريًّا. وقد ساعدت حالة التربص الإسلامي-الليبرالي التي تسبب فيها استفتاء 19 مارس/ آذار 2011م في حشد واصطفاف الإسلاميين في معسكر واحد في مواجهة المعسكر العلماني، وعلى الرغم من حالة التقارب غير المسبوقة في تاريخ الجماعات والتيارات الإسلامية التي حدثت في الفترة التالية للإطاحة بحسني مبارك، فقد ظلت المرجعية الواحدة للمشروع الإسلامي -اتفقنا أو اختلفنا معه- غائبة، ومشكلة حقيقية للإسلاميين، فلم تكن لديهم رؤية موحدة تجاه الثورة، ولا تجاه القضايا الإشكالية التي كان يُقصد بها إحراجهم إعلاميًّا، مثل: قضايا المرأة، والمواطنة، والدستور، والحريات الشخصية، ولم توجد المرجعية التي كان يمكن الرجوع إليها لتقويمهم وتصحيح مسارهم، حين يخطئون، أو التي تفصل بينهم حين يختلفون!

12- الحرب على التاريخ

من الأخطاء التي وقع فيها الإسلاميون كذلك، الدخول في حرب على التاريخ، ففي خطاب الرئيس محمد مرسي في ميدان التحرير، يوم الجمعة 29 يونيو/ حزيران 2012م، تعرض لعهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، بجملة تهكم عابرة؛ ولكنها عكست أزمة ظل الإخوان المسلمون يتوارثونها طوال خمسة عقود، وهي الثأر للجماعة من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، الذي حلّ الجماعة، وسجن كثيرًا من أعضائها وأعدم بعضهم

عامي 1954و 1965م. ومع رفضنا قطعًا لما حلّ بالإخوان المسلمين في تلك الفترة، فإننا نأخذ عليهم أنهم لا يزالون يحملون ذلك الثأر التاريخي مع تلك الحقبة، ولا يملون اجتراره، ويقعون من ثم في أخطاء منها:

من باب العداء لعبد الناصر يتحالف الإخوان ـنفسيًّا وسياسيًّا وتاريخيًّاـ مع النقيض السياسي لعبد الناصر، فنراهم يحترمون الرئيس الراحل أنور السادات وتاريخه، خاصة أنه أخرجهم من السجون ومنحهم الفرصة للعودة إلى العمل العام، كما يحترمون النظام السعودي ويحفظون له أنه استضافهم وآواهم في الستينيات، والمفارقة هنا أننا حين نُحلل سياسات جمال عبد الناصر، ولو نظريًّا، نجدها أولى باحترام الإسلاميين من سياسات السادات والنظام السعودي، فقد حرص الرجل على الاستقلال الوطني، وعمل من أجل الوحدة العربية، وحقق لمصر نفوذًا عربيًّا وإسلاميًّا وإفريقيًّا كبيرًا، وحارب الاستعمار، وفي سياساته الاقتصادية انحاز للفقراء، هذا مع التسليم طبعًا بأخطائه الكبيرة في ما يخص الديمقراطية والحريات وبمسؤوليته عن هزيمة سنة 1967م، ولكنه إجمالًا اعتمد سياسات خارجية وداخلية طيبة، أما السادات فهو من صالح الكيان الصهيوني واعترف به وبدأ تطبيع العلاقات معه، وفتح البلاد للنفوذ الأمريكي، وبدأ عهد الفساد الاقتصادي بسياسات الانفتاح، فإن كان الإسلاميون ضد الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، حقًّا، فمن العجيب أن يعادوا جمال عبد الناصر ويتعاطفوا مع أنور السادات.

كذلك من العجيب أن يكون الإخوان ضد الفساد، والظلم

الاجتماعي، ويعادوا سياسات جمال عبد الناصر، ويتعاطفوا مع سياسات أنور السادات.

بل ينبغي عليهم أن يعلموا أن السادات لم يخرجهم من السجون ويسمح لهم بالعمل في عهده، إلا لاحتياجه لهم في التصدي للمد الناصري والشيوعي في الحياة السياسية المصرية، وفي الجامعات، ولولا ذلك لما أخرجهم وسمح لهم بالعودة.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى النظام السعودي، فقد كان عداء آل سعود لنظام عبد الناصر سببًا في احتضانهم معارضيه، ومنهم الإخوان المسلمون، وإذا كان الإخوان معارضين حقًّا للأمريكان فمن الواجب أن يعادوا النظام السعودي، الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة، الذي لم يحارب عبد الناصر، ويعادِ الثورات العربية اليوم، إلا انطلاقًا من مصلحة أمريكية سعودية مشتركة، تتمثل في: وقف الثورات العربية، والمحافظة على بقاء النظام الملكي السعودي، والحفاظ على مصالح الولايات المتحدة في بلادنا.

وقد بدا عداء النظام السعودي لجماعة الإخوان المسلمين على نحو جلي، في المساندة التي قدموها. كذلك من الثمار السيئة لعداء الإخوان للعهد الناصري، أنهم يعادون ناصريّي الوقت الراهن، الذين لا ذنب لهم يقينًا بما اقترفه نظام جمال عبد الناصر في حق الإسلاميين، فقد مرّ أكثر من خمسة عقود على تلك الأحداث، والجيل الناصري الحالي يتبرأ منها، ويبرئون عبد الناصر نفسه منها، ويقولون إنها كانت تتم بغير علمه، وعلى الرغم من ذلك يصر الإخوان على العداء، واجترار ما كان في تلك الفترة؛

بل استطاعوا أن يسربوا تلك الروح المعادية لعبد الناصر والناصريين إلى باقي التيارات والجماعات الإسلامية، فصار الرجل عـدوًّا للإسلاميين جميعًا، وصار عهده مكروهًا منهم جميعًا، منظورًا إليه على أنه حارب الإسلام وأهله! وقد استغل نظام حسني مبارك ذلك العداء، وحرص على إبقائه وإذكائه، كي لا تتوحد المعارضة الإسلامية والقومية في مواجهته.

وفي المقابل اعتاد الناصريون الدفاع عن رمزهم الذي ينتسبون إليه، بإظهار الإخوان مخطئين في صراعهم السياسي مع جمال عبد الناصر عام 1954م، لتستمر حالة الجدال والصراع على تاريخ فات وانتهى، بينما نظام حسني مبارك يكسب المزيد من الوقت في الاستقرار والاستمرار.

وعلى الرغم من أنه من المفترض أن يتناسى الإسلاميون ذلك الثأر التاريخي، بعد أن جعلتهم الثورة في مقدمة القوى السياسية في مصر، فيبدو أنهم لا يستطيعون النسيان.

13ـ اختزال الثورة في الإسلاميين

فقد حاول الإخوان المسلمون اختزال «ثورة 25 يناير» في الجماعة، مدعين أنهم أصحاب الثورة الحقيقيون، وأنهم عملوا سنوات من أجل تفجيرها، وحين تفجرت حموها وحموا من كانوا في ميدان التحرير، خاصة يوم ما عُرف بـ«موقعة الجمل»، وأنه لولاهم لذُبح الثوار في الميدان! وحتى الناشط وائل غنيم المنسوب إليه صفحة «كلنا خالد سعيد» التي أشعلت شرارة الثورة، نقَّب الإخوان في ماضيه ووجدوا فيه جذورًا إسلامية، ثم اكتشفوا أن شريكه في إدارة الصفحة، ويُدعى عبد الرحمن منصور، هو

شاب ينتمي للإخوان، على الرغم من أن الشاب خرج وأعلن على الملإ أنه لا ينتمي للجماعة، وأنه أنهى علاقته التنظيمية بها قبل عام من الثورة.

وانطلاقًا من هذه الحالة، التي ترى في الثورة «ثورة إسلامية إخوانية» في جوهرها، فقد اعتبر الإخوان أن البرلمان الأول بعد الثورة الذي حصلوا فيه على 45 ٪ من المقاعد هو برلمان الثورة، وثمرتها الكبرى، والممثل الشرعي لها، لذا نجد عصام العريان، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، يُصرح عقب افتتاح الدورة الأولى لمجلس الشعب بأن الشرعية انتقلت من الميدان للبرلمان، وأن البرلمان هو الممثل الشرعي للثورة دون غيره، ونجد الإخوان يعتبرون صراع المجلس العسكري معهم على السلطة «مؤامرة على الثورة»، ويحاولون تصوير صراع محمد مرسي مع المجلس عقب نجاحه في الانتخابات بأنه صراع بين «الثورة» وأعدائها، كما نجدهم يصورون الإطاحة بمحمد مرسي في يوليو/ تموز 2013م، بأنها «مؤامرة على الثورة» على الرغم من أن جانبًا كبيرًا من الثوار شاركوا في المظاهرات المنادية بانتخابات رئاسية مبكرة، وتنحّي مرسي.

وهذه الحالة من الاختزال استمرت تربط نجاح الثورة بنجاح الإخوان في حصد مكتسباتها، وتُعميهم عن الأخطار على الثورة ما داموا يكسبون أرضًا سياسية جديدة. فقط تكون الثورة في خطر إن كانت مصالح الإخوان السياسية في خطر، لهذا نجد الإخوان يضحون بدماء الثوار في أحداث محمد محمود، ومجلس الوزراء، من أجل إتمام الانتخابات البرلمانية، ثم يخرج محمود غزلان (المتحدث باسم الجماعة) في بدايات عام 2012م ليعرض على أهالي الذين استشهدوا على أيدي المجلس العسكري قبول

الدية، وعفا الله عما سلف طالما سيخرج المجلس من الحياة السياسية ويسلم السلطة للإخوان، فهذا في نظر الرجل ـوإخوانهـ أعظم انتصار للثورة ويستحق التضحية من أجله ببعض الشهداء.

ونجد شباب الجماعة في ميدان التحرير يوم 25 يناير/ كانون الثاني 2012م يحتفلون بنجاح الثورة، وحولهم طوفان من الثوار المنادين باستكمال أهداف الثورة وإنقاذها من المجلس العسكري، وحين يناقشهم شباب الثوار في أسباب احتفالهم ودماء شهداء الثورة لمّا تجف بعد، يجيبهم شباب الجماعة بأنهم يثقون في حفاظ المجلس العسكري على الثورة وأهدافها! وكانت الجماعة يومها مطمئنة بعد يومين من افتتاح البرلمان الذي يمثلون الأكثرية فيه.

ونجد الجماعة تعتبر فوز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية انتصارًا للثورة، على الرغم من أنه مقيد الصلاحيات ومكبل بالإعلان الدستوري المُكمِّل الذي أصدره المجلس العسكري في اليوم الثاني من الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، أي يوم 17 يونيو/ حزيران 2012م.

ونجد من شباب الجماعة من يزعم في نقاشٍ معي في ميدان التحرير يوم 25 يناير/ كانون الثاني 2012م، أن الجماعة هي من أنشأت حركة «كفاية» عام 2004م، لتكون أول جبهة سياسية تطالب الرئيس حسني مبارك بترك الحكم، والتراجع عن فكرة توريث الحكم لابنه؛ وهذه مغالطة مفضوحة بالطبع، فالجماعة لم تنشئ «كفاية» ولا غيرها من الحركات الاحتجاجية، ولكن قياديي الجماعة اضطروا إزاء تساؤلات الأعضاء عن حركة «كفاية» وعلاقتها بالإخوان، لنشر تلك الفكرة في الصفوف، وقد

تقبلها بعض أعضاء الجماعة وآمنوا بها، خاصة في الأقاليم، فالجماعة وأعضاؤها يؤمنون بشمول دعوتهم وعبقريتها، وبأنهم المعارضة الحقيقية الوحيدة للنظام، ولا يتخيلون أن ينافسهم أحد أو يتفوق عليهم، ومع عجزهم عن تشويه «كفاية» فقد اختزلوها هي الأخـرى في الجماعة وجعلوها جزءًا من إنجازات الإخوان.

وهذه الحالة من اختزال الثورة في الإسلاميين، والإخوان خصوصًا، ساعدت الإسلاميين عمومًا على خوض حرب إعلامية ونفسية ضد فصائل أخرى من الثوار، في الأشهر التالية لخلع حسني مبارك، فنجد الداعية صفوت حجازي في لقاء جماهيري بالإسكندرية في أكتوبر/ تشرين الأول 2011م يتوعد بفضح شباب الثوار الذين فروا من ميدان التحرير ليلة «موقعة الجمل» ليشربوا الخمر ويعربدوا في إحدى شقق منطقة العجوزة القاهرية. وفي يناير/ كانون الثاني 2012م تحدثت جريدة «الحرية والعدالة» الناطقة باسم حزب الإخوان المسلمين، ومعها عدد من القنوات الفضائية الإسلامية، عن الاشتراكيين الثوريين، المخربين، الذين يبغون تقويض دعائم الدولة المصرية وهدمها، وأطلقت عليهم «الأناركيين»، وحذرت منهم تحذيرًا شديدًا، ومما ينوون فعله يوم 25 يناير/ كانون الثاني 2012م.

ولم تنجُ حركة «6 إبريل»، ولا مشاهير شباب الثورة من لسان الداعية «خالد عبد الله» الذي استغل برنامجه على قناة «الناس» في التطاول على الجميع: وائل غنيم، والناشطة أسماء محفوظ، وإسراء عبد الفتاح صاحبة الدعوة للإضراب عام 2008م، ود. محمد البرادعي، وكان من إبداعات

الشيخ أنه غير اسم حركة (6 إبريل) إلى (6 إبليس)، وسخر من الفتاة التي عراها جنود الجيش في أحداث مجلس الوزراء.

وانبرى بدوره الشيخ محمد حسان على جبل عرفات في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011م، يدعو الله للمجلس العسكري في مواجهة من يرغبون في كسره ونشر الفوضى في مصر، كما كسروا الشرطة من قبل.

ومن قبلها في مارس/ آذار 2011م أطلق الشيخ حازم شومان من فوق المنبر نيران مدفعيته على الليبراليين، خاصة د. محمد البرادعي الذي سينزع الحجاب عن الأمهات المصريات بدعوى الليبرالية؛ وفي الشهر نفسه احتفل الشيخ محمد حسين يعقوب بغزوة الصناديق التي فاز فيها الإسلاميون على كارهي الشريعة وأعداء الإسلام، وتحدث الدكتور سليم العوا في بيان أصدره في يونيو/ حزيران 2011م عن «شياطين الإنس» الذين يدعون لسن الدستور قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ومقصوده واضح ومعروف.

هذا الاختزال للثورة في الجماعة لم يقتصر على الإخوان المسلمين، ولكنه كان الأظهر فيهم، وإلا فإن التيارات الإسلامية الأخرى تبدو لديها النزعة نفسها، ولكن غياب التنظيم الموحد في الحالة السلفية، يجعلها أقل بروزًا، كما إن التباينات داخل الدعوة السلفية تجعل بعض الأجنحة السلفية أقرب للثورة، وبعضها أقرب للثورة المضادة.

وقد بدا الاختزال السلفي للثورة في أكثر من مشهد، كان من أظهرها ما سمي بـ«جمعة الشريعة»، حين اجتمع الإسلاميون بمختلف تياراتهم في ميدان التحرير يوم الجمعة 29 يوليو/ تموز 2011م رافعين شعار تطبيق

الشريعة والحفاظ على الهوية الإسلامية لمصر، يومها حمل بعض السلفيين الأعلام السعودية، في ما بدا كأنه رسالة للغرب ولعلمانيي الداخل أن الثورة إسلامية وستظل كذلك.

كذلك شارك السلفيون بقوة في تحريض المواطنين على الموافقة على التعديلات الدستورية في استفتاء 19 مارس/ آذار من منطلق أن تحافظ الثورة على المادة الثانية من الدستور، وعلى الشريعة الإسلامية.

وفيما بدت أجنحة سلفية أكثر ثورية من باقي السلفيين، مثل تلاميذ الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل، الذين لم ينقطعوا طوال عام مضى عن الهتاف بسقوط العسكر، ومثل أبناء السلفية الجهادية الذين شاركوا الثوار الاعتصام في أثناء أحداث محمد محمود، فإن أجنحة سلفية أخرى مالت لنهجها القديم في مهادنة النظام الحاكم، الذي تمثل منذ 11 فبراير/ شباط 2011م في المجلس العسكري؛ بل وجدنا قيادات سلفية إسكندرية تسعى لأهالي شهداء الإسكندرية تقنعهم بقبول الدية عن قتلاهم، مقابل سحب بلاغاتهم ضد ضباط وأفراد الشرطة الذين قتلوا المتظاهرين في الأحداث الأولى للثورة.

14ـ أزمة التنظيم

ينطلق مفهوم «دولة القانون»، من المساواة المفترضة في الحقوق والواجبات بين الكافة على أرض الدولة، ومن وجوب العدل بين الجميع، لا فارق بين غني وفقير ولا بين قوي وضعيف، ومن أن الحاكم أجير لدى الأمة، والحكومة خادمة للشعب، تسعى لتحقيق مصالحه ورعايتها.

والإسلام بتعاليمه النظرية، وبتطبيقاتها في عهد الراشدين، قد حقق ذلك المفهوم على نحو غير مسبوق في ما نعلمه من التاريخ البشري، ومهد لكثير من القواعد التي تقوم عليها الدول الديمقراطية المعاصرة، مثل: استقلال القضاء وخضوع الجميع لأحكامه، وتساوي الجميع أمام أحكام الشرع (القانون)، لا فارق بين الخليفة وأضعف فرد في الدولة، ولا تمييز لشريف على ضعيف. ووضع الإسلام حدودًا صارمة بين الذمة المالية الشخصية لمن يتولون أعمالًا عامة، وبين المال العام، للحيلولة دون أن تتحول الوظيفة العامة سببًا للربح. وحين ألزم النبي (ص) وخلفاؤه موظفيهم على إيداع ما يتلقونه من هدايا بسبب وظيفتهم في بيت المال، كانوا يرسون قاعدة تأخذ بها أغلب دول العالم المتحضر حاليًا، وهي إيداع الهدايا التي يتلقاها المسؤولون بسبب وظيفتهم في الخزانة العامة للدولة.

ويتفرع من مفهوم «دولة القانون»، مفهوم «دولة المؤسسات»، الذي يعني قيام النظام السياسي في الدولة على العمل الجماعي بين مؤسسات عامة متناغمة ومنسجمة تؤدي وظائفها في خدمة المجتمع في إطار مصالحه العليا، وأهدافه، وأن تمتلك تلك المؤسسات في مجموعها السلطة، ملتزمة بالدستور والتشريعات الأدنى، وتعمل على تطبيقها بدقة وشفافية. وهو مفهوم تطرحه الفلسفات السياسية الحديثة، للحيلولة دون تحول الدولة رهنًا لمشيئة فرد حاكم، أو أن تُختزل الدولة في أشخاص من يتولون الحكم فيها، أو يرتبط تنفيذ القوانين بمشيئة الحكام وأصحاب السلطة.

وكما كان لـ«دولة القانون» وجودها في الحقبة الإسلامية النموذجية، ونعني بها حقبة الخلفاء الراشدين، فقد شهدت تلك الحقبة أيضًا إرهاصات

لـ«دولة المؤسسات»، إذ مُنح القضاء مساحة استقلال غير مسبوقة، وانفصل عن شخص الحاكم، وحين حرص الخليفة أبو بكر على استئذان قائد جيشه أسامة بن زيد في إعفاء عمر بن الخطاب من الجندية في ذلك الجيش، وفي استبقائه في المدينة ليكون مستشارًا ومساعدًا لأبي بكر، كان الصديق (رض) يعترف بسلطات قائد جيشه، التي لا يجوز لمؤسسة الخلافة تجاوزها، أو التعدي عليها. وثمة مؤشرات ودلائل أخرى لهذا الفصل بين مؤسسات الدولة الناشئة، ونعتقد أنه لولا الاستبداد الذي أصاب الأمة منذ عهد بني أمية، لتقدمت في ذلك الشوط كثيرًا، ولكان لها سبق التطور السياسي والاجتماعي في العالم، ولأبدعت الكثير في هذا المضمار.

وعلى أيّ حال، فإن تلك المساحات الناصعة من تراثنا وتاريخنا، بجانب الثقافة السياسية الراهنة، تلزم الإسلاميين، وغيرهم ممن يتولون السلطة في مصر، بأن يسعوا لتحقيق دولة القانون والمؤسسات، وأن يغتنموا الفرصة التاريخية غير المسبوقة ويستأنفوا مسيرة الشورى والحرية والعدالة، التي انقطعت بمقتل الإمام علي بن أبي طالب (رض)، منذ 14 قرنًا من الزمان، وخاصة أن مشروعيتهم اليوم تقوم على تحقيق أهداف ثورة يناير التي قامت على نظام سياسي استبدادي، عبث بالقانون، واختزل الدولة في الرئيس وأسرته، وسخرها لخدمة الطموح الشخصي لنجل الرئيس المخلوع.

ومن متطلبات ذلك، أن يتحول «المشروع الإسلامي» من مشروع «الجماعة» أو «التيار» إلى مشروع «الأمة»، و«الوطن» بأطيافه وتعدداته

الثقافية والدينية والثقافية كافة، وإلى «مشروع الثورة»، الذي اتسع لجميع المصريين، بشعاراته الثلاثة: كرامة، حرية، عدالة اجتماعية.

وكان على المشاريع الإسلامية، بسياقاتها التاريخية المختلفة، أن تدرك أنها لكي تنجح في السلطة وتستمر فيها، فإن عليها أن تكون ممثلة للأمة، وليس لجماعة منها، أو طائفة، أو مذهب، وأن تخرج من أفق «التنظيم» الضيق إلى رحاب الجماعة الوطنية بكل روافدها ومقوماتها، وبهذا تنجح في بناء دولة القانون والمؤسسات، وإلا فإن «التنظيم» سيبقى شوكة في ظهر الدولة، ودولة داخلها، وستبقى دولة «الجماعة» حائلًا دون دولة المصريين، ويبقى «مشروع الجماعة» حائلًا دون «مشروع الأمة».

وعمومًا، قد عجز مجمل الإسلاميين عن إزالة مخاوف باقي قوى المجتمع منهم، خاصة المسيحيين الذين تخوفوا من صورة «الإسلامي المتشدد» التي طالما روجها إعلام مبارك عن الإسلاميين، كما عجزوا عن تقديم المشروع الوطني الذي يجمع أبناء الوطن كلهم، ويصهر جميع القوى السياسية في بوتقة وطنية واحدة.

وهذه المشكلة تعود لأزمة أخرى يعاني منها الإسلاميون ولا تقل عن سابقاتها سوءًا، إنها أزمة التطابق بين التنظيم والوطن، واختزال الإسلام في الجماعة والتنظيم.

وأكثر من يعانون من هذه الأزمة في الساحة الإسلامية هم جماعة الإخوان المسلمين، ومتابعتهم والاحتكاك بهم توصل المرء لحقيقة هامة تعين على فهم السلوك السياسي للجماعة:

فلا ريب لديّ شخصيًا في أن القوم يحبون الوطن، ويخلصون أيما إخلاص للإسلام، ولأمتهم، مع استدراك بسيط هو أن «الوطن» و«الإسلام» و«الأمة» كلها تتجسد في «الجماعة»! فالجماعة هي الوطن ومصلحتها هي مصلحة الوطن، والجماعة هي الإسلام، ومصلحتها هي مصلحة الإسلام، والجماعة هي الأمة، ومن ثم فإن الإخلاص للجماعة والعمل على المحافظة عليها هو عمل من أجل الدين والوطن والأمة؛ وحين تُقدم قيادات الجماعة على بعض «التنازلات» المبدئية، أو على بعض المواقف السياسية التي لا تتفق مع خطاب الجماعة السياسي الرافع لشعار الثورة، مثل موقفهم السلبي من قتل الثوار خلال أحداث شارع محمد محمود، فإنما هم يفعلون ذلك من أجل المصلحة الأكبر: مصلحة الجماعة التي هي مصلحة الإسلام ومصر والأمة كلها.

قد يرى بعضٌ في هذه النظرة نحو جماعة الإخوان تعسفًا، ولكن حين يُجرب المرء أن يحكم بهذا المنظور على بعض التصرفات التي لا يفهمها من سلوك الجماعة، فإنه سيكتشف أنه يفهم كثيرًا مما لم يكن يفهمه من قبل، وأن التنظيم لدى الإخوان المسلمين قد تحول لغاية، وإلى «حياة كاملة» يعيشها الأفراد وتغنيهم عما خارجها.

ولا تنجو التيارات الإسلامية الأخرى من أزمة التنظيم هذه، ولكن بشكل أقل، فهم لا يحملون تراث ولا جسد جماعة عريقة كالإخوان المسلمين، والجماعة لم تكن لهم يومًا الملاذ من النظام وظلمه، مثلما كانت بالنسبة إلى الإخوان طوال عقود. ولن نجد جماعة إسلامية حاولت احتواء أفرادها والهيمنة على عقولهم وحياتهم مثلما تفعل جماعة الإخوان،

ربما باستثناء جماعات التكفير التي كانت تُقنع أفرادها بأنهم هم المسلمون الموحدون في مجتمع جاهلي كافر أو فاسق؛ وهذه الجماعات كما قلنا ليس لها تاريخ جماعة الإخوان، ولا انتشارها ولا قدرتها على الصمود في مواجهة النظم الحاكمة.

لقد جاءت زلة لسان من القيادي الإخواني صبحي صالح عقب «ثورة يناير» لتلمح لهذه الحقيقة، ففي تسجيل فيديو مشهور للرجل أعلن رفضه أن يتزوج الشاب المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين من فتاة غير إخوانية، لأنه في هذه الحالة «يستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير»، ولن تجد الفتيات الإخوانيات من يتزوجهن من شباب الجماعة حين يتزوجون من فتيات غير إخوانيات!

صحيح أن الجماعة حاولت تدارك هذه الكلمات التي أغضبت الفتيات المتدينات، خاصة، حين وصفتهن بأنهن أدنى من فتيات الإخوان، ولكن الكلمات تبقى مؤشرًا للفكرة التي نحن بصددها، وهي اختزال الإسلام في الجماعة، وتقديسها، ورفعها لمستوى الوطن والأمة.

حين تتأمل أدبيات جماعة الإخوان المسلمين الموجهة لأعضائها، تلمس هذه الحالة من الاحتواء للأفراد، وتلمس محاولة لجعل الجماعة عالمًا خاصًّا يُغني الأعضاء ويستأثر بهم عن بقية العوالم. فتجد كتيبات تُوزع على المرشحين لعضوية الجماعة تقارن الجماعة بغيرها من الجماعات الإسلامية، وتخلص في النهاية إلى أنها الجماعة الأكثر شمولًا، والأعرق، والأقدر على تجسيد الإسلام وتحقيق رسالته.

كما تجد كتيبات تخوض في أدق التفاصيل في حياة المرشدين السابقين، لتجعل منهم القدوة والرمز الملهم للأعضاء.

وكتيبات ترى التاريخ المصري وتعرضه بعين الجماعة وبميزان رسالتها.

وكتيبات تتناول العقيدة الإسلامية والأخلاق من منظور إخواني؛ بل يختارون للأعضاء كتب الفقه والسيرة المحسوب مؤلفوها على الجماعة وفكرها، مثل «فقه السنّة» للسيد سابق، و«فقه السيرة» لمحمد سعيد البوطي.

وفي مجال العلاقات الاجتماعية يحرص أعضاء جماعة الإخوان على التصاهر والتزاوج، لذا لا تعجب حين تجد خيرت الشاطر نائب المرشد، متزوجًا بشقيقة محمود غزلان المتحدث الرسمي للجماعة، أو أن الرئيس محمد مرسي تربطه علاقة مصاهرة بالإخواني أحمد فهمي رئيس مجلس الشورى؛ وفي المستويات التنظيمية الأقل تجد الظاهرة نفسها.

وعلى مستوى العلاقات بين الأعضاء تحرص الجماعة على تقوية الروابط الإنسانية بين الأفراد، عبر التركيز على قيمة الأُخوة، التي تتجسد في التعارف بين أعضاء الجماعة وتزاورهم واختلاطهم اليومي وتسامرهم ليلًا، وتناولهم الطعام في شهر رمضان وغيره بشكل جماعي، ومبيت بعضهم عند بعضهم الآخر، وتبادلهم المساعدات المالية والعينية والخدمات، وممارسة الأنشطة الرياضية معًا، والحرص على طقوس وإشارات وشعارات معينة في غالب أنشطتهم الجماعية، وغرس فكرة التميز والتفرد في نفسية أعضاء

الجماعة، وليس أكثر تمييزًا للمرء من أن يتجسد فيه الإسلام، وينتمي لدعوته الشاملة، ويعيش من أجله، وذلك كما يغرسون في نفوس الأعضاء.

وعلى المستوى الاجتماعي كذلك تحرص الجماعة على مساعدة أعضائها ماليًّا، فتوظف بعضهم داخل مؤسسات اقتصادية تابعة لهم داخل مصر وخارجها، مثل المدارس الخاصة والمستشفيات. والأعضاء الفقراء الذين لديهم أعمال بالفعل ولكنها لا تكفي احتياجاتهم، يجمع باقي الأعضاء مبالغ مادية لهم ليستخدموها في بدء أنشطة تجارية تُحسن من ظروفهم المالية. وهكذا تتحول الجماعة لمجتمع متكامل بديل للمجتمع العام، وتصبح الجماعة هي كل شيء في حياة عضوها، لذا يكون من أصعب القرارات على العضو الذي أمضى فترة داخل الإخوان أن ينشق على الجماعة أو أن يستقيل منها، فروابطه بها تتشعب في مجالات حياته، وتمتد من حياته الوظيفية لحياته العامة، ولدوائر معارفه وصداقاته. والجماعة نفسها تدرك ذلك لذا فإن أقسى عقوبة توقعها على من تبغي معاقبته من أعضائها أن تأمر الأعضاء الآخرين باعتزاله وتجنب الحديث معه أو الاختلاط به، وهي عقوبة جد قاسية، ولنا أن نتخيل مشاعر المرء وهو يرى من اعتاد مخالطتهم ومؤاكلتهم طوال سنوات يتجنبونه فلا يلقون عليه التحية، ولا يهشون لمرآه كما كانوا يفعلون، وكأنهم ما عرفوه يومًا، دعك من فصله من وظيفته إن كان يعمل في مؤسسة يملكها الإخوان، ومن تشويه السمعة الذي يلحق به بعد تركه الجماعة، فالجماعة التي تعتبر نفسها تجسيدًا للدين وحاملة لرسالته لا تقبل أن ينشق عليها عضو، ولا تتقبل أن تتحمل هي المسؤولية الأدبية في هذه الحالة، فالخطأ لا بدّ من أن يكون منه هو، والتقصير منه هو، أما هي فدعوة مباركة معصومة لا تخطئ ولا

تتنكب الطريق، والجملة التي تتردد في صفوف الجماعة في هذه الحالة هي أن: «الجماعة تنفي خَبَثَها»، وأنه من الطبيعي أن يتساقط أفراد على طريق الدعوة.

ولك أن تتخيل أن يُوصف أفراد بالقيمة التاريخية داخل الجماعة مثل عبد المنعم أبو الفتوح، ومحمد حبيب، وكمال الهلباوي، ومختار نوح، بأنهم «خَبَثٌ» نفته الجماعة عن صفوفها؛ لذا فمن الطبيعي أن تتولد حالة من العداء بين العضو المنشق أو المستقيل وبين الجماعة، وتستمر بعد ذلك سنوات، مثلما هو الحال بين قيادات حزب الوسط التي انشقت على الجماعة، واستمر العداء بينها وبين قيادات الجماعة من بعد الانشقاق سنوات طويلة.

خاتمة

بالإطاحة بمحمد مرسي يوم 3/ 7/ 2013م، بدأت الثورة المضادة في مصر مرحلتها الرابعة، التي وصلت فيها إلى ذروتها، فقد حققت نجاحات كبرى، تمثلت في:

1ـ الخلاص من جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها الإسلاميين، الذين ينافسون الثورة المضادة على السلطة والحكم، وقتل الآلاف من شباب الإسلاميين، وأنصارهم، واعتقالهم، وإعلان جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية، واعتقال قياداتها، ومحاكماتهم.

2ـ إعداد دستور جديد، يحوي بعض الإصلاحات الشكلية؛ ولكنه يحافظ لمؤسسات نظام مبارك على مزاياها ومكتسباتها، ويحافظ على الجوهر السياسي والاقتصادي لنظام مبارك، ويجعل للمؤسسة العسكرية مكانة متميزة في الدولة، ويحافظ لها على مزاياها الاقتصادية والسياسية.

3ـ اعتبار خروج المتظاهرين يوم 30 يونيو/ حزيران 2013 للخلاص من حكم الإخوان ثورة شعبية تنافس «ثورة 25 يناير»؛ بل تفوقها، واختزال

هدف تلك الثورة في مجرد الخلاص من الجماعة، وإن عاد نظام مبارك للحكم، أو سادت البلاد حالة من الفاشية والعودة لممارسات القمع.

4ـ نجاح الشرطة في غسيل وجهها الذي تلوث في يناير/ كانون الثاني 2011م، وعودة الشرطة لأساليبها القديمة بقوة، بمباركة من الشعب، تحت ذريعة «محاربة الإرهاب»، وعودة جهاز أمن الدولة لاستهداف الجماعات الدينية، واعتقال المواطنين، وانتهاء المطالبات بهيكلة وزارة الداخلية وتطهيرها.

5ـ عودة العسكريين لحكم البلاد، عبر نجاح وزير الدفاع في عهد مرسي في حسم الانتخابات الرئاسية لصالحه، بنسبة كبيرة معلنة، في منتصف العام الجاري 2014.

6ـ استئناف الهجوم على «ثورة يناير» بقوة، والقضاء على مكتسباتها، ومنع التظاهر عبر إصدار قانون يجرمه، بدعوى أن ظروف البلاد لا تحتمل، ومحاكمة عدد من النشطاء المحسوبين على الثورة باسم ذلك القانون، واستهداف المعارضين للنظام والرافضين له، بذريعة انتمائهم لجماعة الإخوان المسلمين.

7ـ استخدام «محاربة الإرهاب» ذريعة لتمرير كثير من القوانين والإجراءات التي تمس حريات المواطنين وحقوقهم، والتغاضي عن سوء الظروف الاقتصادية والمعيشية بحجة أولوية المعركة مع «الإرهاب»، وضرورة إحباط المؤامرات الخارجية والداخلية التي تستهدف إسقاط الدولة.

8- العودة لتمييع وجه نظام مبارك، وتحميل جماعة الإخوان المسلمين جرائم القتل والإرهاب التي ارتكبها نظام مبارك أثناء أحداث «ثورة يناير»، وخلال الفترة الانتقالية، ووصف «ثورة يناير» في الإعلام صراحة بأنها «مؤامرة على مصر»، على الرغم من أن الدستور الحالي يعترف بها، ويشيد بها، تمهيدًا للعودة الصريحة لنظام مبارك للحكم.

وأخطر إنجازات الثورة المضادة، بجانب ما سبق كله، هو إشاعة روح الإحباط لدى الثوار، والجماهير المتعاطفة مع الثورة، وشعور كثيرين منهم بانتصار الثورة المضادة، ونجاحها في القضاء على «ثورة 25 يناير».

والسؤال هنا: هل كان يمكن تجنيب مصر ذلك كله؟ وهل كان على الإسلاميين دفع تلك الفاتورة الباهظة من دماء شبابهم وحرياتهم؟

أخطأ الإسلاميون وهم في السلطة، يقينًا، وعلى الرغم من تكرار النصح لهم من جهات مختلفة، طوال فترة حكمهم، فإنهم لم يشعروا بأخطائهم هذه، ولم يعملوا على إصلاحها، واستهانوا بالسخط الشعبي المتزايد ضدهم، ربما لشعورهم بأنهم القوى السياسية الكبرى في البلاد، وأن منافسهم الرئيسي على الحكم، المؤسسة العسكرية، تدين لهم بالولاء، ولن تقحم نفسها في الصراع السياسي في البلاد، وهو ما ثبت خطؤه لاحقًا، وسارت الأمور على النحو الذي سارت عليه منذ 30 يونيو/ حزيران 2013م وحتى لحظة كتابة هذه السطور.

ثمة من يروي أنه كان بوسع الإسلاميين تجنب ما حدث، بأن يخرج الرئيس مرسي للجماهير قبيل يوم 30 يونيو/ حزيران 2013، أو في اليوم نفسه، معلنًا عن تحديد موعد لانتخابات رئاسية مبكرة، ومعتذرًا للشعب

عما وقع من حكومته وجماعته من أخطاء خلال الفترة السابقة، فقد كان من شأن ذلك أن ينزع فتيل الأزمة، وأن يجنب البلاد ما جرى في الفترة التالية من أحداث.

وثمة من يرى أن ذلك لم يكن مجديًا إزاء وجود مخطط معد مسبقًا من قوى الثورة المضادة لـ«ثورة 25 يناير»، بغرض الإطاحة بالإسلاميين من الحكم، ويرد أصحاب الفكرة الأولى على هذا، بأن خروج مرسي للاعتذار والإعلان عن الانتخابات المبكرة، كان كفيلًا بإفشال ذلك المخطط، كما كان كفيلًا بحماية مكاسب الإسلاميين التي حققوها خلال الفترة اللاحقة للإطاحة بمبارك، وأبرزها إنشاء الأحزاب الشرعية، والوجود القانوني على الساحة السياسية.

ومن الإسلاميين من يبرر فشل مرسي في تحقيق إنجازات حقيقية تُحسب للمعسكر الإسلامي، بوقوف مؤسسات الدولة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، في وجه أي محاولة للإنجاز من قبل الحكومة، وإن صح هذا العذر، فإنه يُحسب على الإسلاميين وليس لهم، فقد كان الأولى بالرئيس في تلك الحالة أن يخرج ويصارح الشعب بهذه الحقيقة، ليبرئ نفسه من الفشل، ويجد من الشعب ظهيرًا له في معركته في وجه تلك المؤسسات، وهو ما لم يحدث.

وأيًّا كان الأمر فقد استمر الإسلاميون في ارتكاب الأخطاء الاستراتيجية بعد الإطاحة بمرسي، وقد كان الأولى بهم عقب 3 يوليو/ تموز 2013 أن يقبلوا الأمر الواقع، ويبتعدوا عن الساحة السياسية مؤقتًا، حتى يخف السخط الشعبي عليهم، وحتى يتدارسوا تجربتهم ويراجعوها،

ويحاسبوا قياداتهم على الأخطاء، ويجددوا الدماء في مواقع القيادة، ثم يعودوا لخوض المعارك السياسية متسلحين بالدروس التي خرجوا بها، كما هو المفترض من القوى السياسية في حال الهزائم التي تُمنى بها، ولكنهم بدلًا من ذلك ساروا في طريق مختلف، واختاروا الصدام مع كيان الدولة، الذي بات تحت قيادة المؤسسة العسكرية، رافضين فكرة المصالحة مع النظام الجديد، أو العمل السياسي في وجوده، متشبثين بفكرة عودة مرسي للحكم، مضحين بشباب الإسلاميين، ومعرضين إياهم للقتل والاعتقال والتنكيل، وهنا تكمن المفارقة، فالإخوان المسلمون، الذين يمتلئ تاريخهم بـ«التفاهمات»، و«الاتفاقات» مع النظام الحاكم، رفضوا في أكثر اللحظات التي كانت تحتاج «مرونة» أن يتفاوضوا أو يعقدوا اتفاقًا، يحافظون بموجبه على وجودهم، وعلى مكتسباتهم من «ثورة يناير»، وعلى شبابهم وقواعدهم؛ بل دخلوا في معركة صفرية، هي أشبه بالانتحار في مواجهة الدولة، وأغلبية الشعب الساخطة عليهم.

ونظرًا إلى افتقار قيادات الإسلاميين للخيال السياسي، فقد ظنوا أن بإمكانهم تكرار تجربة الاعتصام في ميدان التحرير في يناير/ كانون الثاني 2011 حتى إسقاط النظام، فحشدوا أنصارهم في ميداني «رابعة العدوية»، و«النهضة»، بالقاهرة الكبرى، مطالبين بعودة مرسي للحكم، ومحاكمة قيادات المؤسسة العسكرية والقوى السياسية التي تحالفت معهم ضد الإسلاميين، وتوقعوا خلال اعتصاماتهم أن يحصلوا على دعم خارجي، وأعلنوا من على منصات الاعتصامات ترحيبهم العلني بالتدخل الأمريكي والغربي لإعادة مرسي إلى الحكم، وبشروا أنصارهم أكثر من مرة بحدوث ذلك التدخل، غير مدركين الحساسية الشديدة التي يكنها الشعب المصري

للتدخلات الأجنبية، ووصمه من يقبل بالتدخل الأجنبي في شؤون مصر بالعمالة والخيانة الوطنية.

وعلى الرغم من أن قيادة المؤسسة العسكرية لم تكن تميل لفض الاعتصامات بالقوة، وكانت تميل للتفاوض والحل السلمي، كما ذكر الإخواني عمرو دراج في شهادته في الذكرى الأولى لـ«مذبحة رابعة»[1]، فقد أصرت قيادات الإسلاميين على السير في اتجاه الصدام، وذلك على الرغم من علمها أن فض الاعتصام بالقوة سيسفر عن خسائر في الأرواح، وسيمنح النظام المبرر لإعادة سياسات الاضطهاد والمطاردة للإسلاميين، وفي النهاية تم فض الاعتصامات بالقوة المسلحة، يوم 15 أغسطس/ آب 2013م، ونتج عن ذلك ما لا يقل عن 700 قتيل من المعتصمين، حسب تقدير وزارة الداخلية المصرية، وأكثر من 4000 قتيل حسب تقديرات الإسلاميين، بخلاف الجرحى والمعتقلين. بجانب مقتل العشرات من المعتصمين، وإصابة المئات، في أحداث المنصة يوم 27/ 7/ 2013م، وأحداث الحرس الجمهوري، فجر يوم 8/ 8/ 2013م.

وبعد هذه المذابح، لم يتوقف الإسلاميون حتى لحظة كتابة هذه السطور، عن السير في اتجاه الصدام مع النظام، وهو ما أدى إلى تكرار حوادث القتل والإصابة والاعتقال.

ونحن هنا لا نبرر للنظام المصري قتل المعتصمين، واعتقالهم، ولا نبرر أيّ إجراءات مشابهة من جانب الإسلاميين تجاه جنود النظام

---

(1) في لقائه على شاشة قناة «الجزيرة مباشر مصر» الفضائية، مساء 15/ 8/ 2014.

ومؤسساته، ولكننا نلوم الإسلاميين، ونأخذ عليهم أنهم كان بإمكانهم تجنيب شبابهم وقواعدهم تلك الخسائر، وتجنيب مصر كلها المسار الذي سارت فيه عقب 3 يوليو/ تموز 2013م، خاصة أن النظام استغل المعركة مع الإسلاميين في التغطية على فشله في إدارة البلاد، والتصدي لأزماتها المعيشية، واستخدم «محاربة الإرهاب» ذريعة لتمرير كثير من القوانين والإجراءات التي تمس حريات المواطنين وحقوقهم، كما ذكرنا. وقد ساعد أنصار الرئيس المعزول مرسي في ترويج تلك الفكرة، عبر إصرارهم على الاعتصام في الميادين عقب الإطاحة بمرسي، وعبر مواصلة التظاهرات والفعاليات المطالبة بعودة مرسي للحكم، مستمرين في معركة سياسية خاسرة مع النظام، طوال أكثر من عام، فأزمة انقطاع الكهرباء عن أنحاء البلاد يوميًّا، فترات طويلة، الناتجة عن نقص المواد البترولية، وضعف شبكات الكهرباء، أرجعها إعلام النظام إلى تخريب أنصار مرسي محطات الكهرباء، وارتفاع الأسعار غير المسبوق تمت التغطية عليه بدخول البلاد في معركة مع الإرهاب، الذي تدعمه قوى إقليمية ودولية.

وبدا أن قيادات الإسلاميين يشغلون شبابهم وقواعدهم التنظيمية عن محاسبتهم على أخطائهم في حق الثورة، وعلى أخطائهم في الحكم، وعلى مجمل الكوارث التي تسببوا بها خلال السنوات الثلاث الماضية، باستنزاف قواهم في الفعاليات المناوئة للنظام، على الرغم من عدم جدواها فعليًّا، وعلى الرغم من تسببها في قتل الآلاف والزج بهم في السجون والمعتقلات.

ويبقى سؤال أخير: هل يمكن للإسلاميين علاج آثار تلك المرحلة،

والعودة إلى الساحة السياسية طرفًا مقبولًا يحظى بالتأييد الشعبي، كما كان طوال العقود الماضية؟

على الرغم من السخط الشعبي غير المسبوق الذي أصاب الإسلاميين طوال السنوات الثلاث الماضية (2012ـ2014م)، وعلى الرغم من التشويه الإعلامي الكبير الذي تعرضوا له، فمن الممكن لهم أن يعالجوا آثار المرحلة الحالية، بشروط، على رأسها:

1ـ الاعتراف بالأخطاء التي وقعت، والاعتذار عنها لعموم الشعب المصري.

2ـ مراجعة الفكر الإسلامي، وعلاج مواضع الخطإ والضعف والنقص فيه.

3ـ تغيير القيادات الحالية التي صنعت، بإهمالها وفشلها وضعف مؤهلاتها الفكرية والقيادية، الكوارث التي ألمت بالتيار الإسلامي في المرحلة الحالية.

4ـ دراسة التجربة ككل، واستيعاب دروسها، وإعادة بناء الثقة بينهم وبين الشعب، وبين باقي القوى السياسية، والاعتذار للثوار عما جرى من التيارات الإسلامية تجاه «ثورة يناير».

وبتلك الشروط يمكن أن يكون للإسلاميين مكانهم في مستقبل مصر.

ولكن الخطير حتى الآن، أن نجد في صفوف الإسلاميين، من يبررون الأخطاء التي وقعوا فيها، ويأبون الاعتذار عنها؛ بل يحملون أخطاءهم

لغيرهم، ويتهمون الثوار بمساعدة المؤسسة العسكرية في الانقلاب عليهم، دون أن يسألوا أنفسهم عن أسباب «غضب» الثوار، وسخط عموم الناس على الإسلاميين في الفترة الماضية، ودون أن يحاولوا أن يفتحوا آذانهم وعقولهم للنقد، والنصيحة.

المصادر والمراجع

1 ـ خليل كلفت، **ثورة 25 يناير: الثورة والثورة المضادة في مصر**، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2013.

2 ـ جيمس بيتراس، **الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع**، ترجمة: فاطمة نصر، مكتب سطور للنشر، ط1، القاهرة، 2012م.

3 ـ محمد الغزالي، **الإسلام المفترى عليه بين الشيوعيين والرأسماليين**، دار نهضة مصر، ط2، القاهرة، 1999م.